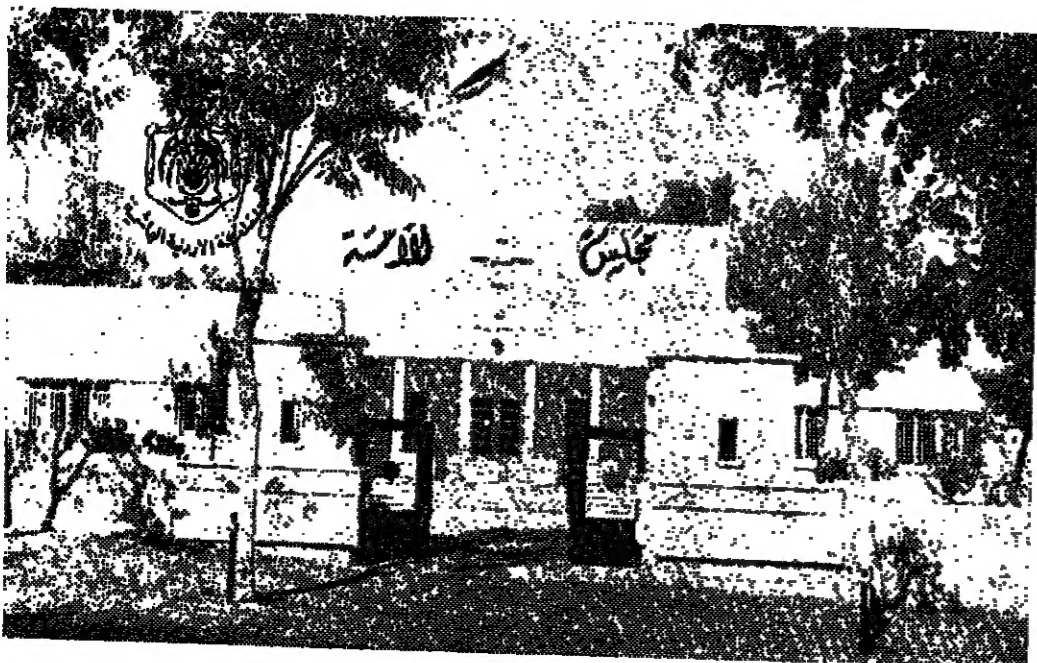


أعمال جلس الاعيان	أعمال جلس النواب	اسم القانون او المشروع او الإقتراحية	رقم المجلس	رقم التسلسل
١- إحال مودة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٦ .	١- إحال الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	قانون التروادة المسلم الموقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢	٢٣١	٢٨
٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٣/١/١٩ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من جلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .	٢- أوصت اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ بالنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	قانون تنظيم الميزانية العامة الموقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢	٢٣٢	٢٩
	٣- إحال الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	قانون موقت معدل القانون الانتخاب الموقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٢	٢٣٣	٣٠
	٤- إحال الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	قانون موقت معدل القانون الانتخاب الموقت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢	٢٣٤	٣١
	٥- إحال الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	قانون موقت معدل القانون الانتخاب الموقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢	٢٣٥	٣٢
	٦- إحال الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	قانون موقت معدل القانون الانتخاب الموقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢	٢٣٦	٣٣



مجلس النواب

مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني السابع

« العدد ٨ » : الأحد : ٣ رمضان سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ م . « الجلد ٧ »

مجلس الأعيان

الجلسة الثالثة يوم الخميس في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٣

جَدْوَلُ الْأَعْيَانِ

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات :
 - أ - برقية معلومة من معالي السيد رفيق الحسيني
 - ب - كتاب « السيد محمد ابوتايه »

(ووفق عليه)

(ووفق عليهما)

صفحة
٣٣٧
٣٣٧
٣٣٧
٣٣٧

هكذا منه الأصل

صفحة

٣٣٧

٣ - تلاوة الكتب الواردة .

١ - كتاب معالي الدكتور مصطفى خليفة بطلب موافقة المجلس
على تفسير المادة (٨٨) من الدستور .

٣٣٧ اجيل على المجلس
العالي لتفسير الدستور

٤ - الاقتراحات

٣٤٠

١ اقتراح برغبة رقم (١) مقدم من العين الاستاذ الشيخ
عبد الباقي جمو .

٣٤٠ اجيل للحكومة رأسا

٥ - الاسئلة والاجوبة :

٣٤١

١ - جواب معالي وزير المواصلات رقم ١٥١٢٢ على السؤال رقم
(١) المقدم من السيد محمد المنور الحديدي .

٣٤١

ب - جواب معالي قاضي القضاة رقم ٦١٢٧ على السؤال رقم (٢)
المقدم من معالي السيد ضيف الله الحمود .

٣٤٢

ج - جواب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٤١٨٩ على السؤال رقم
(٤) المقدم من معالي السيد ضيف الله الحمود .

٣٤٣

د - جواب معالي وزير الزراعة رقم ٤٨٠ على السؤال رقم (٥)
المقدم من معالي ضيف الله الحمود .

٣٤٤

هـ - جواب معالي وزير الصحة رقم ٢١٠٢٠ على السؤال رقم (٦)
المقدم من معالي السيد ضيف الله الحمود .

٣٤٥

و - جواب معالي وزير التربية رقم ٧٣١ على السؤال رقم (٧) المقدم
من معالي السيد ضيف الله الحمود .

٣٤٥ اكنفي بالجواب

ز - جواب معالي وزير الزراعة رقم ١٣١ على السؤال رقم ٨ المقدم
من معالي السيد ضيف الله الحمود .

٣٤٧ (لم يكتف بالجواب)

صفحة

٣٤٩

ح - جواب معالي قاضي القضاة رقم ٦٢٧٢ على السؤال رقم ٩ المقدم
من معالي السيد ضيف الله الحمود .

٣٥٠

ط - جواب معالي وزير الصحة رقم ٢١٨٧٢ عن الاسئلة الثلاثة ذوات
الارقام ١٣ و ١٤ و ١٦ المقدمة من معالي السيد ضيف الله الحمود .

٣٥٣

ي - جواب معالي وزير المواصلات رقم ١٥٣٤٩ على السؤال رقم ١٥
المقدم من معالي السيد ضيف الله الحمود .

٣٥٤

ك - جواب معالي وزير الزراعة رقم ١١٤ على السؤال رقم ١٨ المقدم
من معالي السيد ضيف الله الحمود .

٣٥٥

ل - جواب دولة رئيس الوزراء رقم ١٩٠٦١ ومرفقه جواب رئيس
مجلس سلطة السياحة ١٩٨٠ على السؤال رقم ١٩ المقدم من معالي
السيد ضيف الله الحمود .

٣٥٦

م - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني ٧٧٤٠ على السؤال رقم ٢٢
المقدم من معالي السيد ضيف الله الحمود .

٣٥٧

ن - جواب دولة رئيس الوزراء رقم ١٩٠٦٠ ومرفقه جواب مدير
عام سلطة المياه المركزية ٦٨٢٣ على السؤال رقم ٢٣ المقدم من
معالي السيد ضيف الله الحمود .

(لم يقتنع المدين
بالجواب)

٣٥٩

س - جواب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٤٧٨٥ على السؤال رقم
٢٤ المقدم من معالي السيد ضيف الله الحمود .

٣٦٠

ع - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ٢٩١ وجواب معالي
وزير المالية - الجمارك رقم ٢٣٦٩٣ على السؤال رقم ٢٦ المقدم
من معالي السيد ضيف الله الحمود .

(اكنفي بالجواب)

٣٦٢

ف - جواب دولة رئيس الوزراء عن معالي وزير التربية والتعليم على
السؤال رقم ٢٨ المقدم من السيد محمد المنور الحديدي .

هكذا منه الأصل

صفحة

٣٦٢	ص - جواب معالي وزير التربية والتعليم رقم ١١٨٤ على السؤال رقم ٢٩ المقدم من الاستاذ الشيخ عبد الباقي جمو .
٣٦٤	ق - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ٣٢٠ على السؤال رقم ٣١ المقدم من الاستاذ الشيخ عبد الباقي جمو . (اكتفى بالجواب)
٣٦٦	ر - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ٢٨١ على السؤال رقم ٣٢ المقدم من الاستاذ الشيخ عبد الباقي جمو .
٣٦٨	ش - جواب معالي وزير المالية رقم ٢٩٢ على السؤال رقم ٣٣ المقدم من الاستاذ الشيخ عبد الباقي جمو .
٣٦٩	ت - جواب معالي وزير الصحة رقم ٥٥١ على السؤال رقم ٣٤ المقدم من الاستاذ الشيخ عبد الباقي جمو . (لم يكتف بالجواب)
٣٧١	ث - جواب معالي وزير الداخلية رقم ٢٠٥٢ على السؤال رقم ٣٥ المقدم من الاستاذ الشيخ عبد الباقي جمو .
٣٧٢	خ - جواب معالي وزير الانشاء والتعمير رقم ٢٧ على السؤال رقم (٣٧) المقدم من الاستاذ الشيخ عبد الباقي جمو . (اكتفى بالجواب)
٣٧٣	ذ - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ٢٠٤ على السؤال رقم (٣٩) المقدم من السيد محمد المنور الحديدي .
٣٧٣	٦ - مقررات اللجنة القانونية :
٣٧٤	أ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢) بشأن :
٣٧٤	١ - مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٢ .
٣٧٤	٢ - اصول المحاكمات الحفوقية .
٣٧٤	لجنة ١٩٦٢ .

ورفق على هذا القانون بعد المرافقة على القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون استقلال القضاء .

صفحة

٣٧٧	٣ - قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون الصحة.
٣٨٣	٤ - « « « « (٤٦) لسنة ١٩٦٢ قانون احفاء الاوقاف الخيرية في الضرائب والرسوم . (ووفق على هذه)
٣٨٣	٥ - قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون تنظيم مدينة العقبة . كماوردت من مجلس النواب وارسلت للحكومة .
٣٨٥	٦ - قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون استقلال القضاء .
٣٩١	ب - قرار رقم (٣) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات (رد المشروع وارسل مردودا للحكومة)
٣٩٢	ج - قرار رقم (٤) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ (ووفق عليه معدلا واعيد لمجلس النواب)
٣٩٥	٧ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) بشأن القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٢ الملحق بقانون الميزانية العامة رقم (٢٠) للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ . (ووفق عليه كما ورد من مجلس النواب وارسل للحكومة)
٤٠٢	٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (لم تعين)



هكذا حذو الأصل

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحا من يوم الخميس الواقع في ١٩٦٣/١/٢٤ برئاسة دولة سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة وتغيب معذراً السادة رفيق الحسيني ومحمد ابو تايه وتغيب بدون معذرة السادة الاستاذ محمد علي الجعبري وموسى ناصر

وحضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، واصحاب السباحة والمعمالي السادة : ابراهيم قطان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وقاضي القضاة ، داود ابو غزالة وزير المواصلات ، عز الدين المفتي وزير المالية والجهارك ، محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب الحايي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، كمال الدجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية ، الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة

افتتاح الجلسة

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني اعلان افتتاح الجلسة ونبحث الان في المواضيع المدرجة على جداول اعمال اليوم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة
الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته .

٢ - لاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاعتذارات الواردة

(أ)

السكرتير العام بالوكالة : وردت برقية للمعذرة التالية :

برقية

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفهم - عمان
اعتذر عن حضور الجلسة لاسباب قاهرة
رفيق الحسيني

(ب)

السكرتير العام بالوكالة : (مداوماً)
وهذا طلب معذرة من العين السيد محمد ابو تايه
دولة رئيس مجلس الاعيان الالفهم
ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم
بسبب المرض وعرضها على المجلس للعلم .

١٩٦٣/١/٢٤

العين محمد ابو تايه

٣ - الكتب الواردة

(أ)

الرئيس : يتلى كتاب معالي الدكتور خليفة

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفهم

عملاً بالمادة (١٣٢) من الدستور ، ارجو التكرم بعرض مايلي على مجلسكم الموقر لاتخاذ القرار اللازم باحالة تفسير المادة (٨٨) من الدستور على المجلس العالي لبيان مايلي :

(ان المادة (٨٨) من الدستور تنص - اذا شغل محل احد اعضاء مجلس الاعيان والنواب بالوفاة او الاستقالة او غير ذلك من الاسباب فيملاً محله

العالي) ليقرر ما اذا ينطبق على المادة ٦٥* او المادة ٨٨** من الدستور فارجو من المجلس الكريم الموافقة على ذلك .

السيد التلهوني : لقد نصت المادة ١٢٢ من الدستور بما يلي :

« المادة ١٢٢ - للمجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) حق تفسير احكام الدستور اذا طلب اليه ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء او بقرار يتخذه احد مجلسي الامة بالاكثرية المطلقة ويكون نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية »
لذلك اري احالة سؤال معالي العين المحترم الدكتور مصطفى خليفة على المجلس العالي لتفسير الدستور لاعطاء الرأي .

(اصوات : موافقون)

وزير الداخلية : الحكومة ليس لديها مانع .

الدكتور خليفة : اذن المجلس وافق !

السيد الحمود : مع احترامي للدوافع النبيلة التي حدث بمعالي العين المحترم الدكتور مصطفى خليفة بطرح هذا الموضوع الحيوي على مجلسكم الكريم فاني بعد ان استمعت الى استيضاحه اتساءل ، ما اذا كانت المادة - ٨٨ - من الدستور المبحوث عنها بحاجة الى تفسير ام انها واضحة تمام الموضوع اذ ان هذه المادة تنص نصاً صريحاً على انه اذا شغل محل

بطريق التعيين اذا كان عيناً او الانتخاب الفرعي ان كان نائباً ، وذلك في مدى شهرين من تاريخ اشعار المجلس بالحكومة بشغور المحل وتقدم عضوية العضو الجديد الى نهاية مدة سلفه) .

فهو في حالة استقالة كافة اعضاء المجلس السابق تنطبق على مدة اعضاء المجلس الجديد هذه المادة من حيث اكتمال مدة العضوية للمجلس السابق ، ام تنطبق عليه المادة (٦٥) من الدستور والتي تنص على ان مدة مجلس الاعيان اربع سنوات .

واقبلوا فائق الاحترام ، ،

العين الدكتور مصطفى خليفة

الرئيس : هذا يهم جميع اعضاء المجلس الكريم ، يحال الى الحكومة حتى تتقدم برأيها .

السيد التلهوني : احالته الى المجلس .

الرئيس : رأساً ؟

الدكتور خليفة : هذا رأي يحال الى المجلس الآن اما ان يقرر قبول هذا الرأي او ان نفس المجلس يعطي رأياً لان هنالك اجتهادات ، منهم من يقول المجلس الحالي هو استمرار لمدة المجلس السابق ومنهم من يقول تنطبق عليه المادة ٦٥ هو مجلس جديد .
لذلك الان يستطيع المجلس الكريم ان يقرر احالة هذا الرأي على لجنة تفسير الدستور اي (المجلس

• المادة ٦٥ :

١ - مدة العضوية في مجلس الاعيان اربع سنوات ويتجدد تعيين الاعضاء كل اربع سنوات ويجوز اعادة تعيين من انتهت مدته منهم .

٢ - مدة رئيس مجلس الاعيان ستان ويجوز اعادة تعيينه

• المادة - ٨٨ :

اذا شغل محل احد اعضاء مجلس الاعيان والنواب بالوفاة او الاستقالة او غير ذلك من الاسباب فيملاً محله بطريق التعيين اذا كان عيناً او الانتخاب الفرعي اذا كان نائباً وذلك في مدى شهرين من تاريخ اشعار المجلس بالحكومة بشغور المحل وتقدم عضوية العضو الجديد الى نهاية مدة سلفه .

هكذا من الأصل

احد اعضاء مجلسي الاعيان والنواب بالوفاء او الاستقالة او غير ذلك من الاسباب فيما لم يجر بطريق التعيين اذا كان عيناً او الانتخاب الفرعي اذا كان نائباً... الخ. ويدفعني هذا البحث الى رأيين الاول تفضل به معالي السائل الدكتور مصطفى خليفة والذي يقول بأنه قبل الاحالة على المجلس العمالي لتفسير يستحسن او كما يرى معاليه ان يقول المجلس رايه في هذه المادة. وهناك رأي آخر وهو رأي دولة الزميل بهجت بك الذي يريد ان يحال هذا السؤال او هذا الاقتراح على المجلس العمالي مباشرة ، وفي رأيي انه لا بد قبل ان يحال هذا على المجلس العمالي بان يقول السادة المحترمون آراءهم في هذه المادة التي ارى بانها صريحة صراحة تامة وليست بحاجة الى التفسير .

ان تفسير مواد الدستور بسين آونة واخرى وتعديل مواد الدستور بين آونة واخرى هو امر كما اعتقد غير مألوف في أكثر دساتير العالم لأن الاصل في الدساتير ان توضع لمدة طويلة وانما حينما توضع تكون من حسن الصياغة ومن حسن الايضاح بحيث لا تحتاج الى مثل هذه اللبلاط التي تثار بسين آونة واخرى ، انا ارى بان هذه المادة صريحة صراحة تامة وليست بحاجة الى اي تفسير ولا مجال للاجتهاد في مورد النص والتفسير هنا نوع من الاجتهاد ، لذا فانني اختلف في احالة هذه المادة الى المجلس العمالي لتفسير احكام الدستور .

الرئيس : هل احد يحب الكلام .

الاستاذ الشيخ جمو : الحقيقة كما تفضل معالي الزميل السيد ضيف الله الحمد هذه المادة لا تحتاج الى تفسير ما ورد على مجلس الاعيان بنص هذه المادة . يرد على مجلس النواب ، الاستقالة لو كانت من بعض الاعيان او استقال - ٢٩ - عيناً وبقي عين واحد بقي هذا العين يحمل صفة المجلس القديم

ومن عينوا لاملأ الشواغر عينوا لانعام مدة المجلس السابق كما يحصل عادة في مجلس النواب لو استقال - ٥٩ - نائباً وبقي نائب واحد بقي هذا النائب يحمل صفة المجلس السابق وما جيء به اما عن طريق الترقية او الانتخابات انما يأتي لانعام مدة المجلس فلو حل مجلس النواب كما حل المجلس السابق فالمجلس الذي جاء عن طريق الانتخابات او الترقية هذا المجلس لم يأت ليتمم مدة المجلس السابق انما جاء مجلساً جديداً لمدة اربع سنوات فيما اذا بقي المجلس قائماً وهذا نفس ما ينطبق على مجلس الاعيان ، الاعيان استقالوا كلهم وزالت صفة المجلس السابق على اعتبار انه مجلس انتهت مدته او مجلس انتهى بحكم الاستقالة والمجلس الذي يأتي بعده عن طريق التعيين والارادة الملكية السامية تؤكد هذا عندما صدرت بتعيين دولة الرئيس رئيساً لمجلس الاعيان لمدة سنتين ولذلك انا اعتقد ان هذه المادة في حكمها تنطبق على مجلسي الاعيان والنواب سواء بسواء وانا لا اعارض بأحالة المادة للتفسير على اللجنة ولكن انا هذا رأيي في الموضوع .

« اصوات : نثنى على ذلك »

الدكتور خليفة : دولة الرئيس

ما تفضل به حضرة العين ومعالي العين ضيف الله بك الحمد هو مناقشة ايضاً فيما يتعلق بالتفسير ذاته فاذا أقر مجلس الاعيان ان لا لزوم لاحالة هذا الموضوع الى المجلس العمالي هل يستطيع ان يحول دون الحكومة التي تملك الحق باحالته الى المجلس العمالي لو اتخذنا نحن هنا قراراً وقلنا لا ، فابن يذهب رأينا ؟ اذن الاصح احتراماً لرأينا ان نترك للمجلس العمالي ان يقرر فاذا اتخذ مجلس الاعيان قراراً ورأى ان لا لزوم وجاء الحق الآخر اي الحكومة وقالت انا من حق ان احيله الى المجلس العمالي ماذا يكون رأي مجلس الاعيان يا حضرة العين ؟

الاستاذ الشقيطي : لقد كان الاشكال وزاد في وجوده بحث الزميلين الكريمين ضيف الله بك الحمد والشيخ جمو ولذلك ارجو ان يحال الى المجلس العمالي.

الرئيس : ممكن توضيح ناحية واحدة يا معالي الدكتور ، هل سبق الاستفسار والسؤال ؟

الدكتور خليفة : نعم الواقع ان هنالك اجتهادات من قبل الحكومة وقسم من الاعيان يرون ان هذا المجلس هو استمرار للمجلس السابق وبعد ان اطلعوا على المادة - ٨٨ - والمادة - ٦٥ من الدستور وقسم آخر يرى العكس ان باستقالة المجموع لم يعد هناك مجلس اعيان قطعاً وانما عين المجلس من جديد ولذلك تنطبق عليهم المادة - ٦٥ -

رأيت ان يكاد الانسان عندما يسمع رأيين هنالك تقارب ، ولذلك يعود التفسير الأخير الى المجلس العمالي حتى لا يبقى هذا المجلس تحت رحمة التفسير بين آن وآخر منهم من يقول سبعة اشهر ومنهم من يقول اربع سنوات ، فهذا غير استقرار ، فيجب ان يطبق الدستور والمجلس يجب ان يفهم المادة ، يعني على العين ان يفهم المادة .

الرئيس : مصيره

الدكتور خليفة : اي نعم مصيره

الرئيس : اذن قرار نهائي ، هل يوافق المجلس على احالة هذا الموضوع الى المجلس العمالي .

الجميع : موافقون .

٤ - الاقتراحات

الرئيس : تتلى الاقتراحات الواردة السكرتير العام بالوكالة :

اقتراح برغبة رقم (١)
تاريخ ١٩٦٣/١/٢

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

ارجو تحويل اقتراحي هذا الى معالي وزير الصحة المحترم بعد عرضه على المجلس الكريم .
الموضوع - مستشفى الزرقاء

تعلمون معاليكم ان مدينة الزرقاء مدينة عمالية جل سكانها من الطبقة الفقيرة ، وهي ثاني مدن المملكة من حيث السكان ، والمستشفى في وضعه الحالي لا يستوعب سوى ثلاثة عشر سريراً للرجال وقد لاحظتم معاليكم هذا النقص عند زيارتكم للمستشفى وقد قدمت في حينها اقتراحات شقوية لمعاليتكم لتغيير وضع المستشفى تغييراً طفيفاً يؤدي الى توسيع قسم الرجال بحيث يصبح معقولا ، الا انني احببت ان اقدم لمعاليتكم اقتراحاً خطياً رجاء وضعه بعد دراسته دراسة فنية موضع التنفيذ .

١ - لم يكن تنظيم المستشفى من حيث التقسيمات تنظيمياً صحيحاً ، فقد خصصت غرفة العمليات ومطبخ المستشفى في قسم الرجال مما يؤدي الى انتشار روائح الطبخ (والبنج) واختلاطها للدرجة لا تطاق مما يؤثر على صحة المريض ويؤخر من شفائه ، كما ان هذا التنظيم اقتطع القسم الأكبر من قسم الرجال .

٢ - هناك جناح كامل خصص للممرضات وهذا ادى الى حرمان المستشفى من اربعين سريراً على الأقل .

الاقتراح

اولاً : بناء غرفة العمليات في الطابق الثالث للمستشفى تكون بعيدة عن روائح الطبخ وغرف المرضى .
ثانياً : بناء جناح للممرضات في نفس الطابق اذا

هكذا عند الاصل

ان بناء جناح للممرضات في الطابق يكون اوفروين وجود الممرضة داخل بناء المستشفى ، بينما اذا بني هذا الجناح خارج بناء المستشفى فان التكاليف تتضاعف

ثالثا : بناء مطبخ منفصل عن المستشفى في الجهة الشمالية منه .

في هذه الحالة ويتكاليف ضئيلة جدا يستوعب المستشفى اكثر من مائة سرير اضافية الى الاسرة الحالية ، فتحل الازمة ويرفع الضغط عن المستشفى في الزرقاء وفي عمان ، مع العلم ان الحالة في المستشفى تستدعي الى تعيين طبيب آخر على الاقل حتى ولو بقي المستشفى على وضعه الحالي .

واقبلوا الاحترام

عضو مجلس الامة العين
عبد الباقي جمو

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته الى الحكومة رأساً ؟

الجميع : موافقون

٥ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس : تلى الاسئلة وما ورد عليها من اجوبة السكرتير العام بالوكالة : هذا سؤال من السيد محمد منور الحديدي

- أ -

سؤال رقم (١)

تاريخ ٩٦٢/١٢/٥

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

ارجوا التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المواصلات :

لقد فتحت الحكومة (اي وزارة المواصلات) مئات الشعب البريدية في انحاء المملكة ، وفي لواء

عمان تقدم عدة طلبات منها خربة السوق والمشرقة والقويسمة وبعض قرى في لواء عمان واهمل طلبها ، لهذا ارجو الجواب من معالي وزير المواصلات ما هي الاسباب لعدم فتح هذه الشعب ، مع العلم بان سكان هذه القرى بحاجة ماسة لها ، وبها مدارس .

عضو مجلس الاعيان
محمد المنور الحديدي

وهذا جواب معالي وزير المواصلات عليه

الرقم - ١٥٢١٢/٢/٢٠٦

التاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠

دولة رئيس مجلس الاعيان

أشير الى كتاب دولتك رقم ٧٠٦/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ المتضمن السؤال رقم (١) المؤرخ في ١٩٦٢/١٢/٥ والقدم من قبل سعادة العين الشيخ محمد منور الحديدي في موضوع فتح الشعب البريدية .

أرجو أن أجيب على السؤال المذكور فيما يلي :-

لقد كانت الطلبات المتعلقة بفتح شعب بريدية جديدة في المملكة من الكثرة بحيث كان من المعتذر تلبية دفعة واحدة خلال السنة المالية الحالية مما حمل الوزارة على رفع جدول بها جميعا مشفوع ببيان عن التكاليف التي تستلزمها الى دولة الرئيس لعرض الأمر على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها ، فاختار المجلس المذكور فتح ١٨٦ شعب بريدية وحدد اسماءها ورصد لها مبلغ ١٢٠ ألف دينار بما في ذلك ما خصص لها في ملحق الموازنة .

وهكذا باشرت الوزارة بفتح الشعب البريدية على ضوء قرار مجلس الوزراء الذي اتخذ استنادا الى الامكانيات الفنية والمادية المتوفرة مع مراعاة التوزيع

العادل بين الاولوية والافضية واخذ بعين الاعتبار افضلية الاهم على المهم .

وعلى نحو ما تم في هذا العام فتقوم الوزارة باعداد برنامج لرفعه الى مجلس الوزراء يتضمن كافة القرى التي لم يشملها القرار السابق الذي اتخذته مجلس الوزراء في هذا الصدد مضافا اليها اسماء القرى التي تقدمت بطلباتها حديثا لاقرار ما يمكن اقراره على ضوء الامكانيات المالية .

وسيدا التنفيذ حالما يتم تصديق الموازنة القادمة ونحس نأمل أن ترصد المخصصات الكافية لهذه الغاية لتكون اجابة الطلبات اعم واشمل .

مع تحياتي

التوقيع

وزير المواصلات

السيد الحديدي : طالما الحكومة ستفتح مائة وستين شعبا بريد في المملكة ، فهناك قرى على الخطوط ، خط مأدبا مثلا او خط وادي السير ، هذه قرى مقطوعة ليس عليها شعب بريدية ، نأمل من وزارة المواصلات ان تهتم بهذا وتفتح شعب بريدية .

الرئيس : المجلس يؤيدك

السيد الحديدي : شكرا

(ب)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال من السيد ضيف الله الحمود .

سؤال رقم (٢)

تاريخ - ١٩٦٢/١٢/٥

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

وبعد ، فاني ارجو احالة السؤال التالي الى

سماحة السيد قاضي القضاة مستوضحا من سماحته . عما تم بشأن بناء المسجد الكبير ، على قطعة الارض الواقعة جنوبي « بناية شركة الكهرباء في العاصمة » لا سيما وان فكرة هذا المشروع الجليل قد ظهرت ، منذ حوالي خمس سنوات ، تلتها وضع المخططات . واستملاك الاراضي المجاورة لارض المقبرة القديمة والكائنة في المكان المشار اليه ، آنفا ، كما وقد تبرع لبناء المسجد ، المبحوث عنه ، احد المحسنين بمبلغ عشرة آلاف دينار اردني ، ما زالت ، كما يقال ، مرصودة لهذه الغاية . . .

ان بناء مسجد كبير ، في ذلك المكان المناسب ، والمتوسط الموقع عند اهم مراكز ومداخل المدينة لم امر ضروري ، جدا ، للحاجة الماسة الى مسجد يتسع لآلاف المصلين ويكون آية في الفن المباري ، ووفقا للمخططات ، المشابهة لمخططات مساجد اسلامية في البلدان الشقيقة ، آملا الاجابة ، والاهتمام بالموضوع وسدد الله خطي الجميع الى ما فيه الخير ، ودعم .

عمان في ١٩٦٢/١٢/٤

عضو مجلس الاعيان
ضيف الله الحمود

وهذا جواب سماحة قاضي القضاة عليه .

الرقم - م أ ع / ٧٠٣ / ٥٥ / ٦١٢٧

التاريخ - ١٣ رجب سنة ١٣٨٢ هـ .

وفتق - ١٩٦٢/١٢/٩ .

دولة رئيس مجلس الاعيان

أشير الى كتاب دولتك رقم ٧٠٧/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ في موضوع استفسار معالي العين السيد ضيف الله الحمود عن انشاء المسجد الكبير في العاصمة .

وأرجو أن أجيب على السؤال بما يلي :-

١ - بلغ مجموع التبرعات المقبوضة لحساب

هكذا منذ الفصل

مشروع بناء مسجد المغفور له جلالة الملك عبد الله ثلاثة وعشرين ألفاً وسبعة وخمسين ديناراً .

٢ - دفع من هذا المبلغ ثمن الارض المستملكة للمشروع تسعة عشر ألفاً وثمانمائة وخمسة وتسعون ديناراً .

٣ - بقي في الصندوق لهذه الغاية ثلاثة آلاف ومائة وواحد وستون ديناراً .

٤ - اعدت المخططات الاولى للمشروع بواسطة كبير مهندسي ادارة الاوقاف في تركيا .

بسبب تبدل الاوضاع في تركيا لم نستطع الحصول على المخططات التفصيلية للمشروع .

٥ - تقدر نفقات المشروع بمائة الف دينار . يتحمل على الاوقاف رصدها او رصد جزء منها في موازنتها .

عند هذا الحد وقف المشروع ولم تستطع هذه اللوائح اتخاذ خطوات اخرى في سبيل الانجاز للاسباب المذكورة .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

قاضي القضاة

ورئيس مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية

ابراهيم قطان

السيد الحمود : اكنفي وشكراً .

(جـ)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال للسيد ضيف الله الحمود ايضا .

سؤال رقم (٤)

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٥

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

ارجو التكرم باخالة السؤال الآتي ، على معالي وزير التربية والتعليم :

هل في النية تعيين ملحق ثقافي ، او اكثر في المملكة العربية السعودية الشقيقة بعد ان اصبح الاردن فيها ، حوالي التي معلم ، يدرسون في معاهدها العلمية ، ويطلبون المرة بعد الاخرى وجود ملحقين ثقافيين ، في مفاوضاتنا ، في جدة ، لرعاية شؤونهم ، وتفقد احوالهم ، وليكونوا همزة الوصل بينهم وبين المسؤولين عنهم في البلد الشقيق ، هذا مع العلم بان اعداد الاساتذة المعينين في السعودية ، والمعارين للتدريس فيها آخذ في ازدياد ، ومن الضروري ، ومعالي كالا يحق على دولتكم ، والمجلس الموقر ، ومعالي وزير التربية والتعليم اعطاء هذا الموضوع ما يستحقه من الاهتمام والتقدير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عمان في ١٩٦٢/١٢/٤

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا جواب معالي وزير التربية والتعليم عليه .

الرقم - ٣٤١٨٩/٥/٥٦

التاريخ - ١٩٦٢/١٢/١٦

للموافق - ١٣٨٢/٧/٢٠

دولة رئيس مجلس الاعيان

الموضوع - الملحقون الثقافيون

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ٧٠٩/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ ، واستيضاح معالي العين السيد ضيف الله الحمود المحترم ، يسري ان اجيب بمايلي : ان وزارة التربية والتعليم تحرص الحرص كله ، ضمن امكاناتها المالية ، على ان ترعى ابناء الاردن الذين يعملون في الخارج ، مثل رعايتهم الطلاب الاردنيين الذين يتلقون علومهم في الجامعات ، في جميع الاقطار .

المنطقة ، من باديتنا الأردنية ، واجراء التجارب على بذور الحبوب والنباتات هناك كذلك دراسة مواضيع تربية الدواجن ، والاغنام ، وغيرها ، لان في تحقيق مثل هذه الافكار بداية حسنة لاستثمار اراضي البادية وتحضير مواطنيها ، واعمار اللواء الجنوبي بصورة خاصة .

وبانتظار الجواب . اتمنى لدولتكم وللمجلس الكريم كل خير وهنا .

عمان في ١٩٦٢/١٢/٤

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا جواب معالي وزير الزراعة

الرقم - ٤٨٠/١٧/٢

التاريخ - ١٩٦٣/١/٢٠

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٧١٠/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ ، وفيما يلي الاجابة على ما جاء بالسؤال رقم (٥) تاريخ ١٩٦٢/١٢/٥ الموجه من قبل العين السيد ضيف الله الحمود .

لا زالت هذه الوزارة تعمل جاهدة لاستصلاح الاراضي التي تتوفر فيها المياه في منطقة الجفر واستغلالها لاغراض تربية الحيوانات . وقد تقدمت الوزارة بمشروع الى برنامج الغذاء العالمي طلبت فيه مساعدة من الغذاء والعلف بما قيمته ٤٨٢ الف دولار لتقديمه الى الحيوانات في السنوات القليلة الامطار واستخدامه كذلك في دفع اجور البدو الذين سيمولون في تلك الاراضي على ان تقوم الحكومة من جانبها برصد المخصصات اللازمة لشراء مضخات الماء وآلات الحراثة والسيارات واجور الموظفين واقامة مبان لاسكانهم هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الحكومة تولي موضوع الزراعة الحافة المزيد من اهتمامها وعنايتها

وحينما عاد وفدنا المفاوض اخيرا من المملكة العربية السعودية ايسدى اهتماما كبيرا بامر المعلمين الاردنيين في المملكة الشقيقة ، وقد تيقنت هذه الوزارة من شدة الحاجة الى ايفاد ملحق ثقافي الى السعودية وفقا للاتفاقية الثقافية الموقعة بين البلدين وآخرا الى الكويت ، وذلك لرعاية مصالح المعلمين الاردنيين العديدين الذين يعملون هناك ، ومساواتهم باخوانهم من ابناء الاقطار العربية الاخرى ، وستعمل قريبا على سد هذه الحاجة الملحة ، انشاء الله .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم

السيد الحمود : اكنفي وشكراً

(د)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال للسيد

ضيف الله الحمود ايضا

سؤال رقم (٥)

تاريخ - ١٩٦٢/١٢/٥

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

بعد التحية ،

ارجو التلطف باخالة السؤال الآتي الى معالي وزير الزراعة ، بشأن انشاء مشتل وحقول تجارب في بلدة الجفر ، بعد ان تبين ، بأن المنطقة المذكورة خصبة التربة ، غزيرة المياه الجوفية ، ثابتا ذلك في البئر الأرتوازي الذي حفر ، ونجاح زراعة الخضار والاشجار هناك ، مما يشير بنجاح محاولات استئجار بعض الاراضي لصالح المقيمين فيها ، وتحضير بعض البدو الرحل في تلك الجهات ، مستوضحا معاليه ، بما اذا كانت النية متجهة لدراسة موضوع تاسيس محطة زراعية في البلدة المشار اليها ، تضم مشتل تيلد وتغرس فيه بذور ، وشتول الانجاز ، الصالحة لتلك

هكذا منه الفصل

وقد طلبت من منظمة التغذية والزراعة اقامة معهد اقليمي لهذه الدراسة في الاردن .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الزراعة

السيد الحمود : اكتفي بهذا الجواب وشكرا

(٥)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال ايضا للسيد ضيف الله الحمود

سؤال رقم (٦)

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٥

دولة وليس مجلس الاعيان الالفخم
ارجو التفضل باحالة السؤال الآتي على معالي وزير الصحة ليتكرم بدوره بالاجابة عليه للمصلحة العامة : -

هل ، ان في التبة فتح عيادة طبية في بلدة «السحنة» التابعة لقضاء الزرقاء ، علما بان اهالي البلدة المذكورة قد لفتوا الانتظار الى حاجتهم الماسة الى فتح مركز صحي في بلدتهم يتولى الاشراف على الشؤون الصحية فيها ، ويقوم بالاسعافات الأولية ومكافحة الملاريا والامراض السارية الاخرى ، لا سيما وان موقع البلدة ووجود المياه الجارية ، فيها ، يستدعيان تحقيق رغبة سكانها ، مع التنويه بأن وزارة الصحة ماضية قدما في تجميع العيادات الصحية على اكثر القرى والاوراف ، ويتضاعف الشكر اليها ، اذا هي قد اعطت هذا السؤال اهتمامها ، وكان جوابها الايجاب .

وتفضلوا بقبول اطيب التمنيات

عمان في ١٩٦٢/١٢/٤

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا جواب معالي وزير الصحة

الرقم - ٢١٠٢٠/٢٨/٣١

التاريخ - ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان

بالاشارة الى كتاب دولتك رقم ٧٤٠/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ المرقق بصورة السؤال رقم (٦) للمقدم من العين معالي السيد ضيف الله الحمود المحترم .

ان في نية وزارة الصحة فتح عيادة صحية في بلدة السحنة التابعة لقضاء الزرقاء وستتخذ الوزارة الاجراءات الكفيلة بفتح هذه العيادة مع العيادات القروية الجديدة التي تنوى فتحها في اوائل السنة المالية القادمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الصحة

السيد الحمود : اكتفي بهذا الجواب وشكرا .

(٥)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال للسيد

ضيف الله الحمود

سؤال رقم ٧

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفخم

الموضوع - ائنة المدارس الحكومية

ارجو ، ان تطلقوا باحالة سؤالي الآتي الى معالي وزير التربية والتعليم : -

تشكو قرى كثيرة من تصدع ائنة مدارسها بسبب الغش ، وعدم تطبيق مضمون تعهدات بنائها وحيث ان الحكومة والاهلين يتكبدون نفقات باهظة ومضاعفة في بناء تلك المدارس واعادتها تجسدا . في

التي اقامتها بعض المجالس البلدية في مختلف انحاء المملكة ، كما اصاب عددا من الأئنة التي اشتركت في اقامتها مؤسسة الاقراض الزراعي - دائرة الاصلاح الريفي سابقا - بالتعاون مع الاهلين في بعض القرى ولا سيما قرى لواء عجلون .

٢ - وعلى الرغم من أن هذه الوزارة ليست طرفا في اقامة مثل هذه الأئنة او الاشراف عليها بان بنائها ، فقد ساءها أن يصيبها عطب من شأنه أن يعرض سلامة الطلاب للخطر وان يؤثر على سير التعليم ، ومن هنا رأيت من واجبي أن تكذب الى بعض المسؤولين الاداريين والى مؤسسة الاقراض الزراعي من اجل اتخاذ الاجراء القانوني تجاه من يمكن أن يصيبهم اللوم . وبذلك في الوقت نفسه جهدها بالنسبة لانقاذ بعض عمليات الترميم ، وقد وعدت مؤسسة الاقراض الزراعي أن تعمل على انجاز ذلك في مدارس لواء عجلون ، والأمل كبير في ان يتم الترميم في وقت قريب .

وترى هذه الوزارة حرصا منها على اموال البلديات أو الاهلين أو مؤسسة الاقراض الزراعي أو أية جهة اخرى ، ان تعتمد كل منها عندما تعزم على اقامة بناء لمدرسة أو قاعة الى اتخاذ كل اسباب الحيلة والضمان والرقابة بحيث يسهل تحديد المسؤولية عند التصدع أو الانهيار ، وبالتالي يسهل اتخاذ الاجراء التأديبي الصارم ، وبذلك تضع حدا لكل تلاعب أو غش يمكن أن يحدث .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم

السيد الحمود : مع الاحترام بان وزارة التربية والتعليم ليست الطرف الرئيسي في هذا الموضوع وان الحكومة الحالية ليست هي المسؤولة عن هذا الغش فانه لم تطرأ على مدارس معدودة في المملكة بل طرأ

حالات متعددة من جراء التلاعب وغش الملتزمين ولمعالجة هذا الموضوع الهام بعد دراسته من كافة نواحيه ، دراسة شاملة ، وسن قوانين وانظمة تساعد على الحيلولة دون استمرار اعمال الغش والاهمال . . لذا ، فانني أأمل ان تتقدم وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الاشغال بايضاحات كافية عما يشكو منه اهل القرى في هذا الموضوع ويكون من المفيد جدا تقديم كشف مفصل الى المجلس المسوق يتضمن اسماء المدارس التي تصدعت ائنتها ، او التي رمت من جراء اعمال الغش هذه او التي اعيد بناؤها .

ان هذا السؤال مهم في نظري للغاية ، وارجو ان يلقي مزيد الاهتمام من المسؤولين وانا اعرف قرى متعددة لا تفتأ تجمع التبرعات لاصلاح ائنة مدارسها التي كان ينتظر ان لا يصار الى ترميمها قبل مضي سنوات طويلة وبانتظار الجواب .

اتقدم من دولتك ومن المجلس الكريم ومن السادة الذين يعينهم الامر باصدق التحية وفائق الاحترام :

١٩٦٢/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا جواب معالي وزير التربية والتعليم

الرقم - ٧٣١/٥/٥٦

التاريخ - ١٩٦٣/١/٨

الموافق - ١٣٨٢/٨/١٣

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفخم

الموضوع - الرد على السؤال رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٢/١٢/٩

والمقدم من معالي العين

المحترم السيد ضيف الله الحمود بشأن

ائنة المدارس المتصدعة .

١ - اصابت التصدع عددا من الأئنة المدرسية

هكذا منه لأصل

- ز -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال للسيد
ضيف الله الحمد ايضاً

سؤال رقم ٨

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الألفهم

الموضوع - سؤال بالاستناد الى احكام
المادة ٨٠ من النظام الداخلي ، حول عدم
انشاء مشاتل وحقول تجارب زراعية في
جبال عجلون

ارجو التفضل باحالة السؤال التالي على معالي
وزير الزراعة آملاً الاجابة عليه وفقاً لما ورد في المادة
٨٣ من النظام المشار اليه اعلاه .

ان منطقة قضاء جبيل عجلون ذات ميزات
زراعية تستدعي مزيداً للدراسة والاهتمام بالنسبة لاعتدال
مناخها وارتفاعها في معظمها عن سطح البحر بمعدل
الف متر تقريباً وهي لذلك صالحة لزراعة الكرم
والتفاحيات كما وانها تصلح لزراعة كافة انواع
الخضار ، وخاصة الشمندر والبندورة وتصلح كذلك
لزراعة الدخان والتبناك . . . ومنذ حوالي ثلاثين عاماً
اصيبت كرومها بالتلف من جراء حشرة الفيلوكسرا . .

وصار بعض المزارعين يحاولون تجديد غرس كرومهم
الا انهم لا يجدون النصبوب والشتل الكافية ، لقلة
عدد مشاتلها في البلاد وكثرة الاقبال والطلب عليها
فهل لي ، أن اسأل معالي الوزير عما اذا كانت النية
تتجه الى انشاء عدد من المشاتل التي تكفي في المستقبل
القريب لسد حاجة المزارعين من شتل الكرم
والتفاح والتين ، بالإضافة الى حقول لتجارب زراعة
الخضار الاخرى المذكورة وطرق مكافحة امراضها

على نسبة عالية فيها منذ ان تأسست الإمارة أولاً ثم
المملكة . وهذا الموضوع لا يمكن ان يقال عنه إلا انه
موضوع محزن ومؤلم ذلك انه اذا تصور دولة الرئيس
الجليل وتصور الاعيان المحترمون بأن هذه النسبة قد
تصل الى (٨٠٪) من مجموع المدارس التي بنيت
منذ سنة ١٩٢٣ واكاد اجزم بان معظم القرى التي
بنيت فيها هذه المدارس انما لا تزال تعاني من تردد
الحياة عليها لتحصيل نفقات ابنة جديدة لتلك المدارس
والذي حدا لي لاثارة هذا السؤال هو ما تعتمده
وزارة الاشغال والحكومة كما ذكرت الصحف من
ان النية متجهة الى إلغاء العمل في وزارة الاشغال وتلزم
كافة الانشاءات من فتح طرق واقامة ابنة عن طريق
التلزم هذه التي تجعل المجال رحباً وفسحاً للمتمهدين
فما اذا انفقوا فيها بينهم على وضع التسعة من جهة
ويكون هناك مجال كبير للفسح والتلاعب ، اثير هذا
السؤال لتكون الحكومة على بصيرة من هذا الموضوع
فما يتعلق بابنية المدارس خاصة وفيما يتعلق بالفكرة
التي تقترحها او التي تنوي وزارة الاشغال ان تقدم
عليها وكما اكدت فان الموضوع اثير ليكون هناك
مجال لدراسة هذه الامور دراسة واقية شاملة بحيث
لا تتكرر الاخطاء في المستقبل كما حدث في مدارس
كثيرة من مدارس القرى .

وزير الاشغال العامة : اشكر معالي العين المحترم
على ملحوظته القيمة والمتعلقة في كافة المدارس ،
ولكن ارجو أن اؤكد ان وزارة الاشغال العامة عندما
تطرح اي عطاء لأي بناء تكون مسؤولة عن نتائجه
لان هنالك مهندس مسؤول ومراقب يقي على رأس
العمل حتى انتهائه ولم يسبق ان قامت وزارة الاشغال
بأي عمل وحدث له ما حدث للابنية التي اشيدت
بواسطة دائرة الاصلاح الريفي .

وفي تحقيق ذلك كل الفائدة لانعاش هذا القضاء ودعم
اقتصاد الاردن وبانتظار الجواب

اقدم فائق الاحترام

١٩٦٢/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمد

السكرتير : العام بالوكالة (متابعاً) .

وهذا جواب معالي وزير الزراعة

الرقم - ١٣١/١٧/٢

التاريخ - ١٩٦٢/١٢/٣١

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتاب دولتك رقم ٧٣٨/١٨/٣
تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ ، وارجو ان اجيب على
الاستيضاح الرفع بكتاب دولتك اعلاه رقم (٨)
تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩ والقدم من معالي العين السيد
ضيف الله الحمد .

١ - ان غراس الكرم المطعمة المساومة
لحشرة الفيلوكسرا متوفرة ومعرضة للبيع بكميات
كبيرة في محطات ومستنبتات هذه الوزارة وكذلك
غراس التفاحيات .

٢ - تلاقى زراعة الخضار ولا سيما البندورة
نشاطاً مطرداً وملحوظاً في ازدياد رقعة المساحة
المروعة سنوياً ويحني المزارعون ارباحاً تفوق جميع
الحاصلات الاخرى

٣ - ان زراعة الدخان ومساحاته منوطة
بوزارة المالية والجهازي .

٤ - قامت الوزارة بتأسيس معهد للوقاية
ومكافحة الافات والحشرات في الجبيلة بموجب
الاتفاقية الالمانية مزوداً باحدث الآلات والمعدات

تحت اشراف نخبة من موظفيها الفنيين وذلك من اجل
المكافحة الفعلية للتغلب على الامراض .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام . .

وزير الزراعة

الدكتور قاسم الرمماوي

السيد الحمد : فيما يتعلق بالفترة الاولى من
ناحية كون شتل الكرم المطعمة على التصوب
الاميركية كافية في البلاد ليس صحيحاً ماورد في
هذا الجواب .

- ح -

السكرتير العام بالوكالة :

وهذا سؤال للسيد ضيف الله الحمد

سؤال رقم ٩

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الألفهم

الموضوع : سؤال بموجب المادة ٨٠ من
النظام الداخلي عن حالة المساجد في
البلاد واحوال الأئمة والواعظين
والمؤذنين .

ارجو التكرم باحالة السؤال الاتي الى سماحة
قاضي القضاة ليحيب عليه مشكوراً .

هل في النية القيام باجراء دراسات شاملة لحالة
المساجد في البلاد والعمل على اصلاح وترميم ما هو
بحاجة الى ذلك من هذه المساجد وهل توجد قرى
لا توجد فيها مساجد وكيف السبيل الى تعميم بناء
المساجد في القرى والارياف وأماكن تجمعات العشائر
البديوية وكذلك آمل مطالعة سماحته على روائب
الأئمة والواعظين والمؤذنين وما اذا كانت كافيّة
أم لا ومقترحات سماحته لتحسين احوالهم ورفع
مستواهم ليستطيعوا الانصراف العمام الى الوظائف

هكذا منه الأصل

الهامة المسندة اليهم باطمئنان واستقرار علما بان هذا السؤال يدخل في صميم موضوع اعلان سابق للحكومة عن عزمها على جعل المساجد والمعابد مراكز اشعاع فكري وثقافي ولن يتسنى ذلك الا في تعمير بناء المساجد الواسعة وملحقاتها من المكتبات وغرف المطالعة واما ائمة وواعظين مزودين بقسط وافر من الثقافة الدينية والعامة ولا بد لهؤلاء من نفقات ومخصصات رواتب معقولة ، كما لا بد من تأسيس معاهد دينية عالية تخرج مثل هؤلاء السادة .
وتفضلوا بقبول خالص التحية وفاق الاحترام ،
عمان ٦٢/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا جواب سماحة قاضي القضاة .

الرقم - م أ ع / ١٧٤ / ٦١ / ٦٢٧٢

التاريخ - ٢٠ رجب سنة ١٣٨٢ هـ .

وفق - ١٩٦٢/١٢/١٦

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٧٤٠/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ وسؤال معالي العين السيد ضيف الله الحمود في موضوع المساجد وارجو ان ابين لدولتكم ان الحكومة تتخذ الخطوات اللازمة في هذا الموضوع وتمهيدا لذلك فقد است دارة خاصة للاشراف على المساجد وما يلحق بها من مكتبات ونواد وتنظيم اوضاع الوعظ والارشاد في المملكة بموجب قانون مجلس الوعظ والارشاد المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

قاضي القضاة

ورئيس مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية

ابراهيم قطان

السيد الحمود : اكتفي بهذا الجواب

(ط)

السكروير العام بالوكالة : وهذه ثلاث اسئلة موجهة من السيد ضيف الله الحمود وقد اجاب عليها معالي وزير الصحة بجواب واحد سألوه على حضراتكم بعد الاسئلة الثلاثة : السؤال الاول

سؤال رقم ١٣

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة آملا الاجابة عليه :-

مع الاعتراف بالجهود التي تبذلها وزارة الصحة فانه يلاحظ بان المختبرات التابعة لها ما زالت بحاجة الى الادوات والمكانات الكفيلة باجراء سائر انواع الفحوص والتحليل وخاصة فيما يتعلق بالطب الشرعي واكتشاف اسباب الوفيات المشبهة بها بانها نتيجة التسمم بالفليدول ، وبعض المواد السامة الاخرى ، فهل لي ان اسأل معاليه ما اذا كان في النية رصد المخصصات الكافية لتزويد مختبر اتنس باحدث وادق انواع اجهزة الاشعة والتحليل ، تلك التي ستوفر في حالة وجودها لدينا نفقات السفر الى الخارج لاجراء الفحوص الخبرية الدقيقة .

وبانتظار الجواب اتمنى لدولتكم والمجلس

الموقر ووزارة الصحة اطيب التمنيات .

عمان ١٩٦٢/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

السؤال الثاني :

سؤال رقم ١٤

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

ارجو ان تتكرموا دولتكم بتوجيه سؤالي التالي الى معالي وزير الصحة ليتكرم بدوره بالرد عليه ولكم الشكر مقدما .

هل لي ان استوضح عما اذا كان سائر طلبية للمدارس الحكومية والاهلية يخضعون الى فحوص ومعالجة دورية منظمة للتحري عن امراض الميون وخاصة الرمد الحبيبي وفقر الدم والذستاريا ، وغيرها من الامراض المعروفة والمتشرة في المنطقة وفي ما اذا كان الجواب ايجابيا فالرجاء بيان نسبة المصابين بالترانخوما من قبل السادة الطلاب وما هي المقترحات لتنظيم حملة لمكافحة علما بان الطلاب اولى الناس باستمرار فحص وعلاج امراض عيونهم والعناية بها ومن واجب الجميع الاهتمام بمثل هذه المواضيع التي تقع في صلب واجباتنا ومسؤولياتنا .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام واصدق التحيات

عمان ١٩٦١/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

السؤال الثالث :

سؤال رقم ١٦

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

الموضوع / الخدمات الطبية ، والصحية

تقوم وزارة الصحة مشكورة بفتح عيادات

طبية وصحية في اعداد مختلفة من القرى والارياف ،

وكي يكون لدى السادة الاعيان علم بنفقات هذه

العيادات وملاحظات وزارة الصحة عليها ولعلامة ذلك كله في موضوع مناقشة مشاريع الموازنات وملاحقتها ...

لذلك فاني ارجو ان يتفضل معالي وزير الصحة بالاجابة على ما اذا كانت النية متجهة الى تعمير هذه العيادات على سائر قرى وارياف البلاد ومعدل تكاليف نفقات كسل عيادة ومقرحات وزارته لرفع مستواها وكم عدد العيادات الموجودة في المملكة والتي است في السنة الاخيرة .

وكما ان هذه المعلومات مفيدة حين مناقشة مشروع الموازنة القادمة فانها كذلك مفيدة جدا في مواضع دراسة احوال الريف الاردني ووسائل نهوضه ورفع مستواه .

وتفضلوا بقبول خالص الاحترام ، واطيب التحية

عمان ١٩٦٢/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا هو الجواب ا

الرقم ٢١٧٧٢/٢٨/٣١

التاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير لكتاب دولتكم رقم ٧٣٦/١٨/٣

تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ ومرفقه الاسئلة ذوات

الارقام ١٣ و ١٤ و ١٦

١ - الجواب على السؤال رقم (١٣) المقدم

من معالي العين السيد ضيف الله الحمود فيما يتعلق

بالطب الشرعي وما يحتاج اليه من تجهيزات

خبرية الخ ...

لقد رصدت وزارة الصحة المخصصات الكافية

لشراء الاجهزة والمعدات اللازمة لمختبراتها ووجرت

هكذا منه الاصل

المنافسة عليها ولحيل العطاء واصبح من المنتظر وصول هذه الاوازم خلال الشهرين القادمين كما استخدمت الوزارة اخصائياً في علم السموم يحمل درجة دكتوراه واعطيت الاولوية هذه السنة لارسال بعثتين للتخصص في الطب الشرعي ، هذا مع العلم ان الوزارة نسبت للمراجع المختصة تقوية وتجميع ما يحتاج اليه قسم الطب الشرعي من اخصائيين في الطب والانسجة والسموم وخبراء البصمة والاسلحة النارية في دائرة تلحق في وزارة العدل او دائرة الامن العام :

اما اكتشاف التسمم بمادة الفوليدول ومشتقاته فبالرغم من التقارير العديدة التي اجريناها مع الشركات العالمية المنتجة لهذه السموم كشركة (باير) الالمانية ومع الجامعة الاميركية في بيروت والجامعات المصرية فان الطرق المستعملة حتى الان غير جازمة ولا تقبل في المحاكم النظامية كدليل قاطع للتسمم بهذه المادة :

ولما كان قد اتصل الى علمنا بان (اسكوتلاند يارد) في لندن تستعمل الان طريقة جديدة يمكن ان تعتبر في المحاكم كدليل قاطع سارعنا بالكتابة اليهم لتزويدنا بالمعلومات اللازمة واننا بانتظار الجواب .

٢ - السؤال رقم (١٤) المقدم من معالي العين السيد ضيف الله الحمد بخصوص فحص ومعالجة طلاب المدارس لتحري عن امراض العيون وخاصة الرمد الحبيبي وفقر الدم والدوسنطازيا وغيرها .

ان الخدمات الطبية والصحية في المدارس الحكومية والاهلية كانت ولا تزال من اول واجبات اطباء الحكومة في كافة انحاء المملكة حيث تجري الفحوصات الطبية لكافة الطلاب والطالبات عند افتتاح المدارس وفي كل فرصة تسمح للطبيب عند زيارته لهذه المدارس حيث يقوم باجراء فحوصات

لمعرفة امراض العيون والامراض العادية وامراض القلب وغير ذلك من الامراض فيضع كل مريض بمرض سار تحت المعالجة في المستشفيات حتى الشفاء وتنظم الجداول باسماء المصابين بالتراخوما وامراض العيون لوضعهم تحت المعالجة اليومية وتزود المدارس بالعلاجات اللازمة ومواد الاسعاف الاولى كما يعالج جميع الطلاب والطالبات في عيادات الحكومة عند مراجعتهم مجاناً .

ورغم هذه التسهيلات شعرت وزارة الصحة بالسنين الاخيرة بالحاجة الى توسيع الخدمات الطبية في المدارس لتتناسب مع النهضة العلمية الكبيرة في المملكة ولكن الامكانيات المالية والفنية كانت تحول دون تنفيذ برامجها في هذا الحقل حتى جاءت موازنة هذه السنة التي رصدت فيها التخصصات اللازمة لتعيين ستة اطباء يكرسون كافة اوقاتهم للخدمة الطبية في المدارس وقد تم تعيين اربعة منهم وزعوا على الاولوية ولا تزال الوزارة جادة في تعيين الباقين في اقرب وقت ممكن . ولقد وضعت نماذج خاصة يسجل عليها حالة الطلاب الصحية المفصلة وما يحتاجون اليه من عناية طبية او غذائية او غير ذلك وتسجل على هذه النماذج حالة كل طالب منذ دخوله الصفوف الابتدائية حتى نهاية دراسته .

وفي العام الدراسي الماضي كلف احد اطباء مستشفى العيون بعمان لاجراء استقصاء خاص لمعرفة مدى انتشار مرض التراخوما بين طلاب وطالبات مدارس الحكومة في عمان وبعد ان قام بفحص (١١٠٥٩) طالباً وطالبة تبين ان نسبة التراخوما لا تتجاوز تسعة في المائة ٩٪ وجميع الاصابات كانت في ادوارها الاخيرة القوية الشفاء ولم يكن بينها اية اصابة حديثة حادة مما يدل على ان الوعي الصحي

والحفاظ على النظافة والمعالجة الحديثة تعمل مشتركة على تلاشي هذا المرض .

وفي ضوء النتائج التي كانت قد حصلت عليها هذه الوزارة من استقصاء سابق اجري من قبل خيرين دوليين استفدنا من المنظمة الصحية العالمية لمعرفة مدى انتشار مرض التراخوما في المملكة عقد اتفاق فيما بينها وبين منظمة الصحة العالمية واليونيسف لتجهيز حملة فنية لمكافحة التراخوما وبالتفعل تم تجهيز هذه الحملة بما تحتاج اليه من اطباء وممرضين وعلاجات وادوات ووسائل نقل لكي تبدأ عملها فور وصول خبير منظمة الصحة العالمية الى المملكة في وقت قريب وستبدأ هذه الحملة عملها في لواء الخليل نظرا لانتشار هذا المرض فيه بنسبة عالية ثم تنعده الى الاولوية الاخرى .

٣ - الجواب على السؤال رقم (١٦) المقدم من معالي العين السيد ضيف الله الحمد حول تعميم العيادات الطبية في القرى .

١ - عند مقارنة عدد العيادات التي افتحت في السنين الاخيرة نجد ان هذا العدد قد ارتفع من ٤٦ عيادة في سنة ١٩٥١ الى ١٠٩ عيادات في سنة ١٩٥٩ وإلى ١٢٠ عيادة في سنة ١٩٦٠ وإلى ١٣١ عيادة في سنة ١٩٦١ ، وقد تم تجهيز (٤٦) عيادة جديدة في هذا العام فاصبح مجموع هذه العيادات (١٧٧) عيادة اي ان عددها قد ازداد نحو الاربعة اضعاف في مدى الاثني عشر سنة الاخيرة .

وهذا دليل على ان سياسة الوزارة تهدف الى تعميم هذه العيادات على اوسع نطاق تسمح به امكانياتها الفنية والمالية .

ب - ان تكاليف العيادة الواحدة في السنة على الوجه التقريبي هو كما يلي :

- ١-علاجات ولوازم طبية ٤٠٠ دينار في السنة
- ٢-راتب ممرض ٢٠٠ دينار في السنة
- ٣-راتب خادم ٢١٠ دينار في السنة
- ٤-اجار العيادة ٢٥ دينار في السنة
- (يوجد بعض مباني حكومية قليلة)
- ٥-نفقات انتقال الطبيب ١٨٠ دينار في السنة
- المجموع ٩٤٥ ديناراً اردنياً

يضاف الى ذلك مبلغ (١٠٠) دينار ثمن الاثاث والتجهيزات اللازمة لكل عيادة عند تأسيسها فيكون مجموع النفقات التي تصرف على عيادات القرى مبلغاً يتراوح بين (١٧٠) الى (١٨٠) الف دينار في السنة ، كما وان الوزارة دأبت على رفع مستوى هذه العيادات بتدريب الممرضين وزيادة معلوماتهم الفنية مع زيادة عدد الاطباء الذين يعملون في هذه العيادات .

آمل ان يكون في هذا الجواب الكافي لما تفضل به معالي العين المحترم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الصحة

صبيح عمرو

السيد الحمد : مزيد الشكر .

الرئيس : لو ان احد غيرك يا زرار بك يقرأ ، السيد خليل اقرأ .

(وهنا تولى القراءة احد مساعدي السكرتير العام السيد خليل عصفور وذلك بسبب مرض السكرتير العام بالوكالة)

ي -

مساعد السكرتير العام : وهذا سؤال آخر للسيد ضيف الله الحمد .

هكذا منه لأصل

سؤال رقم ١٥

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس الوزراء الافخم

الموضوع : شبكة المواصلات البريدية والماتفية
تبذل وزارة المواصلات - البرق والبريد والماتفات
جهوداً ملموسة ومشكورة في سبيل تعميم الخدمات
البريدية والماتفية على مختلف قرى وارياف البلاد ،
ويطيب لي ان اسأل معالي الوزير عن رأي وزارته
في الامور التالية :-

١ - النفقات اللازمة لتعميم هذه الشبكة على
سائر انحاء البلاد .

٢ - المدة التي يقتضيها تنفيذ هذا للمشروع
الحيري الهام .

٣ - واعداد الشعب البريدية ومكاتب البريد
الموجودة في القرى والارياف وما فتح منها في السنة
الاخيرة .

وفي الاطلاع على مثل هذه المعلومات فرصة طيبة
لي وللشادة الاعيان لمعالجة الموضوع حين بحث مشروع
الموازنة القادمة كما وانها مفيدة جداً لدراسة مشاكل
القرى والارياف ووسائل النهوض بها .

وبانتظار الجواب ، اتقدم من دولتيكم ومن
المجلس الكريم ووزارة المواصلات باصدق التمنيات.

عمان في ١٩٦٢/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا جواب معالي وزير المواصلات عليه :

الرقم ١٥٣٤٩/٢/٦

التاريخ ٢٧ كانون الاول ٦٢

دولسة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتاب دولتيكم رقم ٣١ / ١٨ / ٧٣١

تاريخ ١٢ / ١٢ / ١٩٦٢ حول السؤال رقم (١٥)
للمؤرخ في ١٩٦٢/١٢/٩ والمقدم من العين معالي
السيد ضيف الله الحمود ،

ارجو ان اجيب عليه فيما يلي :

سارت دائرة البرق والبريد والماتفات الخطوات
الواسعة التي خطاها الاردن في السنوات الاخيرة في
مضمار التقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي فبذلت
كل ما في وسعها لتقديم خدمات افضل واسرع تتلائم
مع هذا التطور الجديد ،

وقد كانت سنة ١٩٦٢ الحالية اهم السنوات في
تاريخ هذه الدائرة بالنسبة الى المنجزات الفنية التي
تحققت تأمينا لحاجات جمهور المواطنين وتلبية لرغباته
ورعاية لمصالحه .

فقد انتشرت في اغلب قرى المملكة واريافها
شعب البريد والماتفات التي تربطها فيما بينها وتصلها
بالمدن الاخرى وبالتالي بسائر الاقطار الاجنبية بحيث
اصبحت بحق النافذة التي يطل منها الاردن على العالم
الخارجي ليواقيه بالبنائه وينقل اليه صورة امنية عن
النهضة المباركة التي حققتها البلاد بفضل سواعد
ابنائها .

واذا عرفنا ان الشعب البريدية والماتفية التي
افتتحت منذ تأسيس هذه الدائرة حتى نهاية عام ١٩٦١
قد بلغت (١٠٦) شعب فقط ، وان ما تم افتتاحه خلال
عام ٩٦٢ قد بلغ ١٦٤ شعبة فقط سيضاف اليها ٧٧
اخرى خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٦٣ التي
تنتهي فيها الميزانية الحالية ، اذا عرفنا ذلك ادر كنا
مقدار التقدم الذي احرزته هذه الدائرة خلال هذه
الاشهر القليلة واتضح لنا مدى ما بذل من طاقة وجهد
للارتقاء بانتاجها وخدماتها الى المستوى الذي يليق
ببلد متطور طموح ، حتى اذا ما انجز افتتاح الشعب
السبع والسبعين المشار اليها في نهاية السنة المالية الحالية

الفراس المثمرة ، وغير المثمرة ، في السواحل القريبة
القادمة ، والاهتمام بأمر تأمين هذه الكميات
الكبيرة يستدعي الاكثار من المشاتل المحلية وخاصة
في الجهة المشار اليها لتوفر المساء ، وصالح التربة ،
والمناخ ، ودراسة السؤال ، والاجابة عليه في صميم
المصلحة العامة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عمان ١٩٦٢/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا جواب معالي وزير الزراعة عليه

الرقم - ١١٤/١٧/٢

التاريخ - ١٩٦٣/١/٧

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتاب دولتيكم رقم ٧٣٥/١٨/٣ تاريخ

١٩٦٢/٣/١٢

ارجو ان اجيب على ما جاء بالسؤال رقم (١٨)

تاريخ ١٩٦٢/١١/٩ والموجه من معالي العين السيد

ضيف الله الحمود بما يلي :-

لقد ضاعفت وزارة الزراعة مجهوداتها الرامية
الى انتاج الفراس المثمرة وغير المثمرة في البلاد بأسرها
وهي تهدف الى انتاج بضعة ملايين منها للسنة المقبلة في
المستنبتات والمشاتل التي تشرف عليها هذا بالإضافة
الى مئات الآلاف من الفراس التي تنتجها المشاتل
الخصوصية بتوجيه وإشراف وزارة الزراعة . وتحقيقاً
لذلك وتمشيا مع سياستها التوسعية هذه فقد قامت
الوزارة باستملاك (٣٠٠) دونم في قرية العبارة من
قضاء جرش كما اتخذت الترتيبات اللازمة والسريعة
للمباشرة في العمل وذلك لانتاج ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠
غرسه زيتون مطعم وغيرها من الفراس الاخرى

٦٢ - ٦٣ امكن عندها تعميم هذه الشبكة على سائر
البلاد خلال مدة سنة واحده ابتداء من ذلك التاريخ
وبتفقات تزيد قليلا عن مائة الف دينار .

هذا مع العلم بان هذه الوزارة قد طلبت رصد
المبلغ المذكور في ميزانية عام ٦٣ - ٦٤ لتبني لها
تحقيق هذه الغاية .
مع تحياتي .

وزير المواصلات

داود ابو غزالة

السيد الحمود : اكتفي بهذا الجواب وشكراً

(ك)

مساعد السكرتير العام : وهذا سؤال للسيد

ضيف الله الحمود

سؤال رقم ١٨

تاريخ - ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

تحية وبعد ،

لقد صار الاقبال على غرس الانجار ، مشرة
وخرجة ، كبيراً ... والمشكلة هي عدم توفر الكميات
اللازمة من الشتول ، في موسم الغرس من كل عام ...
ووزارة الزراعة ، قد انشأت صعداً من المشاتل ،
والمستنبتات في انحاء مختلفة من البلاد ، الا انها ما
زالَت بحاجة الى المزيد منها لسد حاجات المزارعين من
الفراس ، في كل عام ، فهل لي ، أن ارجو معالي
وزير الزراعة بيان ما اذا كان يرى أنه من الضروري
انشاء مستنبت ، او اكثر في منطقة وادي السير التي
تتوفر فيها التربة الصالحة ، والمناخ الممتاز ، والمساء
الغزير ، وخاصة في منطقة البعث ؟
ان البلاد ، بحاجة الى عشرات الملايين من

هكذا منه الأصل

لشد حاجة اللواء كما انه تم استملاك ما يقرب من (٢١٥) دونما من اراضي قرية عين الياشا (البقعة) من قضاء السلط ويوشر بالعمل لزراعة ما يقرب من ٤٠٠٠٠ شتلة مطعمة من الفراس المثمرة للغرض نفسه. واننا نوافق معالي العين الكريم على شعوره بضرورة الاهتمام بهذه الناحية الانتاجية لما فيه مصلحة البلاد بأسرها.

وستعمل هذه الوزارة بكلها في وسعها من اجل تقديم هذه الخدمة للمزارعين الكرام. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الزراعة

الدكتور قاسم الريملاوي

السيد الحمود : اكتفي بالجواب وشكراً

ل -

مساعد السكرتير العام : وهذا سؤال للسيد ضيف الله الحمود ايضا

سؤال رقم ١٩

تاريخ - ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخيم

الموضوع - سؤال ، بموجب المادة (٨٠) من النظام الداخلي ، حول العناية (برم) ارجو التكرم بتوجيه سؤالي التالي ، الى دولة رئيس الوزراء الافخيم ، ليتكرم بدوره بالاجابة عليه ، مع تقديم الشكر اليهما ، والى المجلس الكريم :- وهو استئصال حن منى الاهتسا ب « ر م » والعشائر القاطنة في اراضيها ، عليا بان جلالة الملك المعظم ، كان وما يزال يوصي بالعناية بها وتفقد احوال ماكنيتها ، وكان حفظه الله ، قد وجه انظار السادة الاعيان ، والنواب ، في السابق الى زيارتها ، فقام بعضهم بذلك ، وشاهدوا ما هي عليه احوال

العشائر المقيمة فيها من يؤس وحرمان ، بسبب بعدهم عن مراكز المدن ، وعدم العناية بالزراعة ، والمياه المتوفرة في تلك الجهات ، وانني لارجو ان يوضح دولته ، ما اذا كانت النية متجهة ، في هذه السنة الى ارسال وفود مشتركة من موظفي ، دوائر المياه ، والزراعة والحراج والاثار ، والسياحة ، والشؤون القروية لتقديم تقارير مفصلة اليه ، والى الدوائر المعنية عما يمكن عمله لتحريج الجبال المحيطة بها ، وغرس السفوح القريبة من المياه بالفراس المثمرة واستغلال الاراضي الزراعية ، بعد انشاء الاقنية ، والسدود ، وتسوية الطريق اليها ، وتحضير بدوها باشاء عدد من وحدات السكن من حصة التبرعات المرصودة لاتعاش الجنوب .

ان القيام بالاصلاحات الضرورية ، في ذلك الموقع ، سيساعد على تحضير بعض عشائرها وبدوها الرحل ، ويعمل من ذلك المكان بلدة كبيرة تستوعب استيطان عدد كبير منهم وبالتالي فانها محاولة جريئة ، ومثمرة لاستثمار البادية ورفع مستوى ابنائها . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

عمان ١٩٦٢/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا جواب دولة رئيس الوزراء ورئيس سلطة السياحة عليه .

الرقم ١٩٠٦١ / اعيان / ١٢/٢٧

التاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٦

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخيم

اشير الى كتابكم رقم ٧٢٦/١٨/٣ / تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢

ارسلت نسخة من جواب معالي رئيس مجلس

سلطة السياحة / الاثار على سؤال معالي العين ضيف الله الحمود رقم ١٩ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصفي التل

الرقم ١٩٨٠/٢٣/١٩

التاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠

دولة رئيس الوزراء الافخيم

اشارة لكتاب دولتك رقم ١/١٧/ اعيان /

١٨٥٨٧ تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٧

ارجو ان اقدم الايضاحات التالية حول

السؤال رقم ١١/١٩٦٢ المقدمين من معالي العين السيد ضيف الله الحمود .

موقع اثار رم :-

لقد نظمت دائرتي السياحة والاثار رحلتين اثنتين هذا العام لمنطقة الهم الاثرية احدهما لعلماء الاثار والثانية لجمعية اصديقاء الاثار وقد ساهمت السفارة الاميركية بالرحلة الثانية بتقديم السيارات لنقل الزوار لتلك المنطقة وقد تبعت هذه الزيارات محاضرات القاها مدير الاثار .

ولقد صورت دائرة الاثار مختلف المواقع الاثرية في القلعة والكتابات الاثرية المنقوشة على الصخور هنا وهناك ونظفت معبدان نبطيا رومانيا من الاساخ والارربة كما قامت دائرة السياحة بتصوير مجموعة من الصور الملونة لمنطقة رم والتي تعتبر من اجمل مواقع الاردن بمنظرها الطبيعية خاصة عند شروق الشمس وغروبها .

موقع قلعة الرض :-

يتضمن برنامجي دائرتي السياحة والاثار لسنوات الخمس اصلاح قلعة الرض وصيانتها

واستغلالها - ولقد اصاحت وعرضت الطريق المؤدية اليها ولكنها لم تعبد بعد واقتطعت الاشجار والاعشاب النامية بين جدرانها ولقد نظمت دائرتنا السياحة والاثار رحلتين للموقع المذكور اعقبت احدهما محاضرة عن المواقع الاثرية السياحية في الاردن بالصور الملونة القاها مدير الاثار .

ولقد اعطيت قياسات الدرج للحداد لصنعه ومن ثم اقامته فوق الخندق المؤدي للقلعة .

وبهذه المناسبة اود ان اقول ان دائرة الاثار تشغل حاليا بصيانة المواقع التالية : البتراء جرش عمان ، القلعة والمدرج ، قلعة الكرك ، القصور الاسلامية ، قصري هشام والمشتى ، وسور القدس القديم وستال قلعة الرض نصيبها من مشروع السنوات الخمس ما يكفي لتقويتها وصيانتها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس سلطة السياحة / الاثار

السيد الحمود : اكتفي بهذا الجواب وشكراً .

(م)

السكرتير : وهذا سؤال للسيد ضيف الله الحمود .

سؤال رقم ٢٢

تاريخ - ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخيم

الموضوع - المياه المعدنية والكبريتية في الارض

تعلمون ، دولتك ، والسادة الاعيان ، بأن في اراضي الاردن ثروة ، لا تقدر ، من المياه المعدنية التي يمكن الاستفادة الثمينة منها ، لما اذا اجريت عليها الدراسات الكافية وعيدت الى اسكانها الطرق واستثمرت ، بإدارة شركات ، حكومية - اهلية ولقد كنت ، قد أثرت هذا الموضوع سابقاً ، في المجلس التاني ، وسألت عما اذا كانت توجد دراسات

هكذا منه الاصل

لمياه حمامات زرقاء ماعين والخفية ، ولم اثنى ، مع الاسف ، حينذاك جواباً شافياً ، ولذا ، فاني أرجو احالة السؤال الآتي على معالي وزير الاقتصاد الوطني آملاً ان يتكرم بإيضاح ما اذا كانت النية متجهة الى دراسة هذا الموضوع الحيوي الهام ... واستأثر هذه الثروة ، في مواقع الزارا ، وماعين ، وأني ذابله ، والخفية ، والعمل على تأسيس شركة مساهمة ، او أكثر تتولى تنفيذ مشاريعها التي توفر على المرضى السفر الى الخارج بقصد الاستشفاء بالمياه المعدنية ، وتجلب امثالهم من الخارج ، لهذه الغاية ، بالإضافة الى الزائرين من الاردن وغيرها ، والذين لا يحصى عددهم .. وهنا تجدر الإشارة ايضاً الى مياه لحظه في جهات الطفيلة ، ومياه جرش ، وبحيث يمكن القول ، بان تأسيس الشركة ، او الشركات المبحوث عنها سيلقى الاقبال الكبير من المساهمين ، ويخرج الى حيز الوجود مشروعاً جديداً ، من مشاريع التنمية الاقتصادية في البلاد .

وتكرموا بقبول فائق الاحترام

عمان ١٩٦٢/١٢/٨

عضو مجلس الاعيان
ضيف الله الحمود

وهذا جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني :

الرقم ٧٧٤٠/١/٨١٠

التاريخ ١٩٦٢/١٢/٤١

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتابكم رقم ٧٣٠/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ ومرافقه السؤال المقدم من العين المحترم السيد ضيف الله الحمود حول استغلال ينابيع المياه المعدنية في المملكة .

ارجو ان اعلمكم ان هذه الوزارة كانت تقدم جميع التسهيلات الممكنة للراغبين في استغلال مياه الزارا ، وماعين ولكنهم استنكفوا عن تنفيذ المشروع

لاسباب اقتصادية اذ ثبت لهم بعد الدراسات التي اجروها ان مقدار الدخل المتوقع من القيام بهذا العمل لا يبرر توظيف رأس المال اللازم لانشاء القنادق والاستراحات وامساكن الاستحمام اللازمة بالقرب من هذه الينابيع يضاف الى ذلك التحليلات الكيماوية التي اجريت لمياه الزارا المعدنية بينت ان تلك المياه ذات ملوحة مرتفعة وليس لها فائدة صحية تذكر .

اما بالنسبة لنوع ابو ذابله فقد اثبتت الدراسات التي اجرتها الجهات الحكومية المختصة ان كمية المياه المنبثة من ذلك النبع قليلة جداً ولا تبرر اقامة مشروع لاستغلالها واوصت بان يظل هذا النبع مشاعاً لسكان المنطقة المحيطة به .

ولا تزال وزارة الاقتصاد الوطني تشجع اي راغب في استثمار مواقع المياه المعدنية وستقدم له جميع المعلومات والتحليلات المتوافرة لديها عن هذه الينابيع على ان تكون رغبته هذه مشفوعة بدراسات اقتصادية وقتية تثبت جدوى المشروع مع توفر شروط نجاحه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاقتصاد الوطني

خليل السالم

السيد الحمود : اكنفي بالجواب وشكراً

- ن -

السكرتير : وهذا سؤال السيد ضيف الله الحمود

سؤال رقم (٢٣)

تاريخ - ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

الموضوع : سد وادي نهر الزرقاء ؟

تعلمون دولتكم والمجلس الموقر ، ان في مقدمة مشاكل البلاد الرئيسية ، كيفية إيجاد مصادر كافية

موضوع اهتمام دولة الرئيس ، ودوائر المياه في الاردن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عمان ١٩٦٢/١٢/٨

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا كتاب دولة رئيس الوزراء ومرافقه جواب مدير عام سلطة المياه المركزية .

الرقم - ١٩٦٢/١٢/٢٧

التاريخ - ١٩٦٢/١٢/٢٦

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتابكم رقم ٧٣٢/١٨/٣ تاريخ

١٩٦٢/١٢/١٢ .

ارسل طياً نسخة من جواب مدير عام سلطة

المياه المركزية على سؤال معالي العين السيد ضيف الله

الحمود رقم (٢٣) تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصفي التل

الرقم - ١٨٢٣/١/٨

التاريخ - ١٩٦٢/١٢/١٩

دولة رئيس الوزراء الافخم

بالإشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٨٥٨٨/١/٢٧

١٨٥٨٨ تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٧ المتعلق بالسؤال رقم

(٢٣) تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩ المقدم من العين السيد

ضيف الله الحمود .

أرجو التكرم بالعلم بأن هذه السلطة عقدت

اتفاقاً مع شركة سيرا مار دوك ماكنونالده لاجراء مسح

لمصادر المياه بين مادنا جنوباً ووادي الزرقاء شمالاً

للمياه ، تزود السكان بمياه الشرب من جهة ، وتروي الاراضي الزراعية من جهة ثانية . . والحكومات المتعاقبة ، ما فتئت ، تبذل جهودها ، في هذا السبيل من حفر آبار ارتوازية الى اقامة سدود ترابية الى تنظيف البرك القديمة ، واصلاح الينابيع . . الا ان الغاية ما زالت بعيدة ، لان المساحات الكبيرة من الاراضي ، والقرى العديدة تعاني امس الحاجة الى المياه ، التي ستوفر ، في حالة تأمينها ، الرخاء والمناخ والازدهار الاقتصادي لجميع المواطنين . . ويطلب لي ، هنا ، ان اتوجه بالسؤال الآتي الى دولة رئيس الوزراء الافخم ، عما اذا كانت توجد لدى مصلحة المياه المركزية او غيرها دراسات لاقامة سد في وادي نهر الزرقاء ، وفكرة لتنفيذ مثل هذا المشروع الحيوي الهام . كحل جذري من حلول مشاكل المياه ، ذلك ان هذا المشروع ، في حالة تنفيذه سيروي مساحات كبيرة من اراضي عشائر بني حسن الفقيرة . . وقضاء جرش وام الرمان وقسم من اراضي لوائي عمان والبقاء مع امكانية الاستفادة منه في توليد الطاقة الكهربائية ، عدا عن كونه ، كذلك يقي اراضي الاغوار الداخلة في المرحلة الثالثة من مراحل مشروع قناة الغور . . ومع العلم بان السد ، موضوع البحث تتكون مياهه في معظمها من مياه الأمطار والسيول ، والفيضانات التي ستنصب في بركة أودية البادية ، وعمان ، والزرقاء ، وغيرها ، فلا يدع بذلك محالاً لهذه المياه الغزيرة ان تذهب سدى ، بل يستفاد منها لاعمال الزراعة ، ومياه الشفة . .

وانني اذ اتقدم بهذا السؤال لعل اعطاء تام بالمسألة ، وللمصلحة العامة . ومع الثقة بانكم ستكون

هكذا من الأصل

وتشمل هذه الدراسة على المسح الجيولوجي والهيدرولوجي بالإضافة الى دراسة جميع الوديان الجانبية لوادي الاردن من وادي العرب شمالاً وحتى سبل الحسا جنوباً دراسة خاصة للاستفادة منها في شؤون الري وتوليد الطاقة الكهربائية ، وقد باشرت الشركة اعمالها منذ عدة أشهر ، وقد خصص لهذه الدراسة حوالي ٢٢٠.٠٠٠ دينار .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

مدير عام سلطة المياه المركزية
السيد الحمود : انا واثق ان هذا المشروع يدرس دراسة وافية وكانت تقوم بهذه الدراسة (شركة بيكر وهرزا) وسلطة المياه المركزية وان الدراسات لهذا المشروع الحيوي الكبير لما تنتهي بعد وطالما سمعنا بان الحكومة معنية في الدرجة الاولى باقامة سد اليرموك الكبير الذي يكلف اكثر من ستين مليون دينار وتقوم حوله مشاكل اقليمية ومشاكل سياسية قد لا يكون من السهل حلها في المستقبل القريب الا ان هذا المشروع واعني مشروع سبل وادي الزرقاء لا يكلف تلك النفقات بسبل ان الشركة التي ذكرتها كانت قد قدرت التكاليف بحوالي مليون ونصف المليون دينار والشركة اي (شركة بيكر وهرزا) كانت قد اجرت دراسات وافية شاملة لهذا الموضوع ولا يمكن ان نحل مشكلة المياه حلاً جذرياً وخاصة بمنطقة البلقاء ومنطقة عمان الا اذا باشرت الحكومة ، اية حكومة ، بتنفيذ مثل هذا المشروع الجليل وعلى هذا فاني لم اقنع بمجواب سلطة المياه المركزية .

السكرتير العام : وهذا سؤال للسيد ضيف الله الحمود ايضاً .

سؤال رقم ٢٤
تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

الموضوع : طلائنا في جامعات النمسا ، ويوغوسلافيا يلتحق عدد كبير ، من طلبة الاردن ، بالجامعات النمسية واليوغوسلافية ، ويشجعهم على ذلك الحساس المنقطع النظير ، للعلم ، والتحصيل الجامعي العالي ، وقلة التكاليف في يوغوسلافيا ، واعتدالها ، في النمسا ، بالنسبة للبلدان الاوروبية الاخرى ، ولذا فان الضرورة تقضي بتعيين ملحقين ثقافيين ، في البلدين المشار اليهما ، لرعاية شئون الطلبة ومراقبتهم في دراستهم ، مع تقديم المساعدة المادية ، والمنوية اليهم . هذا مع العلم بان اكثر من قادم ، من تلك البلاد يطلب دراسة هذا الموضوع ، والاهتمام به ، مع كونه ايضا رغبة ، ومطلب سائر طلابنا الاكابر . ولذا ، فاني ارجو احالة السؤال الاتي الى معالي وزير التربية والتعليم ، عما اذا كان يرى من المصلحة اجابة هذه الرغبة ، وهل توجد نية للبحث مشترك مع وزارة الخارجية ينطبق عنده تأسيس بعثة سياسية ، وثقافية في البلدين المذكورين اللذين يوجد لنا فيهما حوالي الف طالب كسافهت ، بالإضافة الى العلاقات الاقتصادية والسياسية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

عمان ١٩٦٢/١٢/٨

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا جواب معالي وزير التربية والتعليم :

الرقم ٣٤٧٨٥/٥/٥٦

التاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٧٢٩/١٨/٣ تاريخ

١٩٦٢/١٢/١٢ والى مرفقاته السؤال رقم ٢٤ المؤرخ في ١٩٦٢/١٢/٩ المقدم من العين معالي السيد ضيف الله الحمود .

تنوي وزارة التربية والتعليم تعيين ملحقين ثقافيين في جميع البلدان العربية والاجنبية التي يدرس بها عدد كبير من الطلاب الاردنيين وذلك لرعاية امورهم وتسهيل شؤنهم . واقبلوا فائق الاحترام .

وزير التربية والتعليم
عبد الوهاب المجالي

السيد الحمود : ان اثاره هذا السؤال كانت في اعقاب حديث تفضل به دولة العين المحترم بهجت بك التلوي في ما عاد من رحلته الاخيرة الى اوربا وقد لاحظ دولته في تلك الزيارة بعض الملاحظات القيمة التي حدثت في ال اثره هذا الموضوع لدى مجلسكم الموقر ، واريده ان استرسل قليلا في هذا الامر واعلن للمجلس الكريم انه يوجد في النمسا وفي يوغوسلافيا حوالي الف طالب اردني معظم هؤلاء الطلاب قد وقعوا في مشكلة تعلم اللغة الاجنبية النمسية الالمانية او اللغة اليوغوسلافية وعندما ذهب هؤلاء الطلاب كانوا يعتقدون بان سني الدراسة سوف لا تزيد عن اربع او خمس سنوات وكانت الاعلانات الترغيبية من الجامعات في تلك البلاد ان الدراسة فيها سهلة وان الدراسة فيها قليلة من ناحية عدد السنوات ولكنهم ، اي الطلاب ، لما ذهبوا الى تلك البلاد وكانت بادىء ذي بدء نفقات الدراسة في يوغوسلافيا ونفقات الدراسة في النمسا معتدلة ، لما ذهب هؤلاء الطلاب اصطدموا في السنوات التالية بارتفاع الاسعار من جهة واصطدموا ايضا بعدم اتقان اللغة الاجنبية بالإضافة لامور وتعقيدات ، هذه الامور والتعقيدات

• سفير الان دولة رئيس الوزراء .

من اسبابها عدم وجود بعثات دبلوماسية للاردن في يوغوسلافيا والنمسا وعدم وجود ملحقين ثقافيين بالتالي في تلك البلاد لرعاية شئون الطلاب من جهة وللتحضير للذين يودون الالتحاق في تلك الجامعات قبل ان يسافروا الى تلك البلدان اذ ان الكثيرين قد سافروا ولما اصطدموا بتلك العقبات عادوا من حيث أتوا لا بل ان الكثيرين من اولياء الطلبة الملتحقين في جامعات يوغوسلافيا والنمسا قد سحبوا ايتائهم بالنسبة لكثرة النفقات وبالنسبة لكثرة سني الدراسة واعتقد بأن معالي وزير التربية والتعليم يعرف الكثير عن هذه الامور بالنسبة ليوغوسلافيا على الاخص وقد عمل في المدة الاخيرة كما فهمت على اتخاذ ترتيب من شأن هذا الترتيب ان يساعد بعض الطلاب الذين التحقوا بالجامعات اليوغوسلافية وهو مشكور اما الجواب بان الحكومة ستعين ملحقين ثقافيين في المستقبل فارجو من معاليه وارجو من الحكومة الموقرة ان تعطي يوغوسلافيا والنمسا الاهتمام الخاص فيما يتعلق بشؤون الطلبة لأن المعاملات الاكيدة بان الطلاب في البلدين المشار اليهما بحاجة ماسة الى سرعه اتخاذ مثل هذه الترتيبات التي دار حولها السؤال .

الرئيس : النمسا ويوغوسلافيا اذا اردنا ان نرسل ملحقاً ثقافياً اليها يجب ان يعرف لغتهم اولاً على كل حال فكذلك استراحة يا نزار بك وارجو اكمال الاستشارة .

(وهنا عاد السكرتير العام بالوكالة الاستاذ نزار الراقي لتلاوة الاسئلة والاجوبة)

(ع)

السكرتير العام بالوكالة : هذا سؤال للسيد ضيف الله الحمود وقد ورد عليه الجواب من وزارتي الاقتصاد والمالية / الجمارك .

هكذا منه الاصل

سؤال رقم ٢٦

تاريخ - ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

الموضوع : اقتناء التلفزيون .

يلاحظ ، بان رسوم استيراد ، واقتناء اجهزة التلفزيونات مرتفعة ، بالنسبة للبلدان الاخرى ، والاصل ، ان تخفيض الرسوم على الاستيراد ، وعلى الاقتناء امر ضروري يتعمم استعمال التلفزيون ، كجزء من وسائل الثقافة العامة ، والتسلية في اوقات الفراغ . . . واذا كنا لايأسى عن بالنسبة للدور الذي قد لعبه الراديو في مضمار الثقافة ، والوعي ، بين مختلف طبقات البلاد ، وفي قراها ومسندتها ، على السواء فانه لا يسهى عن بالنسبة ، ايضاً ، الدور الذي سيلعبه التلفزيون ، في هذا السبيل ، راجياً السؤال من معالي وزير الاقتصاد الوطني ، ومعالي وزير المالية - الجمارك عن الاسباب التي تمنع من تنزيل الرسوم المشار اليها ، تحقيقاً للقوائد التي ذكرتها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عمان ١٩٦٢/١٢/٨

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

وهذا جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني

الرقم - ٢٩١/١٢/٨١٠

التاريخ - ١٩٦٣/١/١٩

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٢٨/٣٧٧ تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ بشأن سؤال العن معالي السيد ضيف الله الحمود حول ارتفاع رسوم استيراد اجهزة التلفزيون .

ارجو ان ابين لدولتكم ما يلي :-

١ - فرضت وزارة الاقتصاد الوطني رسوماً عالية على اجهزة التلفزيون المستوردة متوخية بذلك الحد قدر الامكان من استيراد هذه الاجهزة بصفتها من الكماليات الثانوية ولأن الاشخاص الذين يستوردون هذه الاجهزة من الاثرياء القادرين على دفع هذه الرسوم .

٢ - ان البرامج التي يلتقطها التلفزيون المقام في الاردن لا تدوم الا لساعات قليلة وهي غير واضحة وتقصها عناصر الفائدة التربوية والاجتماعية التي نطمح اليها هذا بالإضافة الى انها قد تعرض برامج لا تتماشى اهدافها مع التعبئة القومية والتوجيه الوطني في البلاد .

٣ - ستعيد الوزارة النظر في هذه الرسوم العالية عندما يؤسس في الوطن العزيز محطة تلفزيونية تبث على الناس البرامج التي تتفق مع المصلحة العامة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاقتصاد الوطني

وهذا جواب اخر لمعالي وزير المالية - الجمارك

الرقم - ٢٣٦٩٣/١٢/١٥

التاريخ - ١٩٦٢/١٢/٢٧

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣٧٧/١٨ تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ ومرفقه سؤال العن المحترم السيد ضيف الله الحمود رقم (٢٦) تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

ارجو ان ابين لدولتكم بان الرسوم الجمركية المفروضة على اجهزة التلفزيون بموجب الصريفة الجمركية المعمول بها حالياً في الاردن هي بنسبة ٢٥٪ من القيمة ، وهو على ما اعتقد معقول ومعتدل ولا يتجاوز رسوم الراديو ، ولا جيباً اذا قورنت بالنسبة

مصير هؤلاء الطلبة وهل فكرت الحكومة في قضيتهم واقبلوا فائق الاحترام
١٩٦٢/١٢/١٢
عضو مجلس الاعيان
محمد المنور الحديدي

رئيس الوزراء : اسمحوا لي ان اجاب بالنسبة عن معالي وزير التربية والتعليم لانه غالب الآن . ما في شك المملكة فيما ماثت الجهات معاني تقصا في المدارس وفي ابنية المدارس وفي سعة المدارس والحدود التي تقيد ايدينا هي الامكانيات عندنا عدة محاولات لتمويل ابنية المدارس بقروض تجارية او اجنبية سنشتغل عليها وفي الميزانية المقبلة ان شاء الله نقرر ان نضع قليلا من الموارد المالية لعمل مدارس جديدة ، انا اؤكد لك وجود أكثر من ألف محل في المملكة بحاجة ماسة أكثر من الرصيفة .

السيد الحديدي : اشكر دولة الرئيس *

(ص)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال للشيخ

عبد الباقي جمو

سؤال رقم (٢٩)

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير

التربية والتعليم

ارجو ان اعلم هل رسالة وزارة التربية والتعليم تنحصر في مكافحة « امية الحرف » ام تمتد لها الى تثقيف ابناء الامة وان كانت كذلك ما هي الثقافة التي اختارتها هذه الوزارة لهذا البلد .

واقبلوا الاحترام

عضو مجلس الامة

العن عبد الباقي جمو

لرسوم المائلة المفروضة على التلفزيونات في البلاد فهي في سوريا تبلغ ٧٩٪ من القيمة ، وفي لبنان تبلغ ٤٥٪ من القيمة .

أما بالنسبة للغرامات فقد حددها امر الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٦٢ الصادر عن دولة رئيس الوزراء الافخم بتاريخ ١٩٦٢/٥/٦ ، وهي كمايلي :
١ - ٢٠٠٪ من قيمة اجهزة التلفزيونات وهوائياتها اذا شحنت الى المملكة او وصلت اليها في المدة الواقعة بين ١٩٦٢/٢/١٩ و ١٩٦٢/٥/٦ .

ب - ٥٠٠٪ من قيمة اجهزة التلفزيونات وهوائياتها اذا شحنت الى المملكة او وصلت اليها بعد تاريخ ١٩٦٢/٥/٦ .

وتفضلوا ودولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الجمارك

السيد الحمود : اکتفي بهذا الجواب وشكراً

(ف)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال للسيد

محمد المنور الحديدي

سؤال رقم ٢٨

تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير

التربية والتعليم :-

في الانتخابات النيابية كنت ماراً على بلدة الرصيفة والتي يبلغ عدد سكانها نحو عشرة آلاف مواطن من عمال وقاطنين ، ويوجد فيها مدرسة غير كاملة مما يضطر حوالي ثلاثمائة طالب من السلهاب والعودة يومياً للزرقاء للدراسة .

لهذا ارجو ان يوضح لنا معالي وزير التربية عن

وهنا استأذن دولة رئيس الوزراء وغادر القاعة .

هكذا منه الأصل

وهذا جواب معالي وزير التربية والتعليم عليه

الرقم ١١٨٤/٥/٥٦

التاريخ ١٩٦٣/١/١٤

الموافق ١٣٨٢/٨/١٩

دولة رئيس مجلس الاعيان

الموضوع - رسالة وزارة التربية والتعليم

اجيب على كتاب دولتك رقم ٨٢٤/١٨/٣

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ ، وسؤال العين السيد عبد

الباقى جمو المرفق به بما يلي :

ان رسالة وزارة التربية والتعليم لا تنحصر في مكافحة (امية الحرف) فحسب بل تعداها الى (اعداد المواطن الصالح ، الراعي لعصره بكل ما في هذا الوصف من معنى) .

ولاجل تحقيق هذه الرسالة السامية تعمل وزارة التربية والتعليم على ائاحة الفرص لتعليم الشعب ، وتربية شخصية المواطن تربية عربية اسلامية لينشأ سلم العقيدة منظم التفكير قوم الخلق حر الضمير ، يدرك واجبه ويؤديه بانخلاص وامانة .

ولكي تضمن ذلك تشرف الوزارة على المدارس والمعاهد المختلفة وعلى الثقافة والتعليم والتربية بصورة عامة ، وتنشئ المدارس على اختلاف انواعها ودرجاتها وتوجه المدارس لخصوصية الوجهة القومية وتعمل على تقوية الروابط العلمية والثقافية بالفكر العالمي وتنشر الثقافة البناء بين جميع ابناء الوطن بكل الوسائل الممكنة .

اما في مجالات (مكافحة الامية) فيقوم المعلمون الريفيون بنشاطات واسعة في المجتمع الاردني ، تتناول مكافحة امية (الحرف) والارشاد الزراعي والتثقيف الصحي والاجتاهي والتعاوني ولا تقتصر مكافحة الامية على تعليم الاميين القراءة والكتابة ومبادئ

الحساب بل تتناول سائر المجالات التي تساعد على التوضيح بمستوى القرية وتهيئة وسائل تكفل لما حياة افضل . وهي ماضية في مضاعفة الجهد والمخصصات لزيادة الفعالية وتحقيق النفع الاعم والافصح في هذا السبيل .

وبعد فان في استطاعة العين المحترم ان يرجع الى قانون المعارف والى المناهج الدراسية ليقف على التفاصيل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير التربية والتعليم

عبد الوهاب الخالجي

الاستاذ الشيخ جمو : مع احترامي وتقديري لجهد وزارة التربية والتعليم في مجالات مكافحة امية الحرف ارى او اعتقد ان معالي وزير التربية ان كان سابقاً اولحاً يفرق بين الثقافة والعلم واما العلم عالمي والثقافة قومية ودينية ويتضح من جواب معالي وزير التربية ان الوزارة مهتمة اضافة الى مكافحة امية الحرف الى نشر الوعي القومي والثقافة العربية والاسلامية في ابنائنا في الجيل الصاعد والسؤال في الحقيقة كان سبب توجيهه الى معالي الوزير هو التعميم الذي صدر عن الوزارة الى مديرات المدارس في المملكة بعرض الطلب التالي على الطالبات كل من ترغب في تعلم القنون الشعبي عليها ان تسجل نفسها حتى تتعلم (رقصة التوسيت) وما شابهها من الرقصات مع العلم ان الثقافة العربية والثقافة الاسلامية تنافي كل المنافسة مع الرقص لان الرقص ليس فناً وليس ثقافة وانما الذي احببت ان اقله لا يجوز على الاطلاق السماح لامهات المستقبل ان يتعلمن الرقص لان هذا ينافي الثقافة تماماً طبعاً ولو كان هناك من يبرز رأسه انما الواضح ان الفتاة التي تتعلم الرقص لا يمكن

ان يعتمد عليها لتكون مدرسة المستقبل ولا ان تكون امماً تنجب رجالا وابطلا يدافعون عن الامة والوطن. الرئيس : هل رأيت رقصة التوسيت يا استاذ لدينا دبكة ودحي

(ق)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال للشيخ

عبد الباقي جمو ايضا

سؤال رقم (٣١)

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير

الاقتصاد الوطني

ما هي اسباب عدم استقرار اسعار المواد الضرورية كمادة السكر ، مثلاً وما هي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لاحتواء هذه التقلبات دون التسبب باقوات الشعب

واقبلوا الاحترام .

١٩٦٢/١٢/٢٩ عضو مجلس الامة

العين عبد الباقي جمو

وهذا جواب معالي وزير الاقتصاد عليه

الرقم - ٣٢٠/١/٨١٠

التاريخ - ١٩٦٣/١/٢٠

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

اشير الى كتاب دولتك رقم ٨٣١/١٨/٣

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ ومعه السؤال رقم (٣١)

المقدم من العين السيد عبد الباقي جمو حول ارتفاع

اسعار السكر .

ان ارتفاع اسعار السكر في المملكة كان نتيجة

لارتفاع اسعار هذه المادة في اماكن انتاجها وتصديرها

اذ ان طن السكر كان يعرض على الناجر الأردني بأسعار تتراوح ما بين ٢٤ و ٢٢ ديناراً سيف العقبة بينما هو يعرض الآن بأسعار تتراوح بين ٤٠ و ٣٦ ديناراً سيف العقبة وذلك لأسباب عدده منها نقص محصول السكر في اميركا هذا العام وموجة الصقيع التي اجتاحت أوروبا هذا الشتاء وأثرت في محصول الشوندر واحتفاظ بعض الدول المصدرة بكميات احتياطية من السكر .

ومع كل ما تقدم فقد اتخذت هذه الوزارة الاجراءات اللازمة للتخفيف من حدة هذا الارتفاع المفاجيء فعملت الى تحديد سعر الطن بالجملة بسبعة واربعين ديناراً كما حاولت ان تشتري الف طن من هذه المادة من المنطقة الحرة في بيروت وعرضها في الاسواق ولكنها لم توفق لعدم توفر ذلك من جهة ولا ارتفاع السعر من جهة اخرى . ههنا وستابع الحكومة جهودها الرامية الى توفير هذه المادة في الاسواق بأقل اسعار ممكنة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عن وزير الاقتصاد الوطني

الاستاذ الشيخ جمو : الحقيقة الحكومة مشكورة

على جهودها ولو أنها لم تكن موفقة في هذه الجهود

بسبب أنها حاولت ان تحدد اسعار السكر بالجملة

وقررت ان تحدد السعر بسبع واربعين ديناراً للطن

الواحد اما بيع السكر بالفرق فبقي على ما هو عليه

مع العلم ان المستورد استغل هذه التسعيرة ورفض على

بائع الفرق ان يشتري مع طن السكر كمية من الملبات

الكاسدة والا فلا سكر ولا بيع عند المستورد والنقطة

الثانية ان هذا المستورد استورد السكر والطن الواحد

عليه باثنتين وعشرون ديناراً حسب العرض والكميات

الموجودة في البلد لم تأت حسب الاسعار التي ارتفعت

حالياً مما جاءت بالاسعار القديمة وهناك كميات هائلة من

ههنا منه لأصل

السكر موجودة في البلد انما كل تاجر مستورد اخبرنا هذه الكميات وينتظر وصول الكمية التي استوردها بأسعار مرتفعة حتى يخلط بين الكيتين ويستغل العامل والمواطن الفقير والاجراءات الحقيقية التي اقترحتها ان تضع الحكومة يدها على كمية السكر الموجودة في البلد وان تبنيها مع المحافظة على حق التاجر المستورد بربح معقول . اما ان يترك هذا المستورد شأنه يستغل الفقير والمحتاج فهذا امر او جدير التذمر بين طبقات الشعب ، وهناك تهيجات على الحكومة وعلى وزارة الاقتصاد بشكل خاص وهناك من يقول ان بعض الموظفين في وزارة الاقتصاد موظفون عند بعض المستوردين لهذه الدرجة ، لذلك ارى ان مهمة الحكومة ان تتخذ الاجراءات الحاسمة الشديدة وان تضرب يدهم حديد على الذين يستغلون اقوات الشعب .

وزير التربية والتعليم : بموضوع السكر ليس موضوعاً حديثاً ، نحن نعيش في هذا البلد في نظام حر ولكن الحكومة تضع يدها عند الاحتكار والاستغلال ، نظام الاستيراد المعمول به في الاردن يستورد التاجر احسن انواع البضائع بارخصها من اي بلد في العالم ، اسعار السكر التي كانت سائدة خلال الثلاث سنوات الماضية لم تكن اسعاراً صحيحة وطبيعية وقد كانت رخيصة لسبب بسيط لان كميات السكر الموضوعة في السوق العالمية هي كميات سكر روسية وكوبية ، فعلى اثر حوادث كاسترو في كوبا اخذت محصول كوبا كله روسيا وزلت الى السوق مع فائض دائم عند روسيا ، ولذلك تدنت اسعار السكر تدنياً غير طبيعي ووصل الطن الى عشرين او اثنين وعشرين ديناراً في الاسواق .

بعد ان اعتدل الوضع في كوبا ارتفعت الاسعار ثانية لان روسيا عدلت عن شراء محصول كوبا ، اسعار العالم الآن انا امس اطلعت على اسعار البورص

العالمي في نيويورك وفي لندن وفي اوربا تراوح اسعاره بين ٤٨ ديناراً فوب اي في موضعه الى ٤٥ دينار ، ارتفاع السوق العالمي هذا رأساً يرفع السكر حيثاً كان وفي اي بلد ، التاجر الذي يربح الآن في السكر هو نفس التاجر الذي كان لا كانت اسعار السكر اربعين ديناراً وهبط رأساً الى ٢٢ ديناراً فخرس بالطن ثمانية عشر ديناراً او عشرة دنائير ، لا يجوز ان نقول للتاجر احسر او لا يقيمك) وعندما يكون في بحال الربح عندما يرتفع السكر رغماً عنا ويصبح بأسعار تقليدية ان نقول لا يجوز ان يربح ومع هذا حتى نجتاز فترة بسيطة الى ان تعتدل اسعار السكر في العالم وضعت الحكومة اسعار (٤٧) ديناراً للطن والآن تباع كميات كبيرة من السكر بهذه الاسعار ، تاجر البلد ما في شك الشيء الذي اشار اليه الشيخ دائماً يريدون اخذ اكثر مما يحق لهم ان يأخذوه ففرضوا اخذ صندوق سدين او صندوق معكرونة فوقه وصندوق المعكرونة زاد عشرة دنائير وكأنه رفع سعر السكر الى ٤٧ ديناراً لكن الحقيقة الثانية انه توقع ارتفاع اسعار السكر سيكون في الشهر القادم في حدود خمسة وخمسين ديناراً او خمسين ديناراً وهذا ما يعرفه التاجر الكبير والتاجر الصغير ، امس جاءني القهوجي التابع لوزارة الاقتصاد الذي عنده سبعة عشر موظفاً يحتاج بانه راح يشتري (٢) طن سكر ، ورفضوا ان يعطوه ، يدل هذا انه صار هناك جشع ، كل تاجر صغير والوسط والكبير كلهم يريدون ان يجمعوا السكر ويخزنه حتى لا يعرض في السوق ، الحل ، اليوم كنا نعالج موضوع السكر ، ان لا يقتصر الاستغلال على التاجر الكبير والوسط كل انسان يعرف بان السكر سيرتفع سعره ويحاول ان يشتري اكسر من حاجته ، اليوم كنا نعالج موضوع السكر ، اخذنا نصف كميات السكر الموجودة في مخازن التجار وبالتعاون مع الغرف التجارية في انحاء المملكة ستوزع هذه

الرقم ٢٨١/١/٨١٠

التاريخ ١٩٦٣/١/١٩

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتاب دولتم رقم ٨٣٠/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ ومرفقه صورة سؤال العين السيد عبد الباقي جمور رقم (٣٢) المؤرخ في ٦٢/١٢/٢٩ حول الاسباب التي دفعت وزارة الاقتصاد الوطني للدمج شركتي الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان وكهرباء الاردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة لقد اوصى الخبراء المحضون السادة : كندي ودونكن في تقريرهم الخاص بتنمية مصادر القوى الكهربائية الذي قدم الى مجلس الاعمار سنة ٥٨ نتيجة للدراسة العامة التي اجروها لكافة المشاريع الكهربائية في الاردن بضرورة تجميع المشاريع الكهربائية وتوحيدها وتركيز انتاج الطاقة الكهربائية في اقل عدد ممكن من محطات التوليد الرئيسية الكبيرة وتقسيم المملكة الى مساحات كهربائية واسعة واقامة شبكات نقل وتوزيع مترابطة بعضها ببعض لمسا في ذلك من فوائد فنية واقتصادية عديدة .

ولقد تم دمج شركتي الكهرباء في عمان والزرقاء تمشياً مع مخطط تنمية مصادر القوى الكهربائية العام الذي يشكل جزءاً من برنامج التنمية الاقتصادية الاردني للسنوات السبع القادمة ولما يلي بعض فوائد هذا الدمج :

١ - ان دمج شركتي الكهرباء في عمان والزرقاء يعني تركيز وتوحيد الاجهزة الادارية والمالية والفنية للشركتين مما ينتج عنه تقليل تكاليف الادارة والتشغيل والصيانة الامر الذي يساعد على تخفيض كلفة انتاج الطاقة الكهربائية .

٢ - ان توحيد شركتي كهرباء عمان والزرقاء يعني توفير الطاقة الكهربائية لكافة المناطق الواقعة بين المدينتين وبالتالي تشجيع الحركة العمرانية والتنمية

الكميات عليهم وستخصص كل غرفة تجارية اربع او خمس تجار تعطيم كميات معقولة من السكر ليعملها بالافراد ، بالرطل او بالاولاق حتى نجتاز المرحلة التي ستكون في شهر رمضان وبعدها مستقر اسعار السكر عالمياً . ما في وسيلة ابدأ ، انا ارجو من العين المحترم ان يضع حلاً لمعالجة مشكلة السكر ونحن مستعدون ان نعالجها فيه .

مصادرة السكر لاتعني اننا نقتل ان نحل مشكلة السكر . نضع الاربعة آلاف طن تحت تصرف الحكومة ويأتينا الناس افرادي ، انا اريد سكر ان كنت آخذ خمسة اطنان اريد الآن ستة اطنان فيخفي السكر ونعود الى الازمة اكثر . وشكراً .

الاستاذ الشيخ جمو : على كل حال الحل الذي ذكرتموه معاليكم حل معقول .

الرئيس : الاحتجاج على كاسترو .

الاستاذ الشيخ جمو : اذا كان كما ذكر معاليه فان كاسترو له فضل في اسعار السكر وتخفيضها .

السكر في العام بالوكالة : وهذا سؤال للعين السيد عبد الباقي جمو .

سؤال رقم (٣٢)

تاريخ ٦٢/١٢/٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير

الاقتصاد الوطني .

ما هي الاسباب التي دفعت وزارة الاقتصاد الى دمج شركتي كهرباء عمان - والزرقاء مع العلم ان كل شركة لها كيانها ومنطقتها الامتيازية وادارتها المستقلة .

واقبلوا الاحترام .

٦٢/١٢/٢٦

عضو مجلس الامة

العين عبد الباقي جمو

وهذا جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني عليه

هكذا منه الحل

الصناعية في تلك المناطق . هذا ولقد وسعت رقعة منطقة الامتياز التي منحت للشركة الجديدة الموحدة بحيث اصبحت تتألف من دائرة وهمية نصف قطرها خمسة عشر كيلومتراً ومركزها مأذنة الجامع الحسيني في عمان بالإضافة الى المنطقة التي تبدأ من الكيلو ١٥ حتى الكيلو ٢٦ بعد نحو وبعرض ١٠ كيلومترات من كل جانب من منتصف طريق عمان - الزرقاء للمبد ولقد ضمت منطقة الامتياز الجديدة هذه قرى كثيرة لم تكن مزودة بالكهرباء كسحاب وناعور والجبيهة وصويلح والحمر وغيرها.

٣ - ان دمج شركتي كهرباء عمان وكهرباء الزرقاء - الرصيفة وربط محطات التوليد الثلاث التابعة لها الواقعة في رأس العين وعين فزال وعوجان يعني توفير الطاقة الكهربائية من ثلاثة مصادر بشكل مضمون للمشاريع الصناعية الهامة كمناجم الفوسفات والدباغة ومصفاة البترول بدلاً من اعتمادها على محطة التوليد في عوجان وحدها كما هو الحال في الوقت الحاضر . كما يعني أيضاً إمكانية تبادل الطاقة الكهربائية المنتجة بين المحطات الثلاث الأمر الذي يمكن معه الاستغناء عن عن تجهيز كل محطة بالقوة الاحتياطية اللازمة مما ينتج عنه توفير رؤوس أموال كثيرة وبالتالي تخفيض تكلفة الانتاج.

٤ - ان دمج شركتي الكهرباء في عمان والزرقاء - الرصيفة يعني توحيد وازدياد الأعمال الكهربائية في المنطقة وهذا يساعد على استعمال مجموعات توليد كبيرة الحجم بكفاءات تشغيل عالية الأمر الذي قد يمكن معه الاستغناء عن محركات الديزل المستعملة حالياً والباهظة التكاليف واستبدالها بتوربينات غازية او بخارية اقتصادية.

ان العوامل التي مر ذكرها اغلها تهدف جميعها الى توفير طاقة كهربائية مضمونة لكافة المستهلكين

الكهرباء في المناطق الواقعة بين مدينتي عمان والزرقاء بشكل عام وتوفيرها للمشاريع الصناعية الهامة المنتشرة في تلك المناطق بشكل خاص كما تهدف الى تخفيض تكلفة انتاج وتوزيع هذه الطاقة وترخيص اسعارها للمستهلك .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الاقتصاد الوطني

خليل السالم

الاستاذ الشيخ جمو : الحقيقة لا تخلوا او لا يخلوا ضم الشركات من فائدة الا ان ما نشعر به ان اصحاب الوجاعة والثراء في عمان دائماً يحاولون ان يتصوا الخيرات كلها فنلا الشركات في الزرقاء والمكاتب في عمان - الشركة الوحيدة التي كان لها مكتب في الزرقاء هي شركة الكهرباء وهذه المكاتب ستقل طبعاً الى عمان ، شركة الدباغة ، شركة الفوسفات ، شركة المصفاة ، هذه الشركات كلها في الزرقاء والمكاتب الرئيسية في عمان والان مكتب هذه الشركة طبعاً سينقل الى عمان فنحن نشعر بان اصحاب رؤوس الاوال في عمان دائماً يحاولون ان يستأثروا بجميع الخيرات كلها ، نحن اذا اردنا ان نراجع بقضية عامل في المصفاة علينا ان ناتي الى عمان ، العامل في شركة المصفاة قرب السخنة ونأتي لراجع الموظف ، المهندس ، الرئيس ، المدير الى عمان واعتقد ان هذا شيء ليس فيه انصاف على الاطلاق اما النواحي الثانية نحن لسنا بعض الفائدة من الدمج وهو تخفيض اسعار الاستهلاك والاشترائها النواحي الثانية فترجوا معالي وزير الاقتصاد بالوكالة ان تراعي الوزارة هذه الناحية حتى لا تنقل مكاتب الشركة الموجودة في الزرقاء الى عمان .

الرئيس : تعني ابقاء فروغ في الزرقاء

الاستاذ الشيخ جمو : فروع في عمان والاصل في الزرقاء .

(ش)

السكروير العام بالوكالة : وهذا سؤال آخر

للشيخ عبد الباقي جمو

سؤال رقم (٣٣)

تاريخ ٦٢/١٢/٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

ارجو توجيه السؤال التالي الى وزير المالية .

ما هي الاسباب التي تحول دون السماح للمواطنين الراغبين في احياء الاراضي الموات واستغلالها مع العلم ان الحكومة اتخذت الاجراءات القانونية تمهيداً للسماح باستغلال هذه الاراضي .

واقبلوا الاحترام

٦٢/١٢/٢٦

عضو مجلس الامة

العين عبد الباقي جمو

وهذا جواب معالي وزير المالية .

الرقم ج ٢٩٢/٣٣/٢١

التاريخ ١٩٦٣/١/٧

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

بالإشارة لكتاب دولتكم رقم ٨٢٩/١٨/٣

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ والسؤال المرفق به رقم ٣٣

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٦ المقدم من المسين السيد

عبد الباقي جمو .

ان دائرة الاراضي والمساحة بصفتها الدائرة المسؤولة عن اراضي وإسلاك الدولة تسهلاً منها لعملية احياء تلك الاراضي وتأجيرها وتقليصها فقد باشرت منذ ثلاث سنوات بعملية منح تلك الاراضي وتنظيم غرائط لها للغاية المذكورة كما عملت بموافقة الحكومة على اصدار نظام تأجير وتقليص املاك الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ الذي بموجبه شكلت لجان لتفحص بأمور تأجير وتقليص ارض بيتين انهجاري

التصرف بها ، ما عدا بعض الاراضي الواقعة ضمن منطقتي الازرق والحسا فقد اوقف امر النظر بتأجيرها او تفويضها كونها مشمولة بالمناطق التي تقوم ساطة المياه المركزية بدراسات جوفية فيها وقد ايد ذلك دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٨/٨/٢٨/٤ تاريخ ١٩٦٢/١/١ .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير المالية

عز الدين المفتي

الاستاذ الشيخ جمو : الحقيقة الاراضي التي

اشار اليها معالي الوزير في جوابه ان لا انعرض لها

على الاطلاق انما انعرض للاراضي التي هي خارج

منطقة الدراسة في الازرق والاراضي الواقعة قرب مدينة

الزرقاء او بين الزرقاء والرصيفة والتي كانت مستغلة

من قبل عشائر الشيشان وبني حسن والدعجة ، هذه

الاراضي التي شكلت لجنة قبل ثلاث سنوات للنظر

في امرها ولم تحرك هذه اللجنة خطوة واحدة الا

حسب ما علمت ان اللجنة قبل عشرة ايام او خمسة

عشر يوماً خرجت ورجعت ولا اعرف نتائج هذه

الزيارة حتى الان ، هذه الاراضي المستغلة وضع

الجيش او احد المسؤولين في الجيش يدها ويد الجيش

عليها بدعوى ان الجيش بحاجة اليها بينا الاراضي

واسعة وشاسعة في المنطقة الشرقية وبامكان الجيش

ان يستغل هذه الاراضي لفسائاته العسكرية ولكن

الواضح ان الاراضي التي كانت مفتوحة ومزروعة

قبل ثلاثين سنة جاء هذا المسؤول ووضع يده على هذه

الاراضي بالذات وعطلوا مصالح المواطنين ، هناك

جاعة حفرت آباراً واستخرجت المياه وزكيت

موتورات وبدأوا يزرعون ، فجاء هذا الموظف او

المسؤول واختار هذه القطعة بالذات لتبنى عليها مصنع

البطانيات ، عطل الابار وعطل الاراضي الزراعية

هكذا منه الاصل

التي اتفق عليها اهلها بمبالغ كبيرة فالذي ارجوه من معالي وزير المالية ان يستعجل في هذا الامر والامتنع صاحب الحق من حقه ، الارض هي في الاصل (الموات لمن احيها) فاطالة الامر معناه تعطيل مصالح المواطنين .

(ت)

السكرتير العام بالوكالة : وايضاً هذا سؤال للشيخ عبد الباقي جمو

سؤال رقم (٣٤)

التاريخ ٦٢/١٢/٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة .

وجهت عدة نداءات الى وزارة الصحة من سكان الزرقاء بضرورة منع تسرب القاذورات من معامل التقطير - في الرصيفة الزرقاء الى مياه الشرب فيها والتي اصبح نسبة التلوث فيها ١٦ ٪ مما يهدد الصحة العامة بالخطر وقد اجري الكشف عدة مرات على هذه المعامل من قبل وزير الصحة ورئيس الاطباء والحكام الاداريين ووجهت عدة انذارات الى اصحاب المعامل بضرورة القيام بالشروط الصحية لمنع تسرب القاذورات الى مياه الشرب الا ان القاذورات لا تزال تتسرب الى مصادر المياه والشروط الصحية معدومة تماماً بالرغم من مرور اكثر من اربع سنوات على بدء الوزارة في توجيه الانذارات الى اصحاب المصانع .

ارجوا ان اعلم هل وزارة الصحة والسلطة المختصة عاجزان عن حمل اصحاب المصانع على

تنفيذ الشروط الصحية واتخاذ صحة الالاف من المواطنين .

واقبلوا الاحترام .

١٩٦٢/١٢/٢٧

عضو مجلس الامة

العين عبد الباقي جمو

وهذا جواب معالي وزير الصحة .

الرقم ٥٥١/٢٨/٣١

التاريخ ١٩٦٣/١/٨

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٨٢٨ / ١٨ / ٣ تاريخ ٦٢/١٢/٢٩ والسؤال المرفق رقم (٣٤) تاريخ ٦٢/١٢/٢٧ المقدم من عضو مجلس الامة فضيلة العين عبد الباقي جمو .

ان المصدر الحالي لمياه الشرب في مدينة الزرقاء يتابع ضحلة وتختلط مياهها بالمياه السطحية التي تسيل من مجرى سيل الزرقاء بسبب طبيعة الطبقات الارضية في مجرى ذلك السيل كما ان طبيعه الارض هذه تسمح للفضلات الانسانية التسرب الى هذه المياه من مراحض المدينة القريبة لمصدر المياه .

هذا وان التلوث الذي يحصل لهذه المياه يمكن ان يقسم الى قسمين :

١ - تلوث بكتريولوجي مسبب عن تسرب الفضلات الانسانية والحيوانية من المراحض ومن مجرى سيل الزرقاء وهذا هو التلوث الذي يشهد بالفحص البكتريولوجي ويشير اليه فضيلة العين جمو في سؤاله المقدم عندهما يذكر (والتي اصبح نسبة التلوث فيها ١٦ ٪) وقد يفضل تلوث المياه الى نسبة ١٦ قبل تعقيمه بالكولورين غير ان الفحوصات الدورية

التي تجري على هذه المياه بعد عملية التعقيم تسدل على انها صالحة للشرب .

٢ - اما التلوث السذي قد ينجم عن تسرب فضلات مصانع التقطير في الرصيفة والزرقاء فتأثيره ينحصر في الصفات الطبيعية للماء كتنفس في اللون والرائحة والطعم او ترسب بعض المواد فيها ولا تحدث تلوثاً بكتريولوجياً .

ولمنع هذا التلوث قام اصحاب مصانع الاسيرتو بناء على تعليمات وزارة الصحة بانشاء خزانات صماء ومبطنة بالاسمنت تجمع فيها الفضلات السائلة ثم تنتقل بواسطة الصهاريج الى مناطق بعيدة عن مجرى المياه كما يقوم مصنع البيرة بالزرقاء بتعريض فضلاته السائلة للتحليل في برك خاصة وعلى طريقة فنية قبل صرفها الى مجرى السيل في نقطة وراء نبع الماء وعلى بعدا يقل عن ١٠٠ متر منه مما يمنع وصول هذه المواد الى مصدر المياه وقد لجأت وزارة الصحة الى هذا الاجراء بدلا من انشاء جفر امتصاصية لفضلات هذه المصانع وذلك لكي تمنع وصول هذه الفضلات الى المياه الجوفية نظراً لطبيعة تكوين الطبقات الارضية التي تسمح بذلك كما جاء اعلاه .

وقد عينت وزارة الصحة مراقباً صحياً خاصاً لمراقبة هذه المصانع والتأكد من ان اصحابها لا يقومون بتصريف هذه الفضلات الى مجرى الماء كما ان هذه الوزارة قد طلبت من مكتب الانماء الدولي الامريكي ايفاد اختصاصي لدراسة افضل الطرق لتصريف فضلات المصانع وقد وافق المكتب المذكور على ذلك ومنتظر قدومه في القريب العاجل .

كما تقدم اعلاه يتبين بان وزارة الصحة قد اتبعت الاجراء الموقت لمنع تلوث مياه الزرقاء الا ان الحل

• معالي العين الدكتور جميل التوتنجي وزير الصحة السابق .

الجذري للمشكلة هو قيام بلدية الزرقاء بالاستفتاء عن المياه الحالية والحصول على مياه شرب من الآبار العميقة التي قامت بحفرها سلطة المياه المركزية بشمال الرزقساء والتي يسدل المسح الصطحي على صلاحية مياهها وعدم تعرضها للتلوث وقد وافقت الحكومة على اعطاء قرض للبلدية لتنفيذ هذا المشروع .

وبعد الغاء مصدر المياه الحالي وبمعرفة الخير الفني يمكن وضع ترتيب دائم لمعالجة قضية فضلات المصانع بصور تكفل منع التلوث السطحي والجوفي . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الصحة

صبيحي عمرو

الاستاذ الشيخ جمو : قبل ان اعلق على هذا الجواب عندهما اترنا هذا الموضوع شرف معالي الوزير السابق الباشا " الزرقاء ليفقد المصانع وليأكد من صحة ما يدعيه اهالي الزرقاء ، وعندهما دخلنا معمل البيرة اصحاب المعمل لم يروني وانسا في الجبة والعمامة ، على طول قال المدير لاحد موظفيه اذهب واحضريه من التلاجة اقبل كل شي واحضر بيرة من التلاجة اقلت له ، الله يخرب بيتك الا ترى اني لا اشرب البيرة .

الواقع ان نسبة التلوث التي اشرت اليها يا معالي الوزير هي ليست مأخوذة من العين رأساً إنما هذه النسبة حسب تقرير المختبر في وزارة الصحة هي النسبة الموجودة في الماء الذي اخذ من الحنفية بعد التعقيم بالكولور ، هذه النسبة ١٦ ٪ ، نسبة التلوث موجودة في ماء الشرب الذي يؤخذ من الحنفية رأساً أما الاجراءات الصحية التي اتخذت من قبل المصانع انا اقول ان معالي الوزير يشرف ليرى بنفسه هل هذه

هكذا من الأصل

الاجراءات صحيحة اتخذت ام انها تقارير تردده من الموظفين الذين وضعهم هناك حتى يكونوا حراساً على المصانع !

الحقيقة هي الا راء الصحيح الذي تفضل به معالي الوزير في جوابه وهي نقل المياه والموتورات والمصدر الى الآبار التي هي في شمال الزرقاء ولكن هناك روائح كريهة لا يستطيع الانسان ان يمر من الطريق العام ، هي طريق عام ، من الروائح الكريهة التي تسرب من هذه المياه القلرة ، ليست رائحة خمر - كورناك او وسكي - هي رائحة فضلات هذه المشروبات المدوخة ، لذلك ارى من الضروري ان تتخذ الوزارة الاجراءات الصحيحة لمنع تسرب هذه الفاذورات .

الرئيس : ان شاء الله سيقيم معالي الوزير برحلة تفقدية . (ث)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال للشيخ عبد الباقي جمو .

سؤال رقم (٣٥)

التاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية .

منذ سنوات حصل المجلس القروي في الرصيفة على قرض بمبلغ ١٢ الف دينار لاستغلال مياه بئر حفر في الرصيفة منذ أربع سنوات تقريباً للشرب لكون المياه التي يشرب منها سكان الرصيفة ملوثة الا ان هذا القرض بقي مجمداً مع دفع الفوائد القانونية عنه كل هذه المدة .

ارجو ان اعلم سبب هذا التأخر وهل في النية مباشرة العمل بشكل جدي لاتمام المشروع .

واقبلوا الاحترام .

١٩٦٢/١٢/٢٧

عضو مجلس الامة

العين عبد الباقي جمو

وهذا جواب معالي وزير الداخلية :

الرقم ٢٠٥٢/٣/١٩

التاريخ ١٩٦٣/١/١٩

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتابكم رقم ٨٢/١٨/٣ المؤرخ في ٦٢/١٢/٢٩ بشأن السؤال رقم (٣٥) المؤرخ في ٦٢/١٢/٢٧ المقدم من العين السيد عبد الباقي جمو بشأن مشروع مياه الرصيفة .

ان القرض الذي حصل عليه مجلس قروي الرصيفة لمشروع مياه البلدة هو عشرة آلاف دينار وليس اثني عشر الفا وقد تمت الموافقة على اقراض المجلس المذكور هذا المبلغ من قبل مؤسسة الاقراض الزراعي بناء على قرارها رقم ٣٩٣ المؤرخ في ٦١/٩/٢٣ وقد بقي هذا المبلغ في صندوق المؤسسة منذ ذلك الوقت الى ان انتهت سلطة المياه المركزية من دراسة المشروع وانجاز المخططات اللازمة لشبكة المياه وانلزامات ووضع اللواصفات للعطاء ثم اعيدت هذه المخططات الى مؤسسة الاقراض الزراعي وبعد اعداد شروط العطاء من قبلها اعلن المشروع للمناقصة بتاريخ ١٠/١٠/٦٢ الا ان اسعار المناقصين كانت مرتفعة وتزيد عن تقديرات سلطة المياه المركزية الامر الذي ادى الى اعساده طرح المشروع مرة اخرى وفي هذه المرة قررت لجنة العطاءات اللوائية احالة المشروع على

ارجو بيان من هو المسؤول عن تقديم هذه الخدمات لاهل هذا الخيم .

واقبلوا الاحترام

١٩٦٢/١٢/٢٧

عضو مجلس الاعيان

العين عبد الباقي جمو

وهذا جواب معالي وزير الانشاء والتعمير

الرقم ٢٧/١/١١

تاريخ ١٩٦٣/١/١

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٨٢٥/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ بموضوع السؤال رقم (٣٧) المؤرخ في ١٩٦٢/١٢/٢٧ والمقدم من العين المحترم السيد عبد الباقي جمو ، وارفق لدولتكم جواب هذه الوزارة على السؤال المشار اليه .

وتفضلوا بدولتكم بقبول طائق الاحترام

وزير الانشاء والتعمير

جواب السؤال رقم (٣٧)

المقدم من العين المحترم الشيخ عبد الباقي جمو

ان اقامة اللاجئين في المحطة كان على مسؤوليتهم الخاصة ولا يعتبر غسباً رسمياً وتعتبر الوكالة نفسها مسئولة عن الخيمات الرسمية فقط ولكن الوزارة تقوم الآن بدراسة شاملة لأوضاع اللاجئين في العاصمة تمهيداً لنقل معظم اللاجئين الذين يقيمون في الجوفة والمحطة وادخل العاصمة الى مواقع جديدة (ثم استملاك قيم منها مثل - حنيكين والقسم الآخر تحت البحث والبحري للاستملاك) .

شركة الهندسة الكهربائية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧ وباشرت الشركة المذكورة بالعمل في المشروع منذ اوائل شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٣ ، مبتدئة ببناء الخزان الرئيسي للبلدة وقد قامت بفتح الاعتمادات اللازمة لاستيراد المضخات والانابيب واللوازم الاخرى للمشروع الذي سينتهي العمل منه خلال ثمانية اشهر من تاريخ المباشرة في العمل حسب ما نصت عليه شروط العطاء اما بالنسبة للفوائد المترتبة على هذا القرض فانها لا تتحقق الا بعد انتهاء اعمال المشروع والمباشرة في توزيع المياه على الاهلين .

وتفضلوا بقبول طائق الاحترام .

وزير الداخلية

كمال الدجاني

الاستاذ الشيخ جهو : اكتب بهذا الجواب

(خ)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال للشيخ عبد الباقي جمو .

سؤال رقم (٣٧)

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان الالهيم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير

الانشاء والتعمير

في المحطة غيم للاجئين يربو عددهم على (٢٠) الف نسمة والملاحظ ان هذا الخيم مهمل تماماً ليس فيها شبكة مياه او كهرباء او طرق

هكذا حذو الأصل

وستعمل الوزارة بالتعاون مع الوكالة على اصلاح ما يمكن اصلاحه ضمن الامكانيات المالية المرصودة من قبل هيئة الامم المتحدة وحسب ظروف اللاجئين انفسهم .

الاستاذ الشيخ جمو : اكنني بهذه الاجابة

- د -

السكرتير العام بالوكالة : السؤال الاخير للسيد محمد منور الحديد

دولة رئيس مجلس الاعيان الاقدم
يا دولة الرئيس ،

قبل سنتين سحبت شركة الكهرباء خطوطها الى وادي السير وصوبلح وغيرها من المدن المجاورة وتجاهلت المنطقة الشرقية اي سحب وابسو علندة والقويسمة وام الحيران التي تبعد عن عمان ستة او سبعة كيلومترات ، وهذه القرى آهلة بالسكان وبها الوف من المواطنين ، وهم مستعدون بدفع النفقات ، وبما ان شركة الكهرباء هي شركة قوية واخذت الملايين من الدولارات من البنك الدولي لاناارة المناطق المجاورة وازدهارها لهذا ارجو دولتك توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاقتصاد من اجل التفضل بالاجابة عن امكانية انساره القرى المشار اليها في المستقبل .

واقبلوا فائق التحية والاحترام

١٩٦٣/١/١

عضو مجلس الاعيان

محمد منور الحديد

وهذا جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني

الرقم - ٢٠٤/١/٨١٠

التاريخ - ١٩٦٣/١/١٤

دولة رئيس مجلس الاعيان الاقدم

اشير الى كتاب دولتك رقم ٩/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٣/١/٢ ولمرفقه السؤال المقدم من العين السيد

محمد المنور الحديد في موضوع ائصال الطاقة الكهربائية الى كل من قرى سحاب وابو علندة والقويسمة وام الحيران .

ارجو ان اعلم دولتك ان القرى المذكورة تقع خارج منطقة امتياز الشركة الاردنية المساهمة (المنطقة التي على الشركة ان تزودها بالطاقة الكهربائية) الممنوحة حسب قانون الامتياز القديم الذي كان ساري المفعول لغاية ١٩٦٢/١٢/٣١ .

ولقد منحت الشركة مؤخرًا ، نتيجة لدعجها مع شركة كهرباء الاردن المركزية قانون امتياز موحد - قانون مؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ - يدخل القرى المذكورة اعلاه في منطقة الامتياز الجديدة ، وستقوم هذه الوزارة بالطلب من الشركة الموحدة ائصال الطاقة الكهربائية الى تلك القرى وفقا للاحكام والشروط الواردة في قانون الامتياز المذكورة .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام

وزير الاقتصاد الوطني

السيد الحديد : اكفي بهذا الجواب وشكراً

الرئيس : انتهت الاستئلة والاجوبة وارفع الجلسة للاستراحة لمدة عشر دقائق .

» ورفعت الجلسة للاستراحة عاد المجلس بعدها للانعقاد بنصايه القانوني »

الرئيس : بعد ان انتهت فترة الاستراحة نعود لمواصلة البحث .

٦ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : تلى مقررات اللجنة القانونية وازجوا من مقرر اللجنة معالي السيد ضيف الله الحمدو التفضل الى اللجنة لتلاوتها

- ١ -

قرار رقم ٢٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان وينصايها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩ بحضور كل من المقرر معالي السيد ضيف الله الحمدو والاعضاء دولة السيد بهجت التاهوني ومعالي السيد يعقوب معمر وسعادة السيد الحاج فؤاد عبد الحادي وفضيلة الشيخ عبد الباقي جمو وسعادة السيد نعم طوقان .

ونظرت في القوانين المؤقتة ومشاريع القوانين الحالية اليها من قبيل دولة رئيس المجلس ، وبعد البحث والدراسة توصي المجلس المقرر بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب وهي :-

١ - مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٢ .

٢ - مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٦٢ .

٣ - قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون الصحة .

٤ - قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٢ قانون اعفاء الاوقاف الخيرية من الضرائب والرسوم

٥ - قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون تنظيم مدينة العقبة .

٦ - قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون استقلال القضاء .

اللجنة القانونية

الرئيس : قبل تلاوة القوانين هل لاحد ملاحظات .

السيد الشريف : دولة الرئيس

لي اعتراض على معظم هذه القوانين :

الرئيس : تفضل .

السيد الشريف : اولا اقدم عذري لتخاني عن حضور جلسة اللجنة القانونية لالتباس وقع بالنسبة للبرقيتين .

الرئيس : انت عضو في اللجنة القانونية ؟

- ٢ -

السيد الشريف : نعم .

سيدي ، بالنسبة للقانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية ، وجه الاعتراض ان المذكرة التفسيرية تقول (درجت بحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز) الواقع ليست المسألة مسألة عادة ، الصحيح انها (قضت بحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز على رد قضايا الاستئناف والتمييز اذا ظهر لها ان الرسوم المدفوعة عنها ناقصة) انا اقترح تعديل المذكرة التفسيرية على النحو الآتي :

لقضت بحاكم الاستئناف والتمييز برد بعض القضايا المستأنفة والميزة اليها بسبب نقص في الرسوم المدفوعة عنها .

وحيث ان من غير الجائز عدالة فقدان الحق بسبب مثل هذا النقص الشكلي ، فبناء على ذلك تم تعديل المادتين (٢٢٠ و ٢٤٦) بحيث يسمح بتلافي نقص الرسوم من قبل بحاكم الاستئناف والتمييز على النحو الذي ورد في النص .

ما في شك ان المسئلة التفسيرية يا دولة الرئيس هي احد مصادر القانون في التفسير ويجب وضعها بصورة لا ابهام فيها اذ ان قواعد التشريع الحديث تهدف الى الايجاز في النص والتوسع في المذكرة التفسيرية ليستبان الغرض من هذا التشريع هذا بالنسبة لهذا القانون .

هكذا من النص

المقرر: الاسباب الموجبة لدرجة العادة على ان هذه الاسباب كما ترد من الحكومة لا تدون في محاضر جلسات مجلس الامة ، ولذلك فان ما تفضل به الزميل العين المحترم في رأيه المتواضع هو اعتراض شكلي لا ينصب على جوهر مشروع القانون الذي ينظر فيه المجلس الكريم الاصل الرجوع الى القاعدة الفقهية القائلة العبرة في العقود للالفاظ ليست للالفاظ والمباني بل انما هي المقاصد والمعاني ومن دراسة الاسباب الموجبة التي تقدمت بها الحكومة لدى عرضها المشروع على مجلسي الامة ، نواباً واعياناً ، واضح من ان الفكرة التي قصدت بها من

هذا التعديل الذي تبسطه على المجلس الكريم واضحة والاعتراض كما اراه على بعض الالفاظ غير وارد طالما وان الاسباب الموجبة هذه كما ذكرت لا تدون في محاضر جلسات مجلس الاعيان ومع هذا فاننا بانتظار آراء بعض الاخوان .

الرئيس : ما رأي المجلس ؟

(اصوات : موافقون كما ورد من اللجنة)

الرئيس : تتلى للمحفوظات التي اعلمتها السكرتارية العامة حول المسواد الاصلية والمواد المقترحة في التعديل .

(فتلاها المقرر وهذا نصها)

ملحوظات حول مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات القطرية

المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة كما وردت من الحكومة	المادة المعمول بها الآن
المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	تضاف فقرة ثالثة الى المادة (٢٢٠) من القانون الاصل بالنص التالي : ٢ - يجوز لحكومة الاستئناف عند النظر في الاستئناف ان تسحب الاستئناف باكمال الرسم اذا ظهر لها انه كان ناقصا ويرد الاستئناف من دفع باقي الرسم الشانف خلال المدة التي تبينها المحكمة .	نص المادة (٢٢٠) من القانون الاصل رد الاستئناف - المادة (٢٢٠) ١ - يرد الاستئناف اذا لم يقدم ضمن مسنده القانوني . ٢ - اذا لم يرفق الشانف السحب اللية في المادة ١١٧ من هذا القانون بالوثيقة استأنفه فالمحكمة ان تبطله مدة مئة ايام بطلبه حتى اذا ما اتفقت هذه المدة دون اكمال ما ذكره ردت الاستئناف .
موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة	تتمل المادة (٢٤٦) من القانون الاصل باعتبار ما جاء فيها فقرة (١) واثباته فقرة (٢) بالنص التالي : ٢ - يجوز لحكومة الاستئناف عند النظر في الاستئناف ان تسحب الاستئناف باكمال الرسم اذا ظهر لها انه كان ناقصا ويرد الاستئناف من دفع باقي الرسم الشانف خلال المدة التي تبينها المحكمة .	نص المادة (٢٤٦) من القانون الاصل لزم تقديم الشانف خلال المدة المدة - المادة ٢٤٦ يرد كل تمييز لم يقدم خلال مهلة الشانف او لم تراجع فيه احكام المادتين السابقتين .

هكذا عند الفصل

الرئيس : هل من ملاحظات اخرى يرغب احد الاعضاء ببيانها ؟

« فلم يبد احد ما رغبته بذلك »

الرئيس : يتلى القانون كما ورد من مجلس النواب وكما وافقت عليه اللجنة القانونية للموافقة عليه.

« فتلاها المقرر ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة » .

الاسباب الموجبة

درجت محاكم الاستئناف وحكمة التمييز عن رد قضايا الاستئناف والتمييز اذا ظهر لها ان الرسوم المدفوعة عنها ناقصة .

وبناء على عريضة تقدم بها عدد من المحامين وتنسب معالي وزير العدلية وضع هذا المشروع لتحقيق العدالة كما لا يضيع الحق بسبب مثل هذا النقص الشكلي .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ الذي

يشاء اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف فقرة ثالثة الى المادة (٢٢٠) من القانون الاصلي بالنص التالي : -

٣ - يجوز لمحكمة الاستئناف عند النظر في الاستئناف ان تسمح للمستأنف باكمال الرسم اذا ظهر لها انه كان ناقصاً ويرد الاستئناف في حالة تخلف المستأنف عن دفع باقي الرسم المستحق خلال المدة التي تعينها المحكمة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٢٤٦) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (١) واضافة فقرة (٢) بالنص التالي : -

٢ - يجوز لمحكمة التمييز عند النظر في التمييز ان تسمح للمميز اكمال الرسم اذا ظهر لها انه كان ناقصاً ويرد التمييز في حالة تخلف المميز عن دفع باقي الرسم المستحق خلال المدة التي تعينها المحكمة .

- ٣ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ كقانون المدةل .

المقرر : سأتناول على حضراتكم اولاً المواد الاصلية والمواد المقترحة كما اعدها السكرتارية العامة.

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ الممل لقانون الصحة

القرار :

اجراء اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة المعدل بها الآن
المادة (٢) من القانون رقم (٢٢٠) البند (٢)	٢ - يجب على كل طبيب او طبيب اسنان او صيدلاني يقدم بطلب تصريح لمزاكي العمل في المملكة الاردنية الهاشمية ان يتقدم بطلب تصريح في وزارة الصحة او في اقسامها الطبية الملكية - الطابعية للجيش العربي الاردني - بالمكان الذي تعينه الوزارة او اقسامها الطبية لمدة سنتين ، واذا رفض مكان شاغر وكلف بذلك ، واذا رفض جاز لسوزر الصحة ان يرفض اعطائه التصريح ويحل محله الاجراء غير قابل للطعن .	٢ - يجوز لوزير الصحة - اذا كان طبيب او صيدلاني او طبيب اسنان او صيدلاني من الذين يقدمون بطلبات الحصول على تصريح لمزاكي العمل في المملكة الهاشمية الاردنية - من هذه المدة ان يقدم في وزارة الصحة او في اقسامها الطبية الملكية الطابعية للجيش العربي الاردني - بالمكان الذي تعينه الوزارة او اقسامها الطبية لمدة سنتين ، واذا رفض ذلك جاز لسوزر الصحة ان يرفض اعطائه التصريح ويحل محله الاجراء غير تابع للطعن .	٢ - لوزير الصحة عندما يجد ذلك ضروريا ان يكلف اي طبيب او صيدلاني او طبيب اسنان او صيدلاني ممن يتخرجون مجددا من اقسامها للحصول على التصريح بالترتيب في اقسامها (١) من هذه المدة ان يقدم في وزارة الصحة او في اقسامها الطبية في الجيش العربي الاردني - بالمكان الذي تعينه الوزارة او اقسامها الطبية لمدة لا تقل عن سنتين فاذا رفض ذلك يحق لوزير الصحة ان يرفض اعطائه التصريح ويحل محله الاجراء غير تابع للطعن .
المادة (٢) من القانون رقم (٢٢٠) البند (٢)	ويستحق من هذا القيد الطبيات والصيدليات وكذاك الاطباء السليين يعملون حاليا في المملكة .	ويستحق من هذا القيد الطبيات والصيدليات والاطباء الذين يعملون حاليا في المملكة .	ويستحق من هذا القيد الطبيات والصيدليات .

هكذا منه الاصل

الرئيس : هل هنالك من له ملاحظة على هذا القانون .

السيد الشريف : لي اعتراض على هذا القانون يا دولة الرئيس .

١ - هنالك تزيد لا مبرر له في النص ومن الممكن تأدية المعنى المقصود في عبارة موجزة واضحة .

واقترح ان يكون نص المادة كالآتي .

٢ - يجوز لوزير الصحة ان يمنع عن اصدار رخصة لأي طبيب او طبيب اسنان او صيدلي لمزاولة مهنته الحرة في المملكة اذا ما استنكف عن العمل في مرافق الدولة طبقاً لاي قانون او نظام لمدة لا تقل عن ستين .

٣ - راعيت ان يستبان من المذكرة الايضاحية ان هذا النص انما هو في منزلة الاستثناء لئلا يعطي فكرة خاطئة عن روح تشريعنا الحديث ، على اعتبار ان نص التعديل يحمل شيئاً من مجافاة حرية العمل التي كفلها دستورنا الاردني ، واقترح ان تكون المذكرة الايضاحية كالآتي .

اما الاسباب الموجبة فأرى ان تكون على النحو الآتي لوضع ان عدداً من الاطباء الجسائين واطباء الاسنان والصيدالة اخذوا يستنكفون عن الخدمة العامة بوزارة الصحة وادارة الخدمات الطبية الملكية في الجيش العربي الاردني متحليين اسباب ومعاذير كثيرة .

ولما كانت مرافق الدولة تعاني نقصاً ملموساً في الاطباء والصيدالة وقانون الصحة العامة لسنة ١٩٥٠ خال من النص على ما يجيز لوزير الصحة الامتناع عن الترخيص لاي - طبيب او صيدلي ، بالعمل الحر في المملكة .

ولما كان قيام هذه الحسالة السالفة تستدعي تدخل الدولة حرصاً على الصحة العامة .

لذلك رؤي وضع هذا التعديل بحيث يجيز لوزير الصحة الامتناع عن اصدار ترخيص بالعمل الحر في المملكة لاي طبيب او صيدلي يستنكف عن العمل في مرافقها العامة لمدة لا تقل عن ستين .

لا نزاع يا دولة الرئيس ان النص كما اشرت في اعتراضي الاول الاصل فيه وفق مبادئ التشريع الحديث هو الايجاز في النص والاسهاب في المذكرة الايضاحية ، ولا يمكن فصل المذكرة الايضاحية عن القانون لانها هي المفسرة له والمبررة عن جوهر الحكمة في وضع ذلك التشريع فاقترح ان تكون على الشكل الذي اورده .

المقرر : الموضوع الذي تطرق اليه الزميل الكرم هو نفس الموضوع الذي تطرق اليه بالنسبة للمشروع الاول الذي اجازه المجلس ، وفيما يتعلق بالاسباب الموجبة وكان هذا المشروع مقدم من السادة اعضاء مجلس الاعيان الموقر لكان يطلب من السادة الذين اقترحوا مثل هذا الاقتراح ان يضعوا كلمات معينة في الاسباب الموجبة هذه انما جاءت من الحكومة .

ثانياً : ان هذه الاسباب لا تدون في محاضر الجلسات انما اذا اراد انسان في المستقبل حين العودة الى تفسير هذه المواد انما يرجع في الحقيقة الى المشاريع السابقة والى اسبابها الموجبة كما تقدمت بها الحكومة .

السيد الشريف : دولة الرئيس كون المذكرة او القانون ورد من الحكومة لا يعني التسليم المطلق بأنه شيء صحيح ، الحكومة عبارة عن اشخاص ، ربما وضع التشريع واحد ويمكن ان يكون هناك خطأ ، نحن مهتمون بالامان بالنسبة للتشريع المقروض

ان يكون التشريع غير مسلول لانه في حالة صدور قانون مسلول معناه في الواقع عمل ارباك للناس الذين ينطبق عليهم هذا القانون ولا يوجد ما يمنع (الرجوع الى الحق فضيلة) .

الرئيس : ما هو جوهر الموضوع ؟

السيد الشريف : النص يأتي هكذا يا سيدي الرئيس .

٢ - يجب على كل طبيب او جراح او طبيب اسنان او صيدلاني يتقدم بطلب تصريح لتعاطي العمل في المملكة الاردنية الهاشمية ان يقبل الخدمة في وزارة الصحة او في الخدمات الطبية الملكية - التابعة للجيش العربي الاردني - بالمكان الذي تعينه الوزارة او الخدمات الطبية لمدة ستين ان كان هناك مكان شاغر وكلف بذلك ، واذا رفض جاز لوزير الصحة ان يرفض اعطائه التصريح ومثل هذا الاجراء غير قابل للطعن .

ويستثنى من هذا القيد الطبيات وطبيبات الاسنان والصيدليات وكذلك الاطباء الذين يعملون حالياً في المملكة .

كل هذا تريد ممكن ان نضع النص بعبارة كالتالي وضمتها وهي :

يجوز لوزير الصحة ان يمنع عن اصدار رخصة لاي طبيب او طبيب اسنان او صيدلي لمزاولة مهنته الحرة في المملكة اذا ما استنكف عن العمل في مرافق الدولة طبقاً لاي قانون او نظام لمدة لا تقل عن ستين .

دون ان نقول له سنرسلك الى العقبة ، النص فضفاض كثير لا داعي اليه ، الايجاز هو الاصل وعلى كل حال هو رأيكم ا

الدكتور خليله : انا اؤيد صياغة الزميل

المحترم ، ان الاصل فيما قاله المقرر او اللجنة القانونية المحترمة وما قاله الزميل هو واحد وانما الصياغة بهذا الشكل هي اوضح لان القصد في التعديل هو أن المستنكف يطبق عليه التقصاوس وذلك يوضع في مستهل الحديث ، لا نذكر في سحب الرخصة كذا وكذا ، الغاية واحدة وهكذا وزير الصحة موجود ربما ابدى رأيه من حيث الصياغة اعتقد اصح .

اصوات كما ورد من اللجنة »

الدكتور خليله : اذا كان المجلس الكريم يرى بان ما صيغ من قبل اللجنة المحترمة هو واضح وكافي فليقرر واذا وجد ان هذه الصياغة التي تقدم بها العين المحترم هي قد تكون معقولة او اصح فليقرر الان حتى نصل الى رأي ، لذلك يؤخذ الرأي على تعديل العين المحترم .

الرئيس : الزميل المحترم عضو في اللجنة ولم يتمكن من حضور الاجتماع وفيما بعد بإمكانه ان يحضر الاجتماعات ويعدل كيفما شاء .

الدكتور خليله : انا اتبنى هذا الرأي .

الرئيس : الاسباب ام التعديل .

الدكتور خليله : هذا تعديل لغوي فقط ، حتى ولا يعود لمجلس النواب يا دولة الرئيس .

الاستاذ الشيخ الشقيطي : دولة الرئيس انا لا اريد ان ابحث في الاسباب وكما قال دولتك يجب البحث في صلب القانون ، لاشك ان الصيغة التي جاء بها الزميل خسر من الصيغة التي وضعها مجلس النواب وهي تقارب كثيراً الصيغة التي جاءت من الحكومة ولذلك لا مانع عندي بل ارى ان من الواجب ان تصاغ المادة صياغة قوية جداً كما جاء بها الزميل .

الرئيس : في نفس المشروع .

السيد طوقان : انا الاجتظ من الصيغة

هكذا من الاصل

التي اوردتها الزميل المحترم الاستاذ عبد الرحيم الشريف هي مزدوجة الاولى تتعلق بالشكل والثانية تتعلق بالجوهر، فسيما يتعلق بالشكل اظن اننا لا نعي بالشكليات، اذا كان الشكل يؤدي الى نفس الجوهر ونفس المعنى ولكن من حيث الجوهر هو اراد ان يعطي لوزير الصحة الجواز في تكليف الطبيب او الصيدلي بالعمل في مرافق الحكومة ولكن مجلس النواب ونحن وافقنا على هذا اوجب على الطبيب او الصيدلي ان يعمل في مرافق الدولة، اوجد فرقاً بين الجواز وبين الايجاب او الوجوب من حيث الجوهر، هنا مسألة جوهرية لا شكلية، في رأيي للتواضع ان الوجوب في هذه المناسبة هو احسن من الجواز لانه يجوز لوزير الصحة ان يفرض ان يجز لطبيب او صيدلي ان يعمل في مرافقها ولا يميز لآخر فجاء مجلس النواب ووافقته اللجنة القانونية في مجلس الاعيان على ان هذه الناحية يجب ان تكون وجوبية اي يجب على كل طبيب او صيدلي ان يعمل في مرافق الدولة ولا تترك الجوازيه لوزير الصحة بل تترك الجوازية في آخر المادة بعدم اعطاء الرخصة، فيجوز لوزير الصحة ان يمتنع عن اعطاء الرخصة اذا استنكف الطبيب او الصيدلي عن العمل في المرافق المعين له، ولذلك انا ارى ان الاختلاف هو جوهرى واذا اردنا ان نعالج هذه الناحية، لا يشك اننا نصطدم مع قرار مجلس النواب الموقر وربما احتجنا الى عقد جلسة مشتركة.

اذن الاعتراض من الزميل الفاضل ليس شكلياً بل هو جوهرى فاذا هو يصير على اقتراحه من الناحية الشكلية فقط او من الناحية الجوهرية التي تتعلق بالايجاب والجواز فيريد ان نسمع منه هل قبل ان نأتي الى بحث هذه النقطة.

السيد الشريف: ان هذا القانون في متفدي

القانوني هو غير دستوري أصلاً، ذلك انه يتنافى مع المادة - ١٣ - من الدستور، الاصل في العمل الحرية لما تأتي الى واحد صاحب مهنة وتقيد، يتنافى هذا مع روح القانون لكن تجوزاً ما احببنا ان يكون بشكل اجباري لاننا لسنا بحالة استثنائية نحن في حالة عادية طبيعية، قلنا يجوز والواقع أنه يجوز وليس وجوباً فكسبون مجلس النواب الموقر فرض وجوب النص بشكل وجوبي وكون اللجنة القانونية الموقرة نوهت عن هذا ايضاً لا يمنع ان نعود الى الصواب اذا كان في وجهه للصواب في رأيي ان القانون اصلاً غير دستوري ولكن اتسام مع هذا ولا اثر هذه النقطة على اساس انه يقتضي على الدولة ان تتدخل فتسمح لسلاطه وتعمل على ان يدخلوا في خدمتها لكن بشكل لبق غير مرئي انه قانون استثنائي، هذا الذي راعيته، يعني عنصر اللباقة دخل في النص على اساس الا يظهر ان هناك ارغام يتنافى مع الدستور، ومع كل هذا الرأي اليكم.

الدكتور التوتويجي: هذا القانون مطبق منذ مدة انما المحامين كانوا يلعبون به، كسان مذكوراً هنا ان الطبيب المتخرج مجدداً، طلب وزارة الصحة الآن هو رفع كلمة مجدداً حتى يتمكن الوزير من الطلب من كل طبيب يتخرج حديثاً او جاء البلاد بعد ما تخصص في الخارج، هذا هو الاساس، القانون موجود ومطبق من قديم وليس جديداً، الفرق كان بالاول محصوراً بالهجين، اي المتخرجين حديثاً، واحد اخصائي جاء من اميركا ومن محل لم يكن لوزير الصحة سلطة عليه لكل المقصود من ذلك رفع كلمة مجدداً بحيث يطبق على كل طبيب يطلب رخصة ان كان متخصصاً او متخرجاً جديداً هذا هو البحث.

وزير الصحة: دولة الرئيس الواقع ما تفضل به معالي الدكتور جميل باشا هو الواقع، الغاية المقصودة من تعديل القانون الاصيل المعمول به حالياً

اقرته اللجنة القانونية اعتقد من حيث المعنى والمبنى واحد والعبرة كما ذكر معالي المقرر في المقود للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني فلو كان هناك سبك للقانون بمجموعه لاخلدنا برأيه وجماعته يشترك معنا ولكن المادة - ٢٢ - هي المعدلة فقط لذلك اطلب وضع الرأي بالتصويت.

الرئيس: اذن يتلى قانون الصحة المعدل لسنة ٦٣ كما اقرته اللجنة للموافقة عليه.

« فتلأه المقرر ووافق المجلس عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة ».

الاسباب الموجبة

تبين ان هناك عدد من الاطباء الاخصائيين الذين يستنكفون عن العمل في وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية في الجيش العربي الاردني، وبالنظر للحاجة الملحة التي تدعو الى الاستفادة من خدمات هؤلاء الاطباء، ولما كان النص في الفقرة الثانية من المادة (٢٢) المعدلة من قانون الصحة لسنة ١٩٥٥ ليس فيه ما يلزم هؤلاء الاخصائيين على العمل في الحكومة او الجيش عند تقديمهم للترخيص وتحققاً لهذه الغاية فقد وضع التعديل.

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون الصحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الصحة لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ وكافة تعديلاته - الذي يسمى فيما بعد بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تلغى الفقرة (٢) من المادة (٢٢)

من القانون الاصيل وتستبدل بما يلي:

٢ - يجب على كل طبيب او جراح او طبيب اسنان او صيدلاني يتقدم بطلب تصريح لتعاطي العمل في المملكة الاردنية

ان يشمل كل طبيب يتقدم الى وزارة الصحة للحصول على طلب بتعاطي المهنة في المملكة، كان بعض الاطباء يشعرون انه اذا اشتغلوا خارج المملكة لفترة ويتقدمون بعدئذ للوزارة للحصول على تصريح لا يشملهم القانون فالغاية المقصودة رفع عبارة « يتخرجون مجدداً » حتى يشمل الجميع.

ما ورد من مجلس النواب - في رأيي - وكما اقرته اللجنة القانونية المحترمة يؤمن الغاية وينسجم مع القانون الاصيل، وفيه تفاصيل تضمن تطبيقه دون ان يكون هنالك مجال للتفسير لمرافق الدولة او للتواحي المختلفة التي ربما تؤدي بعد التطبيق الحالي الى تعديله وتفسيره بشكل آخر المادة التي اقرتها اللجنة القانونية المحترمة تنسجم مع المادة الاصلية والمقصود فقط حذف عبارة « ومن يتخرجون مجدداً ».

السيد الشريف: دولة الرئيس مع عظيم تقديري لما نوه معالي الوزير اقول يفترض فينا كمجلس اعيان ان يخرج القانون من عندنا بشكل سليم لا نقفل على القاضي او الوزير او المواطن الحق في تفسيره او تأويله، يجب ان يخرج بشكل جلي وظاهر ومرئي ومقروء من اي مواطن، النص على الشكل الذي ورد من مجلس النواب - ويمكن للانسان ان يخطئه وما في شك فيه عبارة تزيد لا معنى لها عندما نقول مرافق الدولة سواء في الجيش او في اي مكان، مرافق الدولة كثيرة ومقصودة، ليس دفاعاً عن رأي ولكن الواقع العبارة والسبك والصياغة أصبح من العبارة التي وردت من مجلس النواب ومن الحكومة والتي اقرتها اللجنة وعلى كل حال رأيي لي الحق ان ابدي بالشكل الذي اريده.

السيد التوتويجي: اعتقد ان ملاحظة العين المحترم السيد عبد الرحيم الشريف غير واردة بالنسبة الى ان التعديل هو على مادة فقط من اصل قانون بمجموعه، المادة هذه لما اذا نظرنا نظرة عميقة الى كافة مجرياتها سواء كان المشروع الذي تقدمت به الحكومة او المشروع الذي جاء من مجلس النواب او

هكذا منه لأصل

الحاشية ان يقبل الخدمة في وزارة الصحة او في الخدمات الطبية الملكية - التابعة للجيش العربي الاردني - بالمكان الذي تعينه الوزارة او الخدمات الطبية لمدة سنتين ان كان هناك مكان شاغر وكلف بذلك ، واذا رفض جاز لوزير الصحة ان يرفض اعطاء التصريح ومثل هذا الاجراء غير قابل للطعن . ويستثنى من هذا القيد الطبيات وطبيبات الاسنان والصيدلانيات وكذلك الاطباء الذين يعملون حالياً في المملكة .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الصحة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٤ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم ٤٦ لسنة ٦٢ قانون اعفاء الاوقاف الخيرية من الضرائب والرسوم . السيد الشريف : لي اعتراض ايضا على هذا القانون اقترح اضافة العبارة الآتية بعد المادة الاولى مباشرة . « يستعاض عن المادة السادسة من القانون المشار اليه بالنص الآتي » .

او ان يقال :

تضاف عبارة « والاوقاف الخيرية للطوائف المسيحية المعترف بها رسمياً والمربوطة بمسج وقفية » بين عبارة « والاوقاف الاسلامية الخيرية » وعبارة « من الضرائب والرسوم الخ ... » لا يوجد اشارة لهذه .

المقرر : هذا قانون جديد .

السيد الشريف : تفضل واسمح المذكرة التفسيرية ماذا تقول :

« على اثر صدور قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم ١٦ لسنة ٦٢ والتي نصت المادة ٦- من على اعفاء كافة معاملات ودعاوي واملاك الوقف من الضرائب والرسوم والطوائف على اختلاف انواعها . تقدم رؤساء الطوائف على اثر صدور .. معناه في قانون مساند . تقدم رؤساء الطوائف

المسيحية بالتماس طلبوا فيه معاملة اوقافهم بالمثل » اذن هنالك قانون .

قاضي القضاة ووزير الشؤون الاجتماعية : هذا يا اخوان قانون ثاني غير القانون الاول وليس له علاقة بالتعديل ، قانون ثاني غير القانون ذاك ، جديد ، مستقل .

الرئيس : اذن يتلى القانون كما اقرته اللجنة القانونية للموافقة عليه .

« فتلاه المقرر كما اقرته اللجنة ووافق المجلس عليه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة » الاسباب الموجبة

على اثر صدور قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم (١٦) لسنة ١٩٦٢ والتي نصت المادة (٦) منه على اعفاء كافة معاملات ودعاوي واملاك الوقف من الضرائب والرسوم والطوائف على اختلاف انواعها . تقدم رؤساء الطوائف المسيحية بالتماس طلبوا فيه معاملة اوقافهم بالمثل . لذلك فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون .

قانون مؤقت رقم « ٤٦ » لسنة ١٩٦٢

قانون اعفاء الاوقاف الخيرية من الضرائب والرسوم المادة ١ - يطلق على القانون المؤقت اسم (قانون اعفاء الاوقاف الخيرية من الضرائب والرسوم لسنة ١٩٦٢) . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة ٢ - تعني كافة معاملات ودعاوي واملاك ، الاوقاف الاسلامية الخيرية ، والاوقاف الخيرية للطوائف المسيحية المعترف بها رسمياً والمربوطة بمسج وقفية من الضرائب والرسوم والطوائف على اختلاف انواعها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٥ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ٦٢ المعدل لقانون تنظيم مدينة القبة . المقرر : سأتلوا اولاً المواد الاصلية والمواد المندلة .

الاجراء اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة المعمول بها الآن
المسحوق رقم (٢) النظر قرار اللجنة رقم (٥) البتة .	مراقبة كما وردت من الحكومة .	تعديل الفقرة (ب) من المادة (٢) من القانون الاصل بتطبيقات من قبل خبير الامم المتحدة الواردة فيها .	المادة (٢) ب - وتعني لفظة (الخطط) الخطة التي تضعها الامم المتحدة والصادق عليه من المراجع المختصة .

هكذا منه الاصل

السيد الشريف : لي ملاحظة على هذا القانون يقول :

« تعدل الفقرة - ب - من المادة - ٢ - من القانون الاصيلي بشطب . . . اقترح ان تكون « بحذف » وليس « بشطب » .

وكذلك مع الاسفار لا اعرف مدى الاهتمام بالمذكرة الايضاحية ، مفهوم القانوني والفقهى ان المذكرة الايضاحية شيء جد هام ، نقول فيها بدلا من « فقد اصبح من الضروري » نقول « فالتنصيص صحيحا للواقع وضع هذا التعديل » اذا اردتم

المقرر : الشطب والحذف بمعنى واحد .

الرئيس : يتلى القانون كما ورد من مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة للموافقة عليه .

« فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

الاسباب الموجبة

نصت الفقرة (ب) من المادة ٢ من قانون تنظيم مدينة العقبة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ على ما يلي :

وتعني لفظة (المخطط) المخطط المنظم من قبل

خير هيئة الامم المتحدة والمصادق عليه من المراجع المختصة .

ولما كان المخطط الذي سيطبق في تنظيم مدينة العقبة هو المخطط الموضوع من قبل شركة بروان فقد اصبح من الضروري وضع هذا التعديل .

قانون مؤقت معدل لقانون تنظيم مدينة العقبة رقم ١٠ لسنة .

١٩٦٠

رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تنظيم مدينة العقبة لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع قانون تنظيم مدينة العقبة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة ب من المادة (٢) من القانون الاصيلي بشطب عبارة « من قبل خير هيئة الامم المتحدة » الواردة فيها .

- ٦ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون استقلال القضاء للموافقة عليه المقرر : سأتلو اولاً المسود الاصلية ثم المواد المعدلة .

الاجراء اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة رقم (٢) السيد (١)	موافقة كما وردت من الحكومة	تستبدل عبارة (والاستشارة) بـ (الاستشارة) وتنشئ المذكرة الواردة بالادارة القانونية من القانون الاصيلي عبارة (وقضاه الشريع) .	المادة (٢) تتمثل كلمة (قضاء) او قاضي او قضاة ايها وردت في هذا القانون ، رئيس واعضائه محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة ومساعدوه ووكيل وزارة العدلية والمستشار الحقوقي ومفتش العدلية ورئيس ورئيس واعضائه محكمة الاستئناف والنائب العام ومساعدوه ورئيس واعضائه المحاكم الاتحادية وقاضي نسوية الاراضي وقاضي امالة الساسمة وقضاة الصلح والمدين المدين جميعا .

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون استقلال القضاء

هكذا منه الاصل

السيد الشريف : لي ملاحظة على هذا القانون ايضاً ، يقول :

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تعديل قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع قانون استقلال القضاء رقم (١٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٢/٦/١٦ .

من المؤسف ان المذكرة الايضاحية - واكرر ايضاً انها على جانب كبير من الاهمية في اي قانون او تشريع - جاءت خالية من الاشارة الى الحكمة من الامر الرجعي في انسحاب القانون على الاشخاص من تاريخ ١٩٦٢/٦/١٦ لذلك اقترح اضافة :

« ولذا جاء سريان حكم هذا التعديل اعتباراً من ١٩٦٢/٦/١٦ ، حتى يكون وائياً بالغرض ، يعني مع انه باثر رجعي وشيء هام جداً ولكن المذكرة الايضاحية لا تقول لماذا هذا القانون ينسحب على الماضي ، الاصل فيه الايضاح وليس الاجسام والعموض في اي قانون ، هذا تعديل للمذكرة التفسيرية يذكر الغاية من انسحاب القانون على الماضي

المقرر : يبدو ان الزميل الكريم او قد ترد مثل هذه الاعتراضات على كافة الاسباب الموجبة في الحاضر ولما يرد اليها في المستقبل من الحكومة ومجلس النواب وفي رأي المتواضع ان ما أثاره يستحسن ان يبحث في المجلس ويقرر فيه شيئاً بحيث ان اللجنة القانونية فيما اذا اجتمعت في المستقبل هل من حقها ان تعدل وتبدل وتضيف او تنقص من بعض الاسباب الموجبة التي ترد اليها تبعاً أم انها متعبدة بهذه الاسباب الموجبة التي جاءت من الحكومة

هذا بالاضافة الى ما سبق وذكره دولة العين الكريم العبرة متوفرة في سائر هذه الاسباب الموجبة فيما يتعلق بالاسباب التي حدثت الى تعديلها او ادخال اية اضافات عليها ، فاذا ما قرر المجلس الكريم شيئاً في هذا الموضوع فنحن نقتيد به علماً بان الاخ ترد افكاره اذ ان بعض الدول تلجأ دائماً وابدأ لا بل مجالس الامة ترجع دائماً وابدأ الى تدوين كل شاردة وكل واردة فيما يتعلق في الاسباب الموجبة وفيما يتعلق بالمناقشات التي تدور في مجالسها النيابية ومجالس الاعيان حتى يرجع اليها في المستقبل حيناً تختلف المحاكم في تفسيرات تلك القوانين بمعنى ان المحاكم في بعض الحالات عندما يقع لديها اي التباس او اي تشويش في تفسير اية مادة انما ترجع الى معاصر جلسات المجالس النيابية فاذا ما اقر المجلس الكريم شيئاً في هذا الموضوع فنحن ملزمون به .

الاستاذ جمو : تدون اقوال اللجنة اما المجلس فتدون اصلاً .

السيد الشريف : اذا كان من الجائز اللجنة دستورياً ان تعدل او تحوّر في صلب المادة من باب اولي ان يكون لها الحق في ان تعدل او تحوّر بعض عبارات المذكرة التفسيرية ، من البدييات .

السيد معمر : دولة الرئيس . . هناك سلطتان لتفسير القوانين ، اولاهما الحاكم ، والثانية ديوان تفسير القوانين ، واني لا اعارض الزميل المحترم عبيد الرحيم بك بان الفقه القانوني قد اخذ بمبدأ الرجوع الى المذكرات الايضاحية التي تقدم عادة مع مشاريع القوانين وما نسميها نحن بالاسباب الموجبة ومحاضر الجلسات البرلمانية واللجان القانونية ، ونحن في حياتنا التشريعية لم يسبق ان تعرض مجلس النواب او مجلس الاعيان الى تغيير او تحوّر في الاسباب الموجبة التي تقدمها

الحكومة مع مشاريع القوانين انما ينصب البحث كلياً على القوانين نفسه ومواد المشروع نفسها وباعتقادي ان البحث او المناقشة حول المشروع في مجلس النواب او مجلس الاعيان هي بعد ذاتها مرجع للتفسير ولا ضرورة مطلقاً لاي تغيير او تبديل في الاسباب الموجبة فاذا ما بدا لاحد الاعضاء المحترمين غايات او اشياء يجب اضافتها او تعديلها في الاسباب الموجبة فلا مانع من ان يناقش بها او يذكرها في المجلس وتدون في المحاضر وهي بعد ذاتها مرجع للتفسير ، ولهذا اؤيد ما قاله معالي المقرر بأن الاسباب الموجبة لا ضرورة لتعرض لها مطلقاً .

وزير الداخلية : الاسباب مرجعية ما هي الا كتاباً من الحكومة يبين الغاية التي من اجلها وضعت القانون يمكن مسائل التعديل والامور الاخرى ان تبحث في اللجنة وتبحث في المجلس الموقر وتدون في المضابط اما الاسباب الموجبة نفسها فهي مذكرة من الحكومة .

السيد الشريف : يوسف ان اجد نفسي مضطراً لتكرار عبارة ان المذكرة التفسيرية تكاد ان تكون جزءاً من النص لا ينقسم ، شيء غير متقطع الصلة ، شيء متصل تمام الاتصال ، واما القول بأن المذكرة التفسيرية عبارة عن كتاب هذا الكتاب اذا ما الفصح عن نية الشارع ما هو الغرض من التشريع هو مذكرة تفصيلية لكن ليس ككل ما تأتي به الحكومة في المذكرة التفسيرية نحن مقيدون به ، لنا كل الحق ان نناقشه ونحوّره ونغيره ونبدله ، اذا كان يجوز لنا التغيير في النص ذاته او رفضه عند الاقتضاء من باب اولي ان يكون لنا الحق التعرض الى المذكرة التفسيرية ، المذكرة التفسيرية شيء جذ هام وان كانت هنالك قاعدة خاطئة لا تقبل بها قاعدة صحيحة ، لنرفض انه كان فيها مضي يسار

الدكتور خليفة : دولة الرئيس . حيناً يأتي قانون او مشروع قانون من الحكومة للمجلس اوليس من حق المجلس ان يسأل لماذا قدم هذا المشروع الى اي غاية ؟ الرئيس : طبعاً

الدكتور خليفة : طبعاً اذن قبل ان يسأل المجلس المذكرة التفسيرية هي الترجمة الاساسية لضرورة هذا القانون او مشروع القانون او لا ، وهي الاساس لاقتناع المجلس فبما اذا كانت الاستيضاحات او المذكرة التفسيرية اقنع بها المجلس حتى يقبل مشروع القانون ، ان المذكرة التفسيرية هي الحجة من قبل الحكومة لاقتناع المجلس بقبول مشروع القانون ، ثم مشروع القانون يبحث .

لذلك لا بد من مذكرة تفسيرية واضحة تماماً وتناقش ويستدعي المختص او الوزير من قبل اللجنة لبيان فيما اذا في نقص في هذه المذكرة فهي جزء من القانون كما اعتقد او هي ما يقنع المجلس بقبول المشروع او رفضه والا كان يجب ان ترسل المشاريع دون ان ترفق بمذكرة تفسيرية .

الرئيس : اي مشروع او قانون ترفق به بالمذكرة التفسيرية وتقرأ على اساس ذلك بطرح القانون على الرأي ليقدر المجلس بضرورة القانون او عدمه .

اما المجلس نفسه - ان كان مجلس النواب او مجلس الاعيان - يجب على تنسيق المذكرة التفسيرية المرفقة بالمشروع بدلاً عن الحكومة فلا اعتقد هذا ، واعتقد ان كل لجنة لها الحق ان تستدعي المسؤول

هكذا حذّر

للاستيضاح عن المذكرة التفسيرية اذا كان فيها بعض الاجاهم او لا .

السيد التلهوني : الحقيقة لقد ابتعدنا جدا عن صلب الموضوع ، لقد وضعت الحكومة القانون الموقت رقم ٢٦ المعدل لقانون استقلال القضاء وقد كان في جهاز العدلية او السلطة القضائية وظيفة مستشار حقوقي ووظيفة مفتش عدلية وقد الغيت وظيفة المستشار الحقوقي ومفتش العدلية واستعوض عنها بديوان التشريع ولكي يحل ديوان التشريع محل مفتش العدلية والمستشار الحقوقي جاءت الحكومة بسلطان القانون فاعتقد بان الالغاء يحتاج الى تعديل قانون استقلال القضاء لاستبدال هذه المراكز بقانون اخر ولذلك الاسباب الموجبة واضحة جدا على اساس ان المراكز الاولى الغيت واستعوض عنها بمكتب التشريع وهذا باعتقادي وارد ولذلك التعديل صحيح

الرئيس : كان في اقتراح خاص من عبد الرحيم بك. السيد الشريف : ما كنت اود ان اتعرض لاي انسان بالذات ومع ان هذا القانون يخص اكثر ما يخص المستشار او ديوان التشريع - قضائه - هذا القانون لاجلهم بالذات ومع هذا ومع ان القانون موضوع لاجلهم لم يستطيعوا ان يفصحوا في المذكرة الايضاحية عن الغرض من رفع شيء ووضع امماتهم هم بحيث حملني هذا اغلالا او ضحها في المسودة هذه :

لما كان تعريف (القاضي) المنصوص عنه في المادة الثانية من قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٥٥ قد شمل ، فيما شمل (المستشار الحقوقي ومفتش العدلية) وكان هذين المنصبين قد انشا بالمرأنة العامة للسنة المالية ٦٣/٦٢ ، مما لم يعد ثمة محل لبقاء ذكرهما بالمادة المشار اليها .

ولما كان قد استحدث ديوان التشريع الحق بوزارة العدلية مؤلف من ثلاثة قضاة لم يشملهم نص

التعريف ، فرؤى ، حرصا على أية حقوق قد اكتسبها بمقتضى أي قانون أو نظام

وهذا كل الجوهر حتى لا يفقدوا الصفة القانونية حتى ترقيتهم لم يضعوها مع الاسف ولذلك مهم كثير التعرض الى المذكرة التفسيرية لا مناص منها ابداً ، يعني السير على قاعدة خاطئة لا تولد قاعدة صحيحة .

الرئيس : ما هو اقتراحك .

السيد الشريف : انا ياسيدي اقترح اذا كان يجوز لنا كلجنة قانونية او كمصوفي اي لجنة الحق في ان تعرض الى صلب المادة القانونية بذاتها بالتحويل او التبديل او التغيير فن باب اولي ان يكون لي حق التعرض الى الفرع وهو المذكرة التفسيرية ، لا يمكن ، لا يمكن هذا شيء غير دستوري اطلاقا .

المقرر : الواقع ان الاسباب الموجبة غير ملزمة للحكومة او اي مجلس ، هذه الاسباب ليست هي جوهر النظر في المشروع وما تفضلتم به دولتكم و اشار اليه معالي وزير الداخلية ثم معالي الاخ يعقوب بك معمر بالاضافة الى التفصيلات التي تفضل بها دولة العين بهجت بك التلهوني اعتقد بانها كافية وارى ان تفضل المجلس الكريم بالاقتراح ما اذا كان يوافق على قرار اللجنة القانونية او لا يوافق .

الرئيس : هل ترون التدخل او التغيير او التبديل او التوسع في المذكرة التفسيرية التي ترفق بالقانون ؟

السيد دحس : هذا كتاب تبعته الحكومة الى المجلس توضح فيه لماذا طلبت التعديل ، نحن ليس من المفروض ان نقرط للحكومة الكتاب .

السيد التلهوني : هذا صحيح ، قرار اللجنة القانونية . .

« فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب المقرر وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

الاسباب الموجبة

لما كانت امانة العاصمة قد انشأت موقفا للمركبات في طريق السلط كلفها مبالغ طائلة وهي الآن في طريقها لاستملاك مواقف اخرى ستكلفها ايضا مبالغ كبيرة وحيث انها لا تستطيع بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ فرض رسوم على المستفيدين تغطي بها نفقاتها فاصبح من الضروري تعديل البند (٨) على الشكل المذكور ليتسنى للمجلس البلدي وضع انظمة بالاستناد للفقرة (ج) من المادة (٤١) المذكورة لاستيفاء رسوم على المركبات التي تقف في المواقع التي تخصصها البلدية لذلك .

قانون رقم « » لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في البند (٨) من الفقرة (أ) من المادة (٤١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

٨ - وسائل النقل البري والبحري ووسائله انشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود البلديات ومراقبتها . ومراقبة القوارب والسفن والبواخر التي تعمل في المياه الإقليمية التابعة لمنطقة البلدية .

السيد الشريف : انا اعارض في هذا . الرئيس : هذا القانون اقرته اللجنة القانونية كما ورد من مجلس النواب المقرر فيتل للموافقة عليه . « فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

الاسباب الموجبة

لقد شمل التعريف الوارد بالمادة الثانية من قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٥٥ لكلمة (قاضي) المستشار الحقوقي ومفتش العدلية وبما ان هذين المنصبين قد انشا بالمرأنة العامة للسنة المالية ٦٣/٦٢ ، لذلك فقد اصبح لا محل لذكرهما بالمادة المشار اليها آنفا .

وبما انه استحدث ديوان التشريع بوزارة العدلية مكون من ثلاثة قضاة ، فقد وجد من الضروري ان يشملهم التعريف الوارد بالمادة المذكورة اعلاه .

قانون موقت رقم « ٢٦ » لسنة ١٩٦٢

قانون معدل لقانون استقلال القضاء رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون تعديل قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع قانون استقلال القضاء رقم (١٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٢/٦/١٦ .

المادة ٢ - تستبدل عبارة (والمستشار الحقوقي ومفتش العدلية) الواردة بالمادة الثانية من القانون الأصلي بعبارة (وقضاة التشريع) .

١ - الرئيس : تبقى من القوانين التي اقرتها اللجنة القانونية بقراها رقم ٢ - مشروع قانون معدل لقانون البلديات بتلى للموافقة عليه .

هكذا منه الفصل

- ب -

الرئيس : يتلى قرار اللجنة رقم ٣
المقرر :

قرار رقم « ٣ »

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩ بحضور كل من المقرر معالي السيد ضيف الله الحمود والاعضاء دولة السيد بهجت التلهوني ومعالي السيد يعقوب معمر وسعادة السيد الحاج فؤاد عبد الهادي وفضيلة الشيخ عبد الباقي جمو وسعادة السيد نعيم طوقان . ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٢ الحال بها من قبل دول لرئيس المجلس فقررت توصية المجلس الكريم برفضه كما سبق ورفضه مجلس النواب الموقر .

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة رقم (٣)

الجميع : موافقون

و. وهذا نص القانون بالصيغة التي رفضه بها المجلس »

مشروع قانون العقوبات المعدل

رقم () لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون العقوبات المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم « ١٦ » لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل كقانون واحد ويعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة « ٢٧ » من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة اليها تحت رقم « ٢ » وترقم الفقرة السابقة برقم (١) . -

٢ - اذا حكم على شخص بالحبس مدة لا تزيد على شهر يجوز لرئيس المحكمة او قاضي الصلح الذي اصدر الحكم ان يحول مدة الحبس الى الغرامة على اساس نصف دينار عن كل يوم وذلك اذا اقتنع بان الغرامة عقوبة كافية للجريمة التي ادين بها ذلك الشخص .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة الثالثة من المادة « ٩٩ » من القانون الاصل ويستعاض عنه بما يلي : -
ولها ان تخفض كل عقوبة جنائية اخرى الى النصف .

الاسباب الموجبة لقانون العقوبات المعدل

يتفق في كثير من الحالات ان تطرأ ظروف خاصة بتعذر معها تنفيذ احكام الحبس بحق الأشخاص المحكومين بهذه العقوبة كحالات المرض او بسبب نشوء ظروف تستدعي الرأفة ولم تكن هذه الظروف تحت نظر القاضي الذي فرض العقوبة بسبب غياب المحكوم عليه عن المحكمة وتعذر تقديم مثل هذه الظروف الى القاضي لفرض الغرامة ، وحيث ان قانون العقوبات جاء خلواً من هذا النص لمعالجة هذه الحالات ، فلذا رؤى من المناسب وضع هذا النص واضافته الى المادة (٢٧) من قانون العقوبات .

اما الاسباب الموجبة التي ادت الى تعديل الفقرة (٣) من المادة (٩٩) من قانون العقوبات هي ان هذا النص لا يحقق التوازن بين العقوبات حين تخفيضها لاسباب تقديرية اذ ان العقوبات الجنائية التي يتجاوز حدها الاثنى ثلاثة سنوات ولا يتجاوز خمس سنوات لا تستفيد من التخفيض بمقتضى هذه الفقرة بينما تستفيد العقوبات الاخرى التي يتجاوز حدها الاثنى الخمس سنوات من هذا التخفيض وهذا اخلال في قاعدة التوازن بين العقوبات حين تخفيضها لهذا رؤى من المناسب اجراء هذا التعديل

- ج -

الرئيس : يتلى قرار اللجنة القانونية رقم « ٤ »
المقرر : قرار رقم « ٤ »

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩ بحضور كل من المقرر معالي السيد ضيف الله الحمود والاعضاء دولة السيد بهجت التلهوني ومعالي السيد يعقوب معمر وسعادة السيد الحاج فؤاد عبد الهادي وفضيلة الشيخ عبد الباقي جمو وسعادة السيد نعيم طوقان ، ونظرت في القانون الموقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون العقوبات ، وبعد البحث والدراسة قررت توصية المجلس الكريم بما يلي : -

الموافقة على القانون المذكور كما ورد من مجلس النواب مع ادخال التعديل التالي على المادة الثانية منه بالشكل التالي : -

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها تحت رقم (٢) وترقم الفقرة السابقة برقم (١)

٢ - اذا حكم على شخص بالحبس مدة لا تزيد على شهر يجوز لرئيس المحكمة او قاضي الصلح الذي اصدر الحكم واكتسب الدرجة القطعية ان يحول بناء على طلب المحكوم عليه مدة الحبس الى الغرامة على اساس نصف دينار عن كل يوم وذلك اذا اقتنع بأن الغرامة عقوبة كافية للجريمة التي ادين بها ذلك الشخص .

الاسباب الموجبة

بما أن قصد الشارع من المادة (٢٧) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ هو اعطاء المحاكم الصلاحية بمنح المحكوم عليه معاملة خاصة حسبما تبين في قانون السجون في جميع القضايا والاحكام اطلاقاً

بدليل أن تلك المادة قد وردت في الفصل الأول من الباب الثاني من القانون المذكور تحت عنوان (احكام شاملة) .

وبما أن ربط صلاحية المحاكم بمنح المعاملة الخاصة المنصوص عنها بالمادة (٢٧) من القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بالفقرة (٢) من المادة (٢٧) من قانون العقوبات المعدل الموقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ يحصر صلاحية المحاكم في منح المعاملة الخاصة المنصوص عنها في المادة (٢٧) من القانون الاصل بالاحوال المنصوص عنها في الفقرة (٢) من المادة (٢٧) من القانون بصيغتها المعدلة كما وردت من مجلس النواب مما يتنافى وقصد الشارع من المادة (٢٧) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ باعطاء المحاكم الصلاحية بمنح المعاملة الخاصة بكافة القضايا والاحكام .

لذلك رأيت اللجنة القانونية ان من المناسب ترقيم المادة (٢٧) من القانون الاصل كفقرة (١) واعطاء رئيس المحكمة وقاضي الصلح الحق بتحويل الحبس الى الغرامة كما ورد في قانون العقوبات المعدل رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ كفقرة مستقلة تحت فقرة (٢) للمادة (٢٧) من القانون الاصل .

وقد انتهزت اللجنة القانونية الفرصة لصياغة الفقرة (٢) من المادة (٢٧) من قانون العقوبات المعدل رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ باضافة عبارة (واكتسب الدرجة القطعية بناء على طلب المحكوم عليه) زيادة في التوضيح لممارسة صلاحية المحكمة بعد أن يكتسب الحكم الدرجة القطعية لا اثناء النظر في القضية من جهة ولا تلقائياً من المحكمة اذا لم يطلب المحكوم عليه بنفسه ذلك من جهة اخرى .

اللجنة القانونية

هكذا حذو الأصل

حكمة لا يمكن، هذا النص غير موجود اطلاقاً ولا يصح وجوده في قوانيننا الحالية في اية حال، هذا النص اقبل ان يكون عندما يكون المتهم مثلاً امام المحكمة لحاكمته على اي جرم ما وان ينظر القاضي في اسباب التخفيف ليفرض عقوبة معينة لكن بعد الفصل في القضية انتهت صلاحية القاضي من اعادة النظر فيها ليس له الحق بتأنيلاً يجوز فتح القضية مرة ثانية ليحول الحبس الى غرامة ولذلك ارفض المشروع برمته .

السيد معمر : دولة الرئيس، ذكر حضرة الزميل المحترم بانه ليس في قوانين العالم ما يشبه هذا التشريع والجواب على هذا القول بان تشريع الدول في جميع انحاء العالم ليست متشابهة ربما ان يكون الزميل المحترم متأثراً بالقانون الانكليزي والقانون الانكليزي يعرف من اطلع على هذا القانون انه يعطي صلاحيات واسعة للقاضي مما لا يتمتع به القاضي في هذا البلد، وهناك مادة في قانون العقوبات توجب التخفيف أثناء المحاكمة، كذلك استطع ان اقول انه ربما لا تكون موجودة في قوانين اخرى قديمة او خلفها، انما المهم في هذا التشريع الحالي انه ليس جديداً على هذا البلد، في السابق كان هناك قانون يعطي هذه الصلاحية لوزير العدالة بعد الحكم واكتسابه الدرجة القطعية قد تكون هناك اسباب تستدعي التخفيف الى الغرامة، كان هذا الحق معطى لوزير العدالة وفي قانون محكمة امانة العاصمة ايضاً توجد مادة مشابهة لهذه وعادة تعطي قاضي الامانة الحق بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية بتحويل الحبس الى الغرامة والمحكمة من هذا التشريع وجهة جداً ذلك انه بالنسبة للقضايا الجنحوية التي يحاكم بها المتهم غيابياً قد تكون هناك اسباب لم ترمى للقاضي لو مثل المتهم امامه فعندما يحاكمه غيابياً واستطيع ان اورد مثلاً بسيطاً وهو ان قاضي الامانة في يوم من الايام حكم رئيس المهتمسين على

خلاصة هذه المادة كانت تعطي الحق للمحكمة اية محكمة بان توصي بمعاملة المحكوم عليه معاملة خاصة بالنسبة لقوانين السجون جاءت الحكومة واقترحت مادة جديدة، هذه المادة تتعلق بالشخص الذي يحكم عليه مدة لا تزيد على شهر واحد وبأنه يحق لرئيس المحكمة او لقاضي الصلح ان يستبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس - بالغرامة فلما ورد مشروع الحكومة الى مجلس النواب، مجلس النواب الموقر اكنى بمادة واحدة هي المادة التي اقترحتها الحكومة والتي المادة كما كانت حسب منطوق المادة - ٢٧ - ولكن اللجنة القانونية لمجلس الاعيان اقترحت بان تبقى المادة الاصلية وترقم بفقرة ١ - وازدادة المادة الجديدة كفقرة ثانية للمادة - ٢٧ - حسب مشروع الحكومة هذا بالاضافة الى المادة بان القاضي ليس من تلقاء نفسه يستبدل هذه العقوبة بما بناء على طلب المحكوم عليه اذا تقدم بتمسكاً بتحويل السجن الى الغرامة فنحن الآن امام مشروع اللجنة القانونية وامام القانون كما ورد من مجلس النواب .

السيد الشريف : لا اعتقد انه يوجد مثل هذا النص في تشريع اية دولة . أفهم ان يكون مثل هذا النص عندما تكون ولاية القاضي قائمة في محاكمة ذلك الشخص لكن لا يمكن ان تنسحب ولاية القاضي الى ما بعد الفصل في القضية افهم ان الاسباب الخففة تقدم امام القاضي الموضوع وهو ينظر ويفصل في القضية لكن لا يمكن بآية حال ونحت اية قاعدة قانونية ان تستمر ولاية القاضي الى ما بعد الحكم في القضية تقدم واحد الى قاضي الصلح قضى عليه بالحبس، انتهى، أصبحت من اختصاص محكمة الاستئناف في ان تتولى هي تخفيف او تقدير مثل ذلك الامر لا يجوز للقاضي نفسه وقد فصل في القضية ان يعود بشكل اداري ليقتض حكمة القاضي لا يقتض

خطأ يمكن ان يقرّر أكثر من هذا، انا اوافق ان يكون مثل هذا التشريع وهو مسائل - اي المتهم - امام المحكمة فيحق اذا ما وجد اسباباً تستدعي الرأفة ان يحول المجلس الى غرامة، ان هذا اوافق عليه، هذا شيء صحيح اما وانا في غرقي يأتي طلب المسألة ليست مسألة مزاج هذا قانون، قانون لا يصح هذا، سيدي الرئيس هذا مناف لكل المبادئ الدستورية والتشريعية، لا يجوز، القاضي انتهى، أصبحت محكمة الاستئناف هي التي تملك الحق في السيطرة على الحكم بعد الانتهاء من ذلك الحكم، ليس له الحق ان يفتح القضية من جديد ليحول ويبدل طبق ما يريد المتهم، لا حكم يصدر حسب ما يريد المتهم، بل حسب ما يفرضه القانون ذاته، هذا النص جداً خطير .

وزير الداخلية : اذكر المجلس الموقر بأن هنالك قانون الآن يترك لتساضي الصلح او لرئيس المحكمة ان يتدخل بعد فرض العقوبة وهو قانون اصلاح الاحداث لظروف خاصة تظهر بعد صدور القرار سيدخل القاضي بناء على طلب وزير الشؤون الاجتماعية بنقل العقوبة او يحل سبيل الرجل كذلك كان يوجد أثناء الانتداب قانون اصلاح المذنبين ولذلك نفس الصلاحية هذا المبدأ من قديم موجود كما تفضل معالي يعقوب بك وكما هو معمول به الآن حالياً، اصلاً وضع هذا النص في الجرائم التأهلية التي تكون محدود شهر اما ما زادت العقوبة فيها عن شهر فلا يجوز التدخل فيها يعني المسائل التأهلية التي يكون فيها خطأ بسيط .

السيد الشريف : صحيح انه في شيء بسيط او غير بسيط اي حكم يصدر ولو يوماً واحداً هو هابطة قانونية وتوضع في سوابقه القانونية، صحيح كان في قانون في عهد الانتداب ولكن كان يطبقه

مخالفة سيارة بالحبس مدة شهر ورئيس المهتمسين في امانة العاصمة تبلغ ولم يعترض فاكسب الحكم الدرجة القطعية فخالفة وقوف سيارة في مكان غير مسموح به كانت تستضي على رئيس المهتمسين مثل هذه الامور في الحقيقة التي تحدث اشكالا اجتماعياً او ربما مأساة اجتماعية اوجد لها القانون مخرجاً ومنفذاً بحيث عندما يكتب الحكم الدرجة القطعية يأتي هذا المتهم الذي كان غائباً ويطلب من القاضي تحويل الحبس الى الغرامة فينظر في طلبه وينظر في القضية ويمكن تحويل الحبس الى الغرامة واريد ان اشير او ان اذكر حضرة الزميل ان هنالك في قوانين في البلاد العربية الاخرى مواد تنص على وقف التنفيذ هذا الشيء غير موجود عندنا، كثيراً من الاحكام في الحقيقة يراها المشرع بأنها يجب ان تبقى اسمية ولا تنفذ بحث هذا الامر عندنا ولم تأخذ به ولذلك اعتقد ان هذه المادة وجبة جداً ولا تتغير مع الدستور والمشرع الحق بأن يشرع أو ان يسن اي قانون يريده طالما انه لا يخالف الدستور .

السيد الشريف : غاب عن بال الزميل المحترم ان المشرع هو هذا المجلس ومجلس النواب والحكومة معاً، اذا اتفقت ارادة المجلسين مع ارادة الحكومة كان هناك تشريع، سيدي، من اجل ان يكون هنالك قانون - اي قانون - يجب ان يبين على اهداف صحيحة في اصول التشريع سائق المنطق والا يخرج عن كونه قانون، الامر بانبدال الحبس بالغرامة لا يخرج عن كونه حكماً، لا يمكن، مهما قلنا عنه يجب ان يظل متصفاً بأنه حكم، الحكم يقتضي وجوده امام محكمة والمدعى العام والمتهم، لا يجوز للقاضي وان انتهت صلاحيته عن النظر بصدور الحكم منه ان يعود ويفتح هو ذاته القضية، لا يصح ان يعطي نفسه هو الولاية، لا يمكن هذا ان يكون، لا يوجد

هكذا من الأصل

القاضي والمتهم ماثل امامه وليس بعد ان ينتهي اما بالنسبة للاحداث فهو قانون خاص ، هذا قانون عام يطبق على كل انسان ، الاحداث لهم ظروف خاصة حتى محاكمتهم لا تجوز علنية ، ظرف خاص .

القانون بهذه الصيغة الواقع فيه شيء بنائي لكل مبادئ التشريع وعلى كل حال انا اطرح الموضوع للتصويت .

الرئيس : هذه وجهة نظركم ومحسب اقتناعكم السيد التلهوني : هذا موجود من السابق .

الرئيس : يعني هذا البحث غير وارد . اذن يقرأ القانون كما اقترته اللجنة القانونية للموافقة عليه .

« فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية وهذا نصه بالصيغة التي سيعاد فيها الى مجلس النواب الموقر » .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٧) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الجديدة التالية اليها تحت رقم (٢) وترقم الفقرة السابقة برقم (١) .

٢ - اذا حكم على شخص بالمحبس مدة لا تزيد على شهر يجوز لرئيس المحكمة أو قاضي الصلح الذي اصدر الحكم واكتسب الدرجة القطعية أن يحول بناء

على طلب المحكوم عليه مدة الحبس الى الغرامة على اساس نصف دينار عن كل يوم وذلك اذا اقتنع بأن الغرامة عقوبة كافية للجريمة التي ادين بها ذلك الشخص .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (٣) من المادة (٩٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

٣ - ولما أن تخفف كل عقوبة جنائية اخرى الى خمس سنوات أو الى نصف العقوبة .

٧ - قرار اللجنة المالية رقم (٢)

الرئيس : تتلى مقررات اللجنة المالية وارجو ان يتفضل مقرر اللجنة معالي السيد علي نصوص الطاهر الى النص .

المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بكامل اعضائها بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٠ ونظرت في القانون الموقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الملحق بقانون الميزانية العامة رقم ٢٠ لسنة المالية ١٩٦٢ - ١٩٦٣ المحال عليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد بحثه ودرسته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر .

١٩٦٣/١/٢٠

اللجنة المالية

الرئيس : يتلى القانون للموافقة عليه .

« فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس عليه كما ورد فيه وعليه مجموعه كما ورد من مجلس النواب الموقر وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

الاسباب الموجبة لاصدار القانون المؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢

الملحق بقانون الميزانية رقم ٢٠ لسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣

الفصل ٣ - اتقاقد

دينار ٤٦٠٠٠ اضيفت الى مخصصات التعويضات وبدل الاجارات لدفع التعويضات المستحقة للموظفين والمستخدمين الذين استغنى عن خدماتهم في الوزارات والدوائر والسلطات الحكومية المختلفة وذلك عملاً باحكام قانون العمل والعمال وقانون تنظيم الجهاز الاداري وقانون تعويض موظفي ومستخدمي مجلس الاعمار الذي اقر بعد صدور قانون الميزانية الاصلي .

الفصل ٩ - وزارة الشؤون الاجتماعية

١٥٠٠٠ اضيف هذا المبلغ الى مادة مساعدة الجمعيات التعاونية والمؤسسات الخيرية بناء على الرغبة الملكية السامية في تشجيع الحركة التعاونية وتمكينها من الاستمرار في تأدية رسالتها على احسن وجه ممكن .

الفصل ١١ / ١ - الاشغال العامة المتكررة

٢٦٠٠٠ رصد من هذا المبلغ ١٨٠٠٠ دينار لصيانة دور الحكومة واجراء بعض الاضافات الضرورية لها كما خصص مبلغ ١٠٠٠٠ دينار منه لترميم دار السفارة الاردنية في لندن ملك الدولة ، والمبلغ الباقي لتغطية نفقات الصيانة العامة التي اجريت لمعظم الدوائر الحكومية .

اما رصيد هذا المبلغ ومقداره ٨٠٠٠ دينار فقد خصص لشراء الاثاث اللازم لمكاتب الدوائر الحكومية المخلدة عملاً بسياسة الحكومة في توسيع الخدمات للمواطنين وخاصة مكاتب وزارتي الشؤون الاجتماعية والانشاء والتعمير .

الفصل ١٤ / ١ - النفقات العامة

١٥٥٠٠٠ خصص هذا المبلغ للغايات التالية :-

أ - ٣٥٠٠٠ دينار لتسديد التزامات سابقة نتجت عن مطابقة قيود الخزينة مع البنك اذ تبين نتيجة مقابلة الحسابين وجود بعض المبالغ المحملة لمستفيدين خارج الاردن بواسطة البنك وبموجب تفويض من وزارة - المالية على ان اشعارات دفعها لم تصل الى تلك الوزارة لتقيدها على صندوق الخزينة بالرغم من ان جميع هذه المبالغ قد تحولت من مخصصات كانت مرصودة لهذه الغاية في الميزانيات السابقة وصرفت بموجب القوانين والانظمة المالية المرعية . وقد اعتبرت المبالغ المرصودة أصلاً لهذه الغاية وفرا في ميزانية السنة التي خصصت فيها .

هكذا من الأصل

- ب - ٥٠٠٠٠ دينار وصدت مساهمة من الحكومة في ميزانية الجامعة الاردنية المحدثه مؤخرًا .
ج - ٧٠٠٠٠ دينار لتسديد النفقات المصروفة على معسكرات الحسين .

الفصل ٣٢ - القوات المسلحة

٨٠٠٠٠٠ خصص هذا المبلغ لشراء لوازم ومهمات ضرورية للقوات المسلحة .

الفصل ٣٣ - الامن العام

دينار

٦٠٠٠٠ اضيف هذا المبلغ الى ميزانية الامن العام ليتمكن من تجنيد العدد اللازم من قوات الامن لاشغال مراكز الحراسات التي عهد بها للامن العام .

الفصل ٣٤ - الاشغال العامة / فوق العادة

٤٧٩٥٠٠ وصدت للغايات التالية :

١ - ٣٧٨٠٠٠ دينار للطرق منه مبلغ ٢٨٣٠٠٠ خصص لاتمام الطرق الواردة في القانون الاصيلي

والتي وجدت الحكومة ضرورة اتمامها في هذا العام تمشيا مع سياستها في سرعة الانجاز وعدم التجزئة لما في ذلك من فوائد اقتصادية ملموسة . ومبلغ ٩٥٠٠٠ دينار لطرق جديدة رأت الحكومة ضرورة المباشرة بتنفيذها في هذا العام وعدم تأجيلها الى السنة المالية القادمة وفيما يلي بيان بهذه الطرق :

المبلغ / دينار

- | | |
|-------|--|
| ٤٠٠٠٠ | ١ - معان - رأس النقب مع اكمال وصلة الطريق الصحراوي |
| ٣٠٠٠٠ | ٢ - الكرك - الاغوار |
| ٤٠٠٠٠ | ٣ - أم الحيران - أم العمد |
| ٤٠٠٠٠ | ٤ - صويلح - ياجوز - الرصيفة |
| ١٨٠٠٠ | ٥ - جرش - ساكب - عنجرة - كفرنجه |
| ٣٠٠٠٠ | ٦ - القدس - رام الله |
| ٣٢٠٠٠ | ١٠ - الكرك - الطفيلة |
| ٢٨٠٠٠ | ١٣ - اربد - دير ابي سعيد |
| ٢٠٠٠٠ | ١٤ - اربد - أم قيس - الحنه |
| ٥٠٠٠ | ١٥ - الحصن - مفرق جرش |

المجموع ٢٨٣٠٠٠

- | | |
|-------|---------------------------------------|
| ٣٠٠٠٠ | ١٧ / أ - عطروز - مكاور - حمامات ماعين |
| ١٣٠٠٠ | ١٧ / ب - وادي الحيدان - بني حميدة |
| ٢٧٠٠٠ | ١٧ / ج - عمان - صويلح - مفرق الحمر |
| ٢٥٠٠٠ | ١٧ / د - عمان - الزرقاء |

المجموع ٩٥٠٠٠

المجموع الكلي ٣٧٨٠٠٠

ب - ١٠١٥٠٠ دينار للابنية التي رأت الحكومة ضرورة انشائها في هذا العام وفيما يلي بيان بها :

دينار الابنية / دينار

- | | |
|-------|---|
| ٨٠٠٠ | ٨٤ - انشاء وتأسيس استراحات سياحية في كل من البتراء والخليل وجرش ومادبا والاجفور والكرك وعمل الطرق والحدائق اللازمة لها. |
| ٨٠٠٠ | ١٠١ - انشاء مخفر للامن العام والجوارك في المدورة |
| ٤٠٠٠ | ١٠٢ - انشاء دار للحكومة في كل من وادي موسى والشويك |
| ٤٠٠٠ | ١٠٣ - انشاء استراحات نموذجية على الطريق الصحراوي |
| ٢٠٠٠ | ١٠٤ - اكمال جامع بيت اكسا |
| ٦٠٠٠ | ١٠٥ - اتمام مبنى الآثار في المدرج الروماني |
| ٢٠٠٠ | ١٠٦ - بناء صالة ومظلة لمجلس الامة |
| ١٠٠٠ | ١٠٧ - بناء صالة لمبنى دائرة الاحصاءات |
| ١٠٠٠ | ١٠٨ - انشاء مظلة واضافات لدار الاذاعة في عمان |
| ٧٠٠ | ١٠٩ - بناء مدرسة في عين رم |
| ٢٠٠٠ | ١١٠ - اكمال بناء مدرسة وادي موسى |
| ٣٨٠٠ | ١١١ - استملاك ارض لاقامة بناء اضافي للرئاسة |
| ٢٢٠٠ | ١١٢ - مولد كهربائي لمركز جمعية رعاية الطفل في معان |
| ١٠٠٠ | ١١٣ - اصلاحات مستشفى العقبة |
| ٣٠٠ | ١١٤ - مخفر دير الكهف |
| ٢٠٠٠٠ | ١١٥ - بناء مقسم آلي في نابلس |
| ١٠٠٠ | ١١٦ - اصلاحات مستشفى في معان |
| ١١٠٠ | ١١٧ - بمصعد وزارة المالية |
| ٣٦٠٠ | ١١٨ - شراء ارض لسفارة الباكستان |

هكذا عند العمل

دينس	المبلغ / دينار
١١٩ - استملاك ارض في بيت حنينا لاقامة مقر لجلالة الملك للمعلم	١٣٦٠٠
١٢٠ - بناء محطة استقبال للطيران المدني وتجهيزها	٣٠٠٠
١٢١ - استملاك انشاءات النادي الرياضي في جبل التاج	١٠٥٠٠
المجموع	١٠١٥٠٠

الفصل ٣٦ - وزارة التربية والتعليم

١٨٠٠٠ خصص هذا المبلغ لانشاء ثلاثة مراكز للعلوم المنزلية في كل من نابلس والقدس ومعان واربع مراكز للتدريب الصناعي ومركز للتدريب المنزلي في مدرسة معان للبنات وقد لجأت الحكومة لرصد المخصصات اللازمة لهذه المراكز في ميزانية السنة الحالية لاعطاء الفرصة الكافية لوزارة الاشغال العامة لانماها قبل حلول السنة الدراسية القادمة

الفصل ٣٧ - وزارة الزراعة

١٥٠٠٠ خصص كدفعة اولى لانشاء مستنبت في عين الباشا ليحل محل مستنبت الجببية الذي احسلي من قبل وزارة الزراعة ليكون مركزا للجامعة الاردنية .

الفصل ٣٨ - وزارة المواصلات / البرق والهاتف

٧٠٠٠٠ رصد من هذا المبلغ ٦٠٠٠٠ دينار لانشاء خطوط وفتح شعب بريدية جديدة تمشيا مع سياسة الحكومة في توسيع الخدمات البريدية لكافة المواطنين في جميع المناطق . اما رصيد هذا المبلغ البالغ ١٠٠٠٠ دينار فقد رصد لتسديد الالتزامات المترتبة على وزارة المواصلات مقابل لوازم مطلوبة سابقا ولم يكن بالامكان تسديدها لتأخر ورودها عن الموعد الذي تسمح به الانظمة المالية .

دينسار

الفصل ٤٢ - سلطة قناة الغور الشرقية

٢٣٠٠٠٠ خصص هذا المبلغ كجزء من مساهمة الحكومة في بناء المرحلة الثالثة من مشروع قناة الغور الشرقية الذي رأت الحكومة اعطاءه صفة الاستعجال ومضاعفة الجهد في هذا المشروع لانجازه في وقت ابكر مما قدر له توخيا لاستغلال اراضي المشروع في اسرع وقت .

الفصل ٤٣ - سلطة المياه المركزية

٢٥٠٠٠ رصد هذا المبلغ لتغطية النفقات الاولى من مشروع جر مياه الازرق الى الراء الشمالي وقد اعتبر هذا المبلغ قرضا على حساب هذا المشروع الذي سيمول بقروض خارجية اذ تأمل الحكومة ان يعاد اليها مع بقية تكاليف المشروع من ريعه في المستقبل .

قانون رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢

قانون مؤقت ملحق بقانون الميزانية العامة

رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٢ - ٩٦٣ المالية

١ - يسمى هذا القانون (القانون المؤقت الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢ / ٩٦٣) ويقرأ مع قانون الميزانية العامة رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١/٤/١٩٦٢ .

٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيل :

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ المخصص دينار	الاجبال دينار
أ - النفقات العادية			
٣	التقاعد	٤٦٠٠٠	
٩	وزارة الشؤون الاجتماعية	١٥٠٠٠	
١/١١	الاشغال العامة المتكررة	٢٦٠٠٠	
١/١٤	النفقات العامة	١٥٥٠٠٠	
٣٢	القوات المسلحة	٨٠٠٠٠	
٣٣	الامن العام	٦٠٠٠٠	١١٠٢٠٠٠
ب - النفقات فوق العادة			
٣٤	الاشغال العامة	٤٧٩٥٠٠	
٣٦	التربية والتعليم	١٨٠٠٠	
٣٧	الزراعة	١٥٠٠٠	
٣٨	البرق والهاتف	٧٠٠٠٠	
٤٢	سلطة قناة الغور الشرقية	٢٣٠٠٠٠	
٤٣	سلطة المياه المركزية	٢٥٠٠٠	٨٣٧٥٠٠
المجموع العام			١٩٢٩٥٠٠

هكذا من الأصل

٣ - تضاف الوردات التالية الى الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الاصيلي :-

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ بالدينار
٧	القوائد والارباح	٢٠٠٠

٤ - تضاف الى جدول الوظائف في الفصل (١٤) من القانون الاصيلي مادة جديدة برقم (١/١) وتحت عنوان (مدير الميزانية العامة من الدرجة الاولى أ) .

٥ - أ - تستبدل الدرجة الثانية الواردة في المادة الخامسة من الفصل (١) بالدرجة الاولى (ب) .
ب - تستبدل الدرجة الثالثة الواردة في المادة (٦) من الفصل (١) من القانون الاصيلي بالدرجة الثانية .

٦ - تحدث في الفصل (٥) « وزارة الداخلية » من القانون الاصيلي مادة جديدة برقم وعنوان (٥٦) - نفقات ضيافة بمعدل ٤٠ ديناراً شهرياً لكل من محافظي القدس وعمان) يرصد لها مبلغ (٧٢٠) ديناراً يؤمن بطريق النقل من وفورات المواد الاخرى في الفصل نفسه .

٧ - يعدل نص المادة ١١٣ في الفصل (١٠) من القانون الاصيلي ليقرأ كما يلي :
(اجور عمال ورواتب مستخدمي البحث العلمي) .

٨ - تضاف عبارة (مع اكمال وصلة الطريق الصحراوي) الى عنوان المادة (١) في الفصل (٣٤) من القانون الاصيلي .

٩ - تضاف عبارة (والكرك وعمل الطرق والحدائق اللازمة لها) الى عنوان المادة (٨٤) في الفصل (٣٤) من القانون الاصيلي .

١٠ - يلغى عنوان المادة (٢٧) من الفصل (٣٤) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالعنوان التالي : (انشاء اسطبل في مستنبت بيت قاد) .

١١ - تحدث في الفصل (٣٤) من القانون الاصيلي مادة جديدة برقم (١٢٢) - انشاء مستشفى للسلي في معان - يخصص لها مبلغ (١٦٠٠٠) ديناراً بطريق النقل من مخصصات المادة (١٧) في الفصل نفسه .

١٢ - تستبدل كلمة (رام الله) الواردة في عنوان المادة (١١) في الفصل (٣٦) من القانون الاصيلي بكلمة (حوار) .

١٣ - تضاف عبارة (والقدس ومعان) الى عنوان المادة (٢) في الفصل (٣٦) من القانون الاصيلي .

١٤ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة (٢) من هذا القانون من الزيادة المنتظرة في الوردات والوفر المنتظر في النفقات المقدرة في القانون الاصيلي ومن الاحتياطي .

١٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : الجلسة القادمة ستعینھا فیما بعد والآن نرفع هذه الجلسة .

« ورفعت الجلسة »

رئيس مجلس الاعيان

سعيد الحقي

أمين عام مجلس الامة بالوكالة

نزار الرافعي

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام بالوكالة الاستاذ : نزار الرافعي
- ٢ - قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : عدنان بعيون ، خليل عصفور ، ناظم مرزوق .
- ٣ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة : السيد وليد النجداوي .

هكذا منه الأصل

٦- القوانين المؤقتة ومشروع القوانين والاتفاقيات المودعة الى مجلس الامة للسامع مع بيان المراحل التي وصلت اليها

رقم	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الاعيان
١	مشروع قانون تربية سمون الزارعين لسنة ١٩٥٩ .	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٢ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه . ٣- بناء على طلب الحكومة بتأجيل النظر به قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ الموافقة على تأجيل النظر به واعادته الى اللجنة القانونية للدراسة مرة اخرى وتقديم قرارها الى المجلس من جديد . ٤- اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات . ٥- قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من الدورة ثمانية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٢ تأجيل النظر به ولا يزال امام نظر المجلس .	

رقم	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الاعيان
٢	مشروع قانون فوك الطالع لسنة ٦٠	١- بناء على طلب الحكومة الوارد على لسان مهالي وزير التربية والتعليم باعاده هذا المشروع الى الحكومة من اجل ادخال التعديلات والتعديلات عليه وتقديمه الى المجلس بعد ذلك وافق المجلس في جلسته الثامن من الدورة الحادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ الموافقة على طلب الحكومة باعاده اليها . وقاعدت للرافعة على كتاب معسالي رئيس مجلس النواب رقم برفق كتاب معسالي رئيس مجلس النواب رقم ١٩٦٢/١٢/٢٤ تاريخ ٧٨٤/٢١٥/٢ .	
٣	قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ قانون الاصحاب لمجلس النواب .	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٨ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد .	
٤	قانون مؤقت رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ قانون الاصحاب مجلس النواب .	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٠/١١/٨ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد .	
٥	قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ قانون الاصحاب مجلس النواب .	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦١/١/١٥ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد .	

رقم الترتيب	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	امحال مجلس النواب	امحال مجلس الاعيان
٦	قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ قانون الخدمة المدنية.	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ٦١/١/٧٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦١/١٢/٣٠ قرر المجلس في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٢/١/٢٠ من التورق الثانية ان يرد من الحكومة مع ادخال المرافعة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه ورفع الى مجلس الاعيان.	١ - امحال رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٢ المجلس برفض هذا القانون . ٣ - بناء على طلب الحكومة للعضن فاجيل النظر بسه واقبل المجلس على تأجيل النظر بهذا القانون في جلسته (٧) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢ ولا يزال لم يتم النظر المجلس .
٧	قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ معدل قانون توسيع منطقة الاختيار للمنتخب لشركة الكهرباء الاردنية المسماة في عمان .	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٩ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ٨ المؤرخ في ١٩٦١/١٢/٢٣ المجلس بتأجيل النظر في هذا القانون الى ان يوفق بينص الاتفاقية التي صبا حلا الصديق من الحكومة ، وقد وافق المجلس على ذلك في جلسته الخاصة بقرعة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/١/٢ .	احال رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ لدراسة ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة .
٨	مشروع قانون الخدمة المدنية المعدل لسنة ١٩٦١	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٣ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٢ المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٦ المجلس برفض مشروع القانون . ٣ - وافق المجلس على قرار اللجنة القانونية للعضن ورفض هذا المشروع في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٠ ورفع الى مجلس الاعيان .	احال رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ لدراسة ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة .

رقم الترتيب	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	امحال مجلس النواب	امحال مجلس الاعيان
٩	مشروع قانون الوراثة المسام لسنة ١٩٦١	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراستها .	
١٠	مشروع قانون معدل قانون اختيار الكويرة في القدس لسنة ١٩٦٢ .	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٩ للنظر فيه ولا يزال قيد دراستها .	
١١	مشروع قانون التصاعد للمدفى العمل	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٢/١/١٤ قرر المجلس في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/١/١٧ المرافعة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان .	احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩ لدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة .
١٢	مشروع قانون الحرف والصناعات المعدل لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٣	مشروع قانون معدل قانون المعونات لسنة ١٩٦٢	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٩ قرر المجلس في جلسته السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٢ من التورق الثانية ان يرد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه ورفع الى مجلس الاعيان .	١ - امحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٣ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٦٢/١/١٣ قرر المجلس في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٤ ورفض هذا المشروع واعاده الى الحكومة ٣ - احيد الى الحكومة برفق كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان ودون رقم ١٧/٧/٢٠ تاريخ ١٤/١٠/١٩٦٤ تاريخ ١٣/١/٦٣ .

مجلس الاعيان

رقم التتبع	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	رقم المجلد
١٤	قانون مؤقت مسمد القانون مجلس الأصهار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢	٦١٧
١٥	قانون الصورت الممدل الوقت رقم ١٩٦٢ لسنة ١٤	٦١٨
١٦	قانون مؤقت مسمد القانون البلديات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢	٦١٩

رقم الصفحة	رقم الصفحة	اسم القانون او التشريع او الاتفاقية	تاريخ مؤيد
١٧	١٢٠	قانون مؤقت معمل قانون استقلال القضاء رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢	١٩١٢
١٨	٦٢١	قانون مؤقت معدل قانون تنظيم مدينة القبة رقم ٢٧ لسنة ١٩١٢	١٩١٢
١٩	٦٢٢	قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس المؤقت رقم ٧٨ لسنة ١٩١٢	١٩١٢
٢٠	٦٢٣	قانون الخدمة المدنية المعدل المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩١٢	١٩١٢
٢١	٦٢٤	قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المرحومين المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩١٢	١٩١٢
٢٢	٦٢٥	قانون قناة القرد العريضة المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩١٢	١٩١٢

البحر

اسم القانون او المرسوم او الاتفاقية	اسم المجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
قانون موثقتهم القانوني ونوع الاناضي من نوع الميراث الى ملكية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بتاتل قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٢/١/١٤ ٣- اوصت اللجنة القانونية في جلست السابعة من الدورة العادية الاولى للفترة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧ الموافقة عليه كادر من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان	اجل دولة رئيس مجلس الاعيان هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٩ لدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة.
قانون الشركات الموثقة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
قانون الجلمة الاردنية الموثقة رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
قانون تعديل الاناضي المكشوفة داخل مناطق البلديات الموثقة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ المجلس برفض القانون ولم ينظر المجلس به بعد.	
قانون موثقتهم بصديق الاجياز للمنتج لشركة انجناد بامات المصممة للمادة المصدرة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد.	

اسم القانون او المرسوم او الاتفاقية	اسم مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
قانون الزراعة العام الموثقة رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد.	١- اجل دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٦ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٢/١/١٩ قرر المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الاولى للفترة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٤ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.
قانون الصحة الموثقة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٩ قرر المجلس في جلسته السادسة من الدورة العادية الاولى للفترة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٢ الموافقة عليه مسج ادخال بعض التعديلات ورفع الى مجلس الاعيان.	
قانون تنظيم الجرازية العامة الموثقة رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢	اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
قانون موثقتهم القانوني رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد.	
قانون موثقتهم القانوني رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلته السابعة العادية للفترة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	اجل دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٩ لدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة.

هذه هي الوثيقة

